تمـرد في الثكنـة

الفصل الثاني

على هامش الثورة

obeikandl.com

obeikandl.com

(٧)

مستقبل الصحافة القومية

«السمكة تفسد من رأسها». هكذا يقولون . لكن النظرة العلمية الموضوعية للظواهر الاجتماعية ليست بهذه البساطة . فثمة علاقة جدلية بين السمكة و رأسها . فكلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به .وهذا الأمر ينطبق على حال الدولة و الثورة في مصر . فقد ترجم ثوار ٢٥ يناير الوعي بان السمكة تفسد من رأسها ، فشددوا على مدى ١٨ يوما مجيدا على الإطاحة بالرئيس المتنحى . لكنهم يدركون أن عملية تغيير النظام برمته قد بدأت وحسب ، ولا يجب أن تتوقف حتى الإطاحة بكل «مبارك» و رجاله في كل مؤسسة ومجال ومعهم دستورهم وقوانينهم و أساليبهم ومناهجهم وثقافتهم ، تمهيدا لبناء أسس جديدة لدولة ديمقراطية مدنيه لم تشرق شمسها على البلاد منذ فجر التاريخ.

وإذا ما شئنا أن نتناول أزمة الصحافة القومية ، فإننا لاشك موقنون بان أيه محاولة لإنقاذها وإصلاحها تتطلب أولا تغيير القيادات التي تم اختيارها على مدى عقود على أسس غير شفافة وغير ديمقراطية . بل أن الاختيار في الأغلب الأعم جانبته معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة . ودون التشكيك في قيادة بعينها ، فان قرار التعيين لهذه القيادات كان يتم اسما وشكلا بواسطة مجلس الشورى و لجنته العامة .وكلاهما يسيطر

(*) جرى تسليم المقال تحت عنوان : « مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير » إلى مكاتب رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيس تحريرها والمسئول عن صفحة الرأي بها في ٢٥ فبراير ٢٠١١ وأرفقت به وثيقتي « مطالب العاملين بالأهرام » و « شروط مقترحة للترشح للمواقع القيادية في الأهرام » . ولم أتلق أي رد. وقد جرى منع نشر المقال في «الأهرام ، فيما كان رئيس مجلس إدارته الدكتور عبد المنعم سعيد قد بدأ هو ورئيس صفحة الرأي الدكتور حسن أبو طالب في نشر مقالات عن الصحافة القومية . وأخيرا دفعت به إلى صحيفة « الأخبار » القومية فنشرته في ٤ مارس ٢٠١١ مع اختصار فقرات بعينها تتعلق بالتعجيل بتغيير القيادات.

على أغلبيته الكاسحة الحزب الحاكم .ويرأسهما أمين عام الحزب نفسه. وفعليا فإن اختيار قيادات الصحافة القومية كان يجرى من جانب رئيس الدولة رئيس الحزب الحاكم ،الذي يصدر أيضا قرار تشكيل المجلس الأعلى للصحافة المهيمن على شؤونها عامة وعلى شئون الصحف القومية خاصة. والى جانب سلطة رئيس الجمهورية في اختيار قيادات الصحف القومية هناك أسرته ، بخاصة نجله أمين لجنة السياسات كما جرى في السنوات الأخيرة ، فضلا عن أجهزة الأمن التي يظل لتقاريرها الكلمة المؤثرة في دولة شمولية بوليسية بامتياز و محكومة بالاستبداد والفساد .

ولما كانت هذه الدول سرعان ما تتحول للانقضاض على القوانين التي وضعتها حكوماتها وبرلماناتها المطعون في شرعيتها شعبيا و تأخذ في انتهاك نصوصها واحدا تلو آخر ، فقد جرى اختيار قيادات الصحف القومية من أعضاء الحزب الحاكم وبواسطة آليات تخالف نصوص القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي يقضى بأن «الصحف القومية مستقلة عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية» (المادة ٥٥) . بل إن إدارة هذه المؤسسات ـ التي تعود إلى الشعب كله كما تقول فلسفه انتقال كبريات الصحف في عام ١٩٦٠ من الملكية الخاصة الفردية والعائلية إلى لون من ملكية الدولة العامة ذات الطبيعة الخاصة ـ جرت بالمخالفة لنصوص عديدة في هذا القانون .وقد أوكل تمثيل الشعب وممارسة حقوقه في ملكية هذه المؤسسات إلى «الاتحاد القومي» في عام ١٩٦٠ ثم«الاتحاد الاشتراكي» بحلول عام ١٩٦٢ ثم «مجلس الشورى» بحلول عام ١٩٨٠ . فاللوائح المالية والإدارية للمؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية . والميزانيات لا يجرى الإعلان عنها ،ومعها المكافآت والمخصصات السرية لمجموعات منتقاه. و القيادات الإدارية والصحفية تستقطع لنفسها نسبة من حصيلة الإعلانات على نحو لا يقره قانون ، وبخاصة المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦. و المجالس التحريرية غائبة أو غير قائمة بالأصل . كما جرى الخلط بين الإعلان والتحرير ،وعمل الصحفيون كمستشارين لمسؤولين تنفيذيين و رجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية . ناهيك عن أوجه الفساد وسوء الإدارة الأخرى. وفي كل ذلك ما يخالف قوانين عهد جمهورية ١٩٥٢ ، بما في ذلك حكم «مبارك» نفسه .

و لأن الشعب المصري قام في مطلع عام ٢٠١١ بواحدة من أعظم الثورات في

تاريخ البشرية ولأن النية تتجه بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية إلى دستور جديد يليق بالشرعية و بالجمهورية الجديدتين ، فإنه لا يمكن تصور أن تظل صحافتنا القومية بذات القوانين السابقة ،وقد سكنتها روح الاستبداد لعقود طويلة. فبمقتضى هذه القوانين فإن مجالس الإدارة أغلبيتها من المعينين من جانب مجلس الشورى لا المنتخبين ، فضلا عن الجمعيات العمومية التي جرى اختزالها إلى ٣٦ عضوا ـ نيابة عن جميع العاملين من عمال وإداريين وصحفيين ـ يأتي معظمهم أيضا بالتعيين . وهي بالأصل جمعيات محدودة الصلاحيات ولا تملك حق سحب الثقة من رئيس مجلس الإدارة أو المجلس وأعضائه. و قد جرى تركيز معظم الصلاحيات بين يدي «رئيس المؤسسة» ،وهو ما يعكس الثقافة السائدة في نظام سياسي يركز السلطات في يد رئيس الدولة . والى جانب ذلك فان مجالس التحرير في صحافتنا القومية هي كلها بالتعيين. بدءا من رئيس التحرير المعين من قبل مجلس الشورى ووصولا إلى أعضائها المعينين من قبل مجلس إدارة المؤسسة بأغلبيته المعينة لا المنتخبة.وفي الممارسة ووفق الثقافة السياسية الاستبدادية ذاتها ، فان مجالس تحرير الصحف جرى اختزالها في شخص رئيس التحرير ، بل أن غالبية الصحف القومية لا تعرف مجالس تحرير ولا سياسات تحرير مكتوبة ولا نقاشا ديمقراطيا في اتخاذ القرار التحريري . وقد أضيف إلى ذلك تآكل ما تبقى من تقاليد مهنية طورها الصحفيون في مصر منذ القرن التاسع عشر والى بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي. وكان أثر هذه التقاليد قد تجلى ـ على نحو أو آخر ـ في السنوات الأولى للصحافة القومية إلى أن تلاشى أو كاد.

ولكن .. من أين نبدأ والى أين نصل ؟

حال الصحافة من حال البلد الآن . هناك مرحلة انتقالية يتلوها تأسيس جمهورية جديدة وصحافة جديدة بدستور وقوانين ديمقراطية . وحينها فان مصير هذه الصحف القومية سيعود إلى الشعب ، ممثلا في برلمانه المنتخب ديمقراطيا ، ليقرر نمط الملكية و أسلوب الإدارة وكيفية اختيار القيادات ومحاسبتها لو شاء أن تستمر هذه الصحف بفلسفتها وصيغتها « القومية » هذه . وفي كل ذلك فان المصريين ـ لا الصحفيون المصريون وحدهم ـ في حاجة إلى نقابة صحفيين ونقابات مؤسسات صحفية فاعلة لا غائبة ومختطفة لحساب الإدارة و الحزب الحاكم وأجهزة الأمن ، كي تشارك في صياغة هذا المصير .

هذه مرحلة في الأفق تتحدد بمسار التحول الثوري الجاري في المجتمع كله ومعه مصير الصراع مع نظام ذهبت رأسه و اهتزت أركانه ، لكنه لايزال يسيطر ويحكم بقليل من التغيير في الوجوه وبذات الأساليب والمناهج .أما المرحلة الانتقالية في صحافتنا القومية فيجب أن تبدأ بأسرع ما يمكن إنقاذا لهذه المؤسسات العملاقة و للأسماء التاريخية لصحفها ، بعدما فقدت المصداقية لدى القراء وانهار توزيعها و شاع فيها حديث الفساد وإهدار المال العام ، و خصوصا بعد أدائها التحريري غير المقبول شعبيا ومهنيا في تغطية ثورة ٢٥ يناير . ولم يعد خافيا على الرأي العام أن المؤسسات الصحفية القومية أصبحت أشبه ببرميل بارود على وشك الانفجار . وقد اختلط في هذا المشهد النادر صراعات مصالح اجتماعية و مهنية بل وشخصية أيضا . و هي صراعات تبدو من بعيد للثوار والعسكريين والساسة بالغة التعقيد ، إلا أن نظرة من قرب تسمح بالتقاط ما هو محوري ونبيل فيها ، حيث يتشكل منذ اندلاع الثورة في رحم هذه المؤسسات ضمير مهني وطني إنساني يكتسب يوما بعد يوم أنصارا وكتلا مؤثرة . وتتشكل جماعات من عمال و ادراين وصحفيين تبلور أفكارا خلاقة لعبور المرحلة الانتقالية ، وتتحرك من أجل تغيير يقوم على أسس الديمقراطية والعدالة و الشفافية . وهذه العملية على أهميتها لا تخلو من مشكلات وعراقيل ، لا مجال لمناقشتها هنا وفي الحيز المحدد المتاح للنشر .

لكن المهم أن هذه الحركة داخل المؤسسات و بتأثير رياح الثورة أخذت في غضون أقل من شهر واحد في بلورة حلول جماعية للمرحلة الانتقالية . وعلى سبيل المثال فقد وصلت هذه الحركة في مؤسسة «الأهرام» إلى وضع قائمة مطالب من ١٥ بندا يقوم بالتوقيع عليها جموع العمال والإداريين والصحفيين. وتنطلق هذه المطالب من مزج خلاق بين ثلاث مكونات هي :الشرعية الثورية.. و الشرعية القانونية لنصوص إيجابية ظلت معطلة ومهملة.. وتراث النضالات الاجتماعية السياسية والنقابية المهنية على مدى العقود الماضية . إذ انه ليس دقيقا القول أو الإيحاء بأن ملف الصحافة القومية لم يكن مفتوحا في يوم أو عهد ما ، بما في ذلك عقد الستينيات من القرن الماضي .فلطالما كان هناك عدم رضا إزاء صيغة الصحافة القومية قانونا و تطبيقا منذ ولدت . وطالما كان هناك مقترحات للإصلاح . ولدينا تراث جماعي صاغته توصيات مؤتمرات الصحفيين العامة بنقابتهم ، وآخرها المؤتمران الثالث والرابع في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٤ . ولدينا

تراث فردي كان لكاتب هذا المقال شرف المشاركة فيه بكتاب صدر مطلع عام ٢٠٠٥ بعنوان :« حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية ».

ويخطئ من يقول بان إصلاحات المرحلة الانتقالية بدءا بتغيير القيادات الآن تخلف فراغا وفوضى. فلدينا بوصلة رؤية وكتلة حية من الصحفيين ومختلف العاملين تعرف جيدا ما هو الطريق . وأكتفى هنا بالإشارة إلى أن الاستطلاع الذي أشرف عليه الزميل الراحل الدكتور «محمد سيد سعيد» و قامت به وحدة تابعة لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام و جرى تقديمه إلى المؤتمر الرابع للصحفيين . وقد انتهى إلى أن الغالبية وبنسبة أكثر من ٧٥ في المائة طالبت بانتخاب القيادات الصحفية من جانب المحررين و بقية العاملين بهذه المؤسسات ، إما انتخابا غير مشروط (٦٠ في المائة) أو بالاختيار من بين ثلاثة مرشحين تختارهم الجمعيات العمومية . أما الآن فان الحركة الجارية بين العاملين في « الأهرام » أسفرت عن اقتراح ضوابط للترشح لانتخابات القيادات الإدارية والتحريرية تقوم على استيفاء معايير محددة من الخبرة والكفاءة والمهنية والنزاهة والاستقلالية . وقد جرى صياغة هذه المعايير تفصيلا في مشروع ديل يجرى عرضه على قانونيين محترمين .

حقا أن إصلاح السمكة من رأسها ، لذا تبدو المطالبة بتغيير قيادات المؤسسة الصحفية و على أسس جديدة أمرا لا يحتمل التأجيل. لكن المنادين بهذا التغيير ـ مثل شعبهم ـ على وعي بأن رأس السمكة وحده لا يكفي . وهم في ذلك يسعون لإنقاذ هذه المؤسسات و استعادة مصداقيتها ، تمهيدا لاستقرارها على أسس الرشادة والكفاءة والنزاهة. ولديهم بسماحة ثوار ٢٥ يناير وإنسانيتهم ما يجنب الانزلاق إلى مهاوي الانتقام والضغائن الشخصية وتصفية الحسابات أو انتهاك حقوق زملاء آن عليهم أن ينتقلوا من مواقع القيادة بكل احترام وتقدير للمسئولية إلى صفوف العاملين بالمؤسسات القومية . يساهمون في صناعة مستقبل جديد لها. ينتجون و يكتبون وينشرون ، ويتركون الآخرين ينتجون ويكتبون وينشرون في مناخ تسوده الديمقراطية و تعدد الآراء والعدالة والشفافية واحترام القانون.

(٨)

«الأهرام»
تمرد في الثكنة
(الجزء الأول)

هبت رياح ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على الصحافة . ولم يكن « الأهرام » بكل ميراثه المحافظ شبه الرسمي وتربيه محرريه على الامتثال لـ « الريس » بمنأى عنها . «الأهرام » العريق الذي يمتد عمره إلى ١٣٥ عاما كغيره من مؤسسات الصحافة و الدولة لا تحكمه تقاليد ديمقراطية ، ترعى حق الاختلاف والنقد و اتخاذ القرار بعد مناقشات حرة. و حتى مجلس التحرير المنتقى بعناية وفق رغبات الحاكم الفرد و أسرته وحزبه وأجهزة أمنه ـ إلا من رحم ربي ـ يعمل بلا سياسة تحرير مكتوبة و «كود » مهني أخلاقي .

كان المرحوم الكاتب الصحفي « موسى جندي » ـ أبرز المحررين المتمردين في تاريخ «الأهرام» ـ عندما يضيق بحال زملائه «الطيعين المطيعين »(**) يصفهم بأنهم « أمن مركزي». لذا فان تعبير « الثكنة» يبدو مناسبا جدا لحال المؤسسة و بخاصة الجريدة الأم «الأهرام اليومي » ، و حيث يتركز ثقل آليات القمع والترويض المهني والإداري و السياسي بمعدلات أعلى من إصدارات المؤسسة الأخرى. وما أرويه هنا

(*)نشر هذا المقال تحت عنوان :« الأهرام .. تمرد في الثكنة (١) » في موقع « البديل » الإلكتروني بتاريخ ١٩ فبراير ٢٠١١ . وعادت ونشرته جريدة «العربي» الناصري المطبوعة لاحقا مع نص بيان الاعتذار من صحفيين في الأهرام.

(**)هذا هو عنوان الفصل الثالث من كتاب « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية» الذي صدر لي في مطلع عام ٢٠٠٥ ، حيث كنت ممنوعا من العمل ودخول المؤسسة بناء على قرار عبثي «كافكاوي » من رئيس مجلس الإدارة والتحرير السابق (الأستاذ إبراهيم نافع) . وهو الإجراء نفسه الذي جرى اتخاذه من قبل ضد الراحل الأستاذ «موسى جندي » . فقد مات الرجل وهو محروما من العمل ودخول مؤسسته ومحاصرا في فرص النشر داخل بلده . بل أبلغتني ابنته « منى »مؤخرا أن إدارة « الأهرام » امتنعت عن تعليق نبأ وفاته في أدوار المؤسسة إلى حتى مر موعد العزاء.

هو بمثابة شهادة شخصية من داخل الثكنة على جانب مما جرى في «الأهـرام» . شـهادة من صحفي لم يكن الآن أو سابقا مطلعا على ما يجرى داخل حلقات صنع القرار التحريـري والإداري . إذ أنني بقيت ومازلت في جريدتي ومؤسستي على الهامش. كما لا أزعم أنهـا رواية شاملة لما جرى . فروايتي هذه تتحدد بأفق حركة واحد مـن محـرري «الأهـرام» ليس إلا . كما استميح القارئ عذرا في أنني سأتعرض إلى حركتى الذاتية على مـدى أيـام الثورة ، بوصفي أحد الفاعلين في أحداث التمرد بالمؤسسة العريقة .

يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١ خرجت « الأهرام » على قرائها بعنوان رئيسي وموضوع يحتل النصف الأعلى من الصفحة الأولى عبارة عـن حـوار مـع وزيـر الداخليـة السـابق «حبيب العادلي » أجراه رئيس التحرير و أحد مديري التحرير الذي طالمـا وضـع نفسـه كمتحدث غير الرسمي بلسان جهاز أمن الدولة الرهيب .وقد أطلت صورة كبيرة للوزير المبتسم . فيما خلا العدد نفسه من أيه إشارة ـ ولـو في صـفحة الوفيـات ـ إلى الحـدث الذي كان ينتظره المصريون (تنظيم مظاهرات شعبية تقصـد وزارة الداخليـة احتجاجـا على سجلها الإجرامي في حق المواطنين). وفي عدد اليوم التالي كـان العنـوان الرئيسـي للجريدة « احتجاجات و اضطرابات واسعة في لبنان» . فيما دفع المسئولون عن سياسـة التحرير بحدث المظاهرات السلمية العارمة في القاهرة والمحافظات إلى أسفل مبـرزين استشهاد مجند أمن مركزي » ومتجاهلين تفريق مئات الألوف في ميـدان التحريـر عـلى مقربة من مقر الجريدة بالقوة المفرطة فضلا عن المطلب الأساس للمظاهرات «رحيـل مبارك ونظامـه ». بـل بلـغ تزييـف الـوعي مـداه بنشـر خبـر بجـوار القصـة الإخباريـة للمظاهرات عنوانه باللون الأحمر «شيكولاته وورد في عيد الشرطة».و يتحدث عن تبادل المواطنين مع رجال الشرطة وقياداتها مشاعر حب .

ذهبت إلى الجريدة مساء الخميس ٢٧ يناير. كان المتواجد مـن الـزملاء محـدودا . لكنني لمست بينهم تزمرا مكتوما واستهزاءا بالتغطية الصـحفية البائسـة لمـا يجـرى في الشوارع على مدى اليومين الماضيين ،وقد عاينوه واقعا بأنفسهم . و شـمل هـذا التزمـر حتى أولئك الذين لا يهتمون بالسياسة ، بل وينفرون من الحـديث في أي قضـية عامـه. وعندما عدت إلى الجريدة مرة أخرى في الأحد ٣٠ يناير بعد يوميين مجيـدين عصـيبين

داميين في البلد ، كانت دبابتان للجيش ترابطان أمام المبنى القديم بشارع الجلاء. وكنت أحمل معي «نداءا إلى زملائي في الأهرام » كتبته فجرا ووقعت عليه بخط يدي و معه رقم هاتفي المحمول ، بعدما شاهدت بعيني هاتين الجثث والجرحى يتدفقون على ميدان التحرير الليلة السابقة مصابين بنيران القناصة في الشوارع القريبة الموصلة إلى مقر وزارة الداخلية . و الدماء التي عاينتها لم أرها في حياتي وقد بلغت ٥٢ عاما . و أخذت في توزيع نسخ من ندائي انطلاقا من قلب الثكنة ..أي صالة التحرير بالدور الرابع و على الزملاء المشاركين في اجتماع مجلس التحرير وبينهم مديرو تحرير . و قد حرصت على رواية شهادتي عن الليلة الماضية و وضعت عناوين بارزة في مقدمة النداء :« لاتصمتوا على مجازر مبارك وعصابته .. شكلوا لجانا شعبية للحفاظ على مؤسستكم.. مارسوا عملكم بمهنية وضمير وانحازوا إلى شعبكم » . واللافت أن أيا من الزملاء ـ بما في ذلك القيادات ـ لم يكلف نفسه محاولة الاتصال بي، ولومن باب الفضول ، ليستوضح من شاهد عيان تفاصيل مجزرة الشوارع القريبة من ميدان التحرير .

وانطلقت إلى الأدوار المخصصة لتجهيز الصحيفة « الماكتوش » و « المطبعة » . لكن أعداد العاملين كانت قليلة ربما بفعل الحالة الأمنية في البلاد . بل أن إدارة المؤسسة كانت بالأصل قد أغلقت مكتبات الكتب والصحف فضلا عن المركز الطبي (!). وعندما بلغت الأدوار من الخامس إلى السابع حيث مكاتب الكتاب والمحررين قابلني الزميل الأستاذ« أسامة الرحيمى » ورافقني . لكنه اشتبك في عراك جانبي مع شخص كان يتبعني ويبلغ عن تحركي . وقد اتضح لاحقا أنه أحد سائقي مدير الأمن بالمؤسسة ، وهو لواء شرطة سابق. وعندما بلغت منفردا الدور التاسع حيث مكاتب للإداريين أحاطت بي مجموعة من الأشخاص اعتدوا علي ، و اتهموني بأنني « إرهابي » و«مخرب» . وبعد دقائق عصبية امتدت يد رجل ضخم البنية لتخرجني من حصار المعتدين ، فيما تناهى صوت الرجل:« تعالى .. المدير العام عايزك». وفيما بعد أبلغني الزميل «أسامة» أن هاتفي المحمول كان مفتوحا على مكالمة معه وانه سمع رجلا يقول لحصار المعتدين :«ده فلان في المؤسسة ما يصحش »، فيجيبه صوت رجل آخر : «دي تعليمات المدير العام » .

و أعبر سريعا على اعتذار المدير العام وتسامحي إزاء المعتدين بوصفهم « جنود

أمن مركزي من عبد المأمور » ،لأصل إلى أنني بعدها بأقل من ساعتين كنت مع الزميل الأستاذ « أسامة » و الزميل الأستاذ« عاصم عبد الخالق » مراسل الأهرام السابق في واشنطن . ووضع الأول مشروع بيان إلى الرأي العام من صحفيي «الأهرام » يتضمن الانحياز لمطالب ثورة الشعب و أولها تنحى «مبارك» ونظامه و التبرؤ من سياسة تحرير «الأهرام » و المطالبة بـ «تشكيل مجلس تحرير نزيه يدير الجريدة مؤقتا و يشرف على تغطية الأحداث الجارية بشكل مهني صحيح ».وقد وقع على هذا البيان لاحقا نحو خمسين صحفيا بالمؤسسة .

وصادف أن اتصل بي من بيروت الزميل الأستاذ « إبراهيم الأمين » رئيس تحرير صحيفة « الأخبار »اللبنانية وأبلغته بما يحدث داخل «الأهرام ».وبعدها بدقائق كانت « الجزيرة » من قطر على الخط تذيع للعالم على الهواء بصوتي نبأ بيان صحفيي «الأهرام » المعترضين. وفي اليوم التالي كان رئيس مجلس الإدارة (الدكتور عبد المنعم سعيد) ينشر بيانا في موضع بارز بالصفحة الأخيرة أصدره لتكذيب النبأ ، وينصح « الجزيرة» بالتزام المهنية و يطالب بمراعاة « المصالح العليا للبلاد » . و اللافت أن أيا من وسائل الإعلام المصرية بما في ذلك الصحف الخاصة الكبرى التي تدعى الاستقلالية لم ينشر أي شئ عما يحدث في « الأهرام» ، رغم أننا حرصنا على إرسال بيان الصحفيين المتمردين إليها . لكن الصدفة وحدها سمحت لنا بالرد على التكذيب الكاذب لرئيس مجلس الإدارة . فقد تقابلت في ميدان التحرير مع الزميل الأستاذ « أيمن جمعة » من قناة « الجزيرة » وقد بادرني بصوت مرتفع « إحنا قناة السودان الفضائية » حيث كانت السلطات قد أغلقت مكتب « الجزيرة » لمنعها من تغطية ما يجرى. والزميل «جمعة» وأنا كنا قد عملنا معا بقسم الشئون الخارجية بالأهرام المسائي في مطلع التسعينيات . وهكذا سجل معي تكذيبنا لتكذيب إدارة المؤسسة .و اضطررت ـ آسفا ـ إلى وصف الأداء الإعلامي لرئيس مجلس الإدارة إزاء الثورة وزملائه بأنه أشبه بأساليب وزير دعاية النازي « جوزيف جوبلز».

على مدى الأيام التالية كنت ألحظ توافد المزيد من زملائي في «الأهرام» على ميدان التحرير ليروا كيف تولد مصر من جديد ،وقد اخذوا في التزايد بعد يوم الأربعاء الدامي

(موقعة الجمال والبغال) ٢ فبراير ،وحيث كانت « الأهرام » في اليوم التالي قد صدرت بعنوان رئيسي باللون الأحمر « الملايين يخرجون تأييدا لمبارك». وبحلول ٧ فبراير كان العشرات من صحفيي «الأهرام» يشاركون بين نحو ١٢٠ زميلا من المؤسسات الصحفية القومية في توقيع بلاغ إلى النائب العام يطالب بمنع سفر رؤساء إدارة وتحرير هذه المؤسسات من السفر احترازيا ومنع خروج أية مستندات أو وثائق منها و التحقيق في مشروعية ثرواتهم (يحمل رقم ٨٣ لسنه ٢٠١١) .

وبحلول مساء يوم الخميس ١٠ فبراير كان نحو خمسمائة صحفي بـ«الأهرام» يجتمعون في قاعة «محمد حسنين هيكل» بالمبنى القديم بناء على دعوة وزعتها قبل يومين من أجل مناقشة ديمقراطية متحضرة لسياسة تحرير الجريدة الأم والإصدارات خلال أيام الثورة وبحضور رئيس مجلس الإدارة و رؤساء التحرير . و في البداية لم يحضر رئيس مجلس الإدارة أو رؤساء التحرير . لكن بعد نحو الساعة من بداية الاجتماع الذي حمل انتقادات حادة لسياسة التحرير و للفساد وسوء الإدارة جاء رئيس مجلس الإدارة وحده ، وجلس على المنصة إلى جانب زميلنا الأستاذ «نادر العدلي» الذي تولى إدارة اللقاء. لكن قبل دقائق من حضوره كان مندوبا عنه يوزع على المجتمعين ورقة تحمل عنوان « النقاط العشر : السياسة التحريرية لإصدارات مؤسسة الأهرام » . وهي تحمل توقيع رئيس مجلس الإدارة ومن دون أشارة إلى تاريخها . ولما قرأت الورقة بدت لي بمثابة إعلان ولاء إلى جهاز أمنى ما ، وحيث أفاضت في الحديث عن الالتزام بـ « الأمن القومي المصري في مواجهة ايه تهديدات خارجية أو داخلية » . وخلت الورقة ـ وقد خيل لي إنها كتبت داخل دبابة جيش ـ من ايه أشارة معتبرة إلى القراء أو قواعد مهنية محددة أو تقديم رؤية نقدية لإهدار قواعد العمل الصحفي في المؤسسة على مدى عشرات السنين .

وقد استمع رئيس مجلس الإدارة إلى كلمات قاسية خاطبه تطالبه و رؤساء التحرير بالرحيل وتحملهم مسئولية انهيار المصداقية والتوزيع ،وتدعوهم إلى الكشف عما يتحصلون عليه من أموال من عوائد المؤسسة وتناوب على هذه الكلمات زملاء تتنوع مشاربهم بما في ذلك قيادات صحفية وسطى. وحاول الرجل الدفاع عن نفسه فزعم انه كان يدعو في كتاباته إلى مطالب الثورة (!) . وقال انه غير نادم على أية كلمة كتبها . وأبدى استعداده لما اسماه بنقل السلطة في المؤسسة على نحو هادئ. واقترح أن نطرح عليه في

اجتماع لاحق « خريطة طريق لهذا الانتقال ».

ولما كنت لم أتحدث في حضوره خلال الاجتماع ، فقد طالبت بالتعقيب على كلمته . لكنه نهض متأهبا لمغادرة القاعة بدعوى ارتباطه بالتسجيل مع احدي القنوات الفضائية .واضطررت إلى الصراخ في وجهه كي يجلس ويستمع . و ذكرته بأنني نشرت رسالة مفتوحة إليه في مطلع شهر ديسمبر ٢٠١٠ بعد التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية أطالبه بالاستقالة من الحزب الوطني و ادعوه لفتح حوار على صفحات «الأهرام» حول استقلاليه الجريدة ومهنيتها و حول عواقب الطريقة الإقصائية التي أديرت بها الانتخابات على مستقبل البلاد ،وعلى أن تشارك في هذا الحوار كافية أطياف المجتمع بما فى ذلك « الإخوان». وقلت أنني حزين للموقف الذي وضع نفسه فيه ..وأنني بعدما كنت أطالبه بالاستقالة من الحزب .. لا أرى الآن مدعاة لذلك . فليحتفظ بعضويته ويستقل من رئاسة مجلس إدارة المؤسسة ،وعلى الأقل احتراما لقانون الصحافة الذي وضعه نظام «مبارك» نفسه والذي ينص على استقلاله الصحف القومية عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية.

وبعد إعلان تنحى «مبارك » ، صدرت « الأهرام » يوم السبت ١٢ يناير ٢٠١١ بعنوان رئيسي « الشعب اسقط النظام » . وتوالت العناوين الرئيسية للصحيفة لاحقا على شاكلة :« الفاسدون يتساقطون » و « لا عودة لأوضاع ما قبل ٢٥ يناير» ، فيما يغلى الصحفيون و الإداريون والعمال في المؤسسة متندرين من نشر هذه العناوين مقترنة باسمي رئيسي الإدارة والتحرير نفسيهما على « ترويسه» الجريدة في الصفحة الأولى . وهما طالما دافعا عن الاستبداد و تزوير الانتخابات ونافقا « مبارك » و أسرته ومعهم رموز الفساد .

و في يوم الأحد ١٣ فبراير كتبت بيانا بعنوان « اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام» يكشف آليات السيطرة على الصحيفة والمؤسسة على مدى العقود السابقة من جانب حاكم فرد وأسرته الحاكمة وحزبه ورجال أعماله وأجهزة أمنه ، و يفسر الانهيار المهني الأخلاقي كما يظهر في سياسة التحرير. وقد تمكنت و الزملاء من جمع ٢٨٥ توقيعا من الصحفيين في المؤسسة على هذا البيان كدفعة أولى ، وذلك خلال أقل من أربع ساعات

في يوم واحد . وطالبنا بنشر البيان في الصفحة الأولى بـ «الأهرام» اليومي أعمالا لحقنا في التعبير عن رأي مخالف لرئيسي مجلسي الإدارة والتحرير ،وقد ظلا ينشران في الصفحة الأولى إلى حينه . لكن رئيس التحرير و مديريه رفضوا الاستجابة لمطلبنا . والطريف أنني تلقيت في الوقت نفسه عرضا من احد قيادات التحرير ـ وهو زميل دفعه في كلية الإعلام جامعة القاهرة عام ١٩٨٠ ـ لأكتب افتتاحية الجريدة لليوم التالي . وأجبته مندهشا: « كيف تريدني أن اكتبها .. وأنا بالأصل ممنوع من نشر رأيي الشخصي بالأهرام الآن وعلى مدى سنوات .. و انتم تحظرون نشر رأي جماعي لمئات الصحفيين ».

وفي الوقت نفسه كان مئات الصحفيين يحضرون اجتماعا صاخبا بقاعة «هيكل » غاب عنه رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير . فقط حضر احد مديري التحرير (*) لبعض الوقت ،وكان غير موفق في تعامله مع الجمع الغاضب. وقد برز خلال هذا الإجتماع تيار رئيسي يدعو للإسراع بالتغيير و بتنحي قيادة المؤسسة و البدء في فترة انتقالية بوجوه وسياسات جديدة تحاول استعادة ثقة القراء والشعب . لكن ظهرت أصوات تنطلق من تصفية حسابات شخصية أو تسعى لإفساد مساعي التغيير أو من راكبي الموجه أو ممن تجري لهم حاليا في وسائل الإعلام « عملية غسيل سمعة »(**).

(*)هو الأستاذ عبد العظيم درويش وقد اتضح لاحقا تنفذه في مجريات الأمور بالجريدة حتى بعد تولي رئيس تحرير جديد . ومن مظاهر هذا التنفذ مبكرا أنه ظهر على شاشات التليفزيون بعد تفتيش متعلقات رئيس التحرير وقتها الأستاذ «أسامة سرايا» ليقول بأن الرجل لم يعد له صلة بإدارة أمور الجريدة وليزعم بأنه لم يجر العثور على ما يفيد بمخالفة أو تجاوز في متعلقاته.

(**)طرحت خلال هذا اللقاء مشروع خريطة طريق للأهرام بعدما كنت قد دعوت لهذا اللقاء سابقا وعلى أساس ما انتهينا إليه في لقاء ٩ فبراير ٢٠١١ . لكنني لم أستطع متابعة اجتماع ١٣ فبراير إلى نهايته ،حيث طلب الزملاء منى والزميلة الأستاذة « صباح حامو » السعي لنشر « اعتذار وتوضيح صحفي الأهرام » . لكننا فشلنا في ذلك تماما ، بما في ذلك مساعي قمنا بها لدى فنيي تنفيذ الصحيفة اليومية . وبعدها دعوت إلى مؤتمر صحفي في بهو مبنى الأهرام القديم يوم ١٦ فبراير ٢٠١١ قدمنا فيه إلى وسائل الإعلام صورا من «اعتذار و توضيح صحفيي الأهرام » مرفقة بالتوقيعات، وكشفنا فيه عن الخداع في سياسة التحرير بعد ١١ فبراير ٢٠١١ ، وشددنا على ضرورة اختيار قيادة جديدة للمؤسسة وعلى أسس جديدة . وكان لافتا في هذا السياق أن إدارة المؤسسة لم تمنع دخول ممثلي وسائل الإعلام . لكنها بعثت باثنين من الصحفيين المقربين لها (أحدهما يغطي رئاسة الجمهورية والثانية تتولى ملف السودان) للتشويش على المؤتمر الصحفي ولمحالة إبراز انقسام الصحفيين في «الأهرام» حول مطالب الإصلاح والتغيير.

وعلى أية حال فقد ارتفعت أصوات مظلومين في المؤسسة طالموا التزموا الصمت . فنظم عشرات من عمال شركة الورق وقفة احتجاجية أمام مبنى المؤسسة وقام العاملون غير المعينين بوقفات مماثلة ، وبعضهم جاوزت مدة خدمته عشر سنوات . وربما قاربت العشرين عاما . وبدأ عاملون و ادرايون وصحفيون في الكشف عن وثائق تتعلق بوقائع فساد .

وفي كل ذلك تبقى العديد من الأسئلة المعلقة ، ومن بينها الدوافع التي تقف وراء تجاهل وسائل الإعلام المحلية وبخاصة الصحف الحزبية المعارضة و الخاصة لما يجري في «الأهرام» و المؤسسات الصحفية القومية الأخرى . وقد أعاد هذا الموقف إلى ذاكرتي موقفا مماثلا من صحف خاصة كبرى رفضت أن تنشر رسالتي المفتوحة إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة قبل نحو ثلاثة أشهر . و أن كان يحسب لـ « العربي » أنها تحلت بالجرأة ، و نشرت المقال / الرسالة في ١٢ ديسمبر الماضي ، بعدما نشرها موقع جريدة « البديل » الالكتروني .

وعلى كل الأحوال لقد بدأت قصة جديدة لم يعرفها تاريخ « الأهرام » ، وفصولها لم تكتمل بعد.

(٨- أ)

نداء عاجل

إلى زملائي بالأهرام

لا تصمتوا على مجازر مبارك وعصابته

شكلوا لجانا شعبية للحفاظ على مؤسستكم

مارسوا عملكم بمهنية وضمير و انحازوا إلى شعبكم

زميلاتي وزملائي

منذ الثلاثاء الماضي (٢٥ يناير ٢٠١١) كنت في ميدان التحرير مع ثورة الشعب المصري العظيم ضد الدكتاتورية والفساد و النهب الاقتصادي والظلم الاجتماعي وإهدار الكرامة. وسألني متظاهرون : متى يحترم الأهرام قراءه ؟ .. متى ينحاز الأهرام إلى الشعب الذي يدفع من قوته أجورنا ؟

الليلة الماضية (٢٩ يناير ٢٠١١) كنت في ميدان التحرير و شاهدت بعيني هاتين أكثر من عشرة جثث و ستين جريحا لشباب عزل ، وهم ينقلون بعد ضربهم برصاص قناصة «مبارك» على مقربة من الميدان . الدم في الشوارع ولا أحد بإمكانه إسعاف كل هؤلاء الجرحي ، بعدما حولت عصابات أمن الدولة والحزب الحاكم التابعة للدكتاتور سيارات إسعاف إلى عربات رعب لترويع المواطنين والسلب والنهب والحرق ، و بهدف إشاعة الفوضي كي يبقي مبارك وعصابته .

الآن وليس غدا علينا أن نخرج عن صمتنا ولنتحرك معا للعمل على:

ـ تشكيل لجان شعبية للمساهمة فى حماية كافة مرافق المؤسسة من مخطط السلب والنهب والحرق .

ـ منع تهريب أيه وثائق أو مستندات أو أموال أو مقتنيات من مؤسستنا .

ـ ممارسة الزملاء لمهامهم الصحفية بمهنية و نزاهة والنزول إلى الشوارع لنشر الحقائق.

ـ توجيه مناشده لأحرار العالم عبر مطبوعات الأهرام و مواقعه الالكترونية بالعربية والإنجليزية للتحرك للضغط على الإدارة الأمريكية لإجبار الدكتاتور وعصابته على وقف المجازر و ترك السلطة ومحاكمتهم على جرائمهم.

زميلاتي وزملائي

حتما ستحين لحظة محاسبة القيادات على كل ما حصلوا عليه من أموال وامتيازات و مافعلوه بسمعة الأهرام ومكانته ، وما فعلوه في حق زملائهم .

أما الآن الآن.. لننحاز لمهنيتنا ولضميرنا الصحفي والأخلاقي ولننضم لشعبنا الذي يدفع دما ثمن حريته.

زميلكم

كارم يحيى

٣٠ يناير ٢٠١١

رقم الهاتف المحمول :...

(٨- ب)

بيان
إلى الرأي العام

يعلن صحفيو « الأهرام » الموقعون على هذا البيان انحيازهم لثورة الشعب المصري ، وتأييدهم كافة مطالبه المشروعة ، بدءا من تنحي الرئيس مبارك ونظامه، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من شخصيات عامة نزيهة ممن عارضوا النظام الفاسد ، وصياغة دستور يحمى كافة الحقوق والحريات ، لإرساء حياة ديمقراطية شاملة .

وامتدادا للمطالب الشعبية المشروعة نطالب باستقالة كل قيادات مؤسسة الأهرام من الحزب الوطني فورا ، وإعلانهم التضامن مع مطالب الشعب المالك الحقيقي للمؤسسة ، احتراما للدستور والقانون . وإلزام هيئات التحرير بالتقاليد المهنية الصحيحة في إدارة كافة إصدارات الأهرام . وكشف الحقائق أمام الشعب ،خاصة سياسة الأرض المحروقة والمجازر التي يرتكبها النظام المتهالك وحرق الوطن كاملا فداء لعصابة نهبته وخربته على مدي ثلاثة عقود.

(*)وقع على هذا البيان مساء ٣٠ يناير ٢٠١١ وعلى مدي يومين تالين الصحفيون بالأهرام التالي أسماؤهم وفق الترتيب الأبجدي : إبراهيم داوود و إبراهيم فاروق وأحمد الشهاوي وأحمد عبد العزيز وأحمد محمد حمدي السيد و أسامة الرحيمي وأمل سرور و أيمن عبد العزيز وحنان حجاج وخالد السرجاني و دينا حشمت ودينا سمك ودينا قابيل و سحر البحر و سعادة حسين عبد الصمد و سامي كمال الدين وسعد الدين شحاتة و سعيد شلش (عنه علاء العطار لأنه خارج البلاد) وسلمي حسين وسمير السيد وشيرين المنيري وسيد محمود حسين وشيرين المنيري وصفاء شاكر و زياد عبد الرحمن وزين خيري و عبد الحسيب الخناني وعادل اللقاني و عاصم عبد الخالق و عزمي عبد الوهاب وعزمي النشرتي و علاء العطار وعمرو عبد الغني و غادة الشرقاوي و كارم يحيى وماجد كامل ومحمد أحمد عبد الواحد و محمد عبد الخالق ومحمد عثمان ومحمود إبراهيم ومحمود الفرماوي و مصطفى الغمري ومروى حسين وممدوح الولي و منى عبد العظيم أنيس ومي عبد الحميد عطا و نجات بالحاتم و وائل الليثي و يحيى غانم.

ونطالب بتشكيل مجلس تحرير نزيه لإدارة جريدة الأهرام مؤقتا والإشراف على تغطية الأحداث الجارية بشكل مهني صحيح . و استبعاد كل الذين زوروا الحقائق وحاولوا تصوير الثورة الشعبية المجيدة بأنها « انتفاضة حرامية » كدأب النظام الفاسد منذ ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

ونعلن تبرأنا من كل ما نشر عن الثورة الشعبية من بدايتها ، وكل المحاولات الفاشلة لطمس الحقائق ، ونهيب بكل الزملاء في المؤسسات القومية والصحف الحزبية والخاصة أن يستجيبوا لآمال الشعب ومطالبه ، وأن يلتزموا بالحقائق والصدق دون تهيب من الاستبداد والفساد الذي يتهاوى تحت أقدام الشعب المصري.

ونناشد الجيش المصري بتاريخه الوطني أن ينحاز إلى الشعب المصري لمساعدته على تجاوز هذا الوقت العصيب برمته ، للوصول إلى وطن ينعم بسائر الحريات السياسية والاجتماعية.

(٨- ت)

خبر نفي البيان

د. عبد المنعم سعيد :

لاصحة لما أذاعته قناة الجزيرة

حول بيان باسم صحفيي «الأهرام»

أصدر الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة **الأهرام** بيانا ينفي فيه ما أذاعته قناة الجزيرة القطرية حول بيان صحفيي الأهرام . وقال البيان : تنفى مؤسسة الأهرام بصورة قاطعة ما ذكرته قناة الجزيرة حول صدور بيان باسم «صحفيي الأهرام» .وتؤكد المؤسسة أن كل إصدارتها متمسكة بالقواعد الصحفية المهنية في تغطية الأحداث الجارية في مصر ،مع الحرص أن تعبر هذه التغطية بلغة واضحة ومسئولة عن أبعاد هذه المرحلة الصعبة ، آملة أن تنتهي بأسرع وقت ممكن .

وتؤكد المؤسسة أن من يعبر عن مواقف المؤسسة بصفتها الرسمية ، هما رئيس مجلس إدارة المؤسسة و مجلس إدارة المؤسسة ،كما تطالب أية جهة تروج لمواقف تدعي أنها تعكس مواقف الأهرام بأن تلتزم بالحد الأدنى من المهنية ، في التعامل مع القضايا التي تتعلق بمصالح مصر العليا ، ومؤسستها القومية الرئيسية .

(٨- ج)

بلاغ للنائب العام

السيد المستشار النائب العام

تحية طيبه وبعد

على ضوء التطورات الجارية في البلاد يجرى فتح ملف الفساد في العديد من مؤسسات الدولة التي افتقد عملها إلى الشفافية وإعمال القانون على مدى عقود .

وفي هذا الإطار يتقدم الصحفيون الموقعون على هذا البلاغ مطالبين بفتح ملف الفساد وإهدار المال العام في الصحافة المصرية وبخاصة الصحافة القومية ، التي يتولى أعضاء الحزب الوطني غالبية مواقعها القيادية .و قد لاحظ الصحفيون المتقدمون بهذا البلاغ مخالفة نصوص القانون بالامتناع عن نشر ميزانيات الصحف و المؤسسات الصحفية خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية (قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ المادة ٣٣) و عمل صحفيين في جلب الإعلانات و الحصول على مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا من نشر الإعلانات ، بل والتوقيع بأسمائهم عليها (المادة ٣٢ من القانون نفسه) ، فضلا عن عمل صحفيين كمستشارين لوزراء ورجال أعمال وشركات ومصالح محلية وأجنبية ، بما يخالف استقلاليه المهنة المنصوص عليها في الدستور والقانون. و يدعون سيادتكم إلى سرعة اتخاذ الإجراءات التالية:

- منع سفر رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقيين.
- منع تهريب و التخلص من أيه وثائق أو مستندات أو أرشيفات أو أموال أو

(*)وقع على هذا البلاغ نحو ١٢٠ صحفيا بالمؤسسات القومية بما في ذلك مؤسسة «الأهرام»، و جرى تقديمه إلى النائب العام يوم ٨ فبراير ٢٠١١ و حصل على رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١.

مقتنيات من المؤسسات الصحفية.

ـ الكشف عن ثروات القيادات الصحفية الحالية و السابقة ومصادرها ، ومدى قانونية ومشروعية هذه الثروات.

ـ رد الأموال التي حصل عليها رؤساء مجالس الإدارة والتحرير كنسبة من الإعلانات بقرارات إدارية ، لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

obeikandl.com

(٨- د)

دعوة لحوار ديمقراطي

حول سياسة تحرير الأهرام

زميلاتي و زملائي

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ الوطن و «الأهرام» ، أصبح ضروريا أن يلتقي صحفيو المؤسسة مع قياداتها ،و بخاصة رئيسا مجلس الإدارة والتحرير لمناقشة وتقييم سياسة تحرير الصحيفة. وحقيقة فقد تأخر إطلاق هذا الحوار كثيرا . ناهيك عن غياب مجالس تحرير مسئولة و فاعلة تناقش ديمقراطيا سياسة تحرير الجريدة . و لا بد هنا أن أذكر زملائي الأعزاء أنني كنت قد نشرت رسالة مفتوحة إلى رئيس مجلس الإدارة بموقع جريدة « البديل » الالكتروني و بجريدة « العربي » المطبوعة منذ أكثر من شهرين ، دعوته فيها إلى فتح حوار على صفحات «الأهرام» حول أدائه المهني وتطويره و استقلاليته. ودعوته أيضا إلى الاستقالة من الحزب الحاكم احتراما لمكانه «الأهرام» وللقانون الذي ينص على استقلاليه الصحف القومية عن جميع الأحزاب والسلطة التنفيذية.

زميلاتي وزملائي

أنني ادعوكم و رئيسي مجلسي الإدارة والتحرير إلى حوار موضوعي ومتحضر حول سياسة تحرير الجريدة ،وبحضور وسائل الإعلام إعمالا للشفافية ومن أجل إرساء تقليد ديمقراطي يليق بـ«الأهرام» و ردا لاعتبار اسمه التاريخي و مكانته في الثقافة العربية . و اقترح عليكم أن نلتقي جميعا الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١ بقاعة الدور الثاني بالمبنى القديم ، وذلك في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر .

زميلكم .. كارم يحيى

في ٩ فبراير ٢٠١١

(*)يمكن العودة إلى نص الرسالة وخمس مقالات ودراسات كنت قد نشرتها حول الصحافة المصرية وبخاصة القومية في الموقع الالكتروني لجريدة « البديل » على مدى شهري ديسمبر و يناير الماضيين .

(٨- ن)

النقاط العشر

السياسة التحريرية لإصدارات الأهرام

إن الأهرام مؤسسة إعلامية قومية ، تلتزم بالمصالح القومية العليا لمصر ،وتدافع عنها، سواء أكان ذلك يتعلق بسيادة الدولة أو وحدتها الوطنية، أو استقرارها السياسي ، أو نموها الاقتصادي أو مكانتها الإقليمية ، ومن هنا :

١ـ أن أول التزاماتنا هي الحفاظ على الأمن القومي المصري ، في مواجهة أي تهديدات خارجية أو داخلية ، خاصة في الظروف الحالية ، التي تواجه فيها المنطقة المحيطة بنا واحدة من موجات من عدم الاستقرار الحادة .

٢ ـ كما أننا مع إرساء دعائم الدولة المدنية الحديثة ، والتي تقوم على المواطنة ، دون تمييز ، كأساس للحقوق والواجبات ، فالدين لله والوطن للجميع ، مع احترام الدستور وسيادة القانون والنظام العام ، والقيم الروحية للمجتمع .

٣ ـ إننا مع التنمية والتقدم ،على كافة المستويات الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والثقافية ، بهدف اللحاق بالدول المتقدمة ، لتحتل مصر مكانتها في العالم كقوة صاعدة .

٤ ـ في نفس الوقت ،فإننا نقف إلى جانب الفئات محدودة الدخل ، والمناطق الأقل نموا ، للخروج بهما من « دائرة الفقر »، عبر تنمية الثروة مع سياسات اجتماعية ملائمة .

٥ ـ كما أن الأهرام تنحاز تماما إلى التفكير العلمي والتوجهات المعتدلة والثقافة الرفيعة ، ضد التفكير الخرافي ، والتفكير المتطرف ، والتفكير التآمري دون براهين ، والثقافة الهابطة .

٦ ـ إننا نؤمن أيضا بأن مصر جزء من العالم ، وعلينا أن ننفتح عليه ، ونتفاعل معه ، ونندمج فيه ، بكل الوسائل ، مع مقاومة كل التوجهات السلبية الخاصة بالانغلاق ومعاداة الآخرين .

٧ ـ أن التوجه العام لإصدارات الأهرام ، يؤكد أن « أخبار الدولة »تمثل مصدر قوة لإصدارات المؤسسة ، كما أن «تفاعلات المجتمع» تمثل مصدر حيوية لها ، على أن يتم التعامل مع كل ذلك بأساليب تحرير وإخراج حديثة وجذابة ، تتلاءم مع توجهات القراء في الفترة الحالية .

٨ ـ في هذا الإطار ، نؤكد على التزام أكثر درجات المهنية صرامة ، على نحو يليق بمدرسة الأهرام الصحفية ، خاصة فيما يتعلق بحرية النشر ، فلا يجب استبعاد أي حدث يجرى على الساحة ، طالما يتم التعامل معه بمهنية ، إضافة إلى انتقاء الموضوعات ، ومصادر الأخبار ، وصياغة المادة الصحفية ، وعدم الخلط بين الخبر والرأي والإعلان والتحرير .

٩ ـ الأهم ، أنه يجب أن نؤمن بالتطوير والتحديث المستمرين ، لبنية مؤسستنا ، وتطوير مطبوعاتها ، وقدرات محرريها ، وأساليب عملها في ظل التحديات الإعلامية الحالية .

١٠ ـ وفي النهاية ، فإننا لدينا جميعا مسئولية تاريخية تجاه المؤسسة ، وهي أن يسلمها كل جيل إلى الجيل التالي بأفضل مما كانت عليه ، فعمل مؤسستنا يمتد منذ عام ١٨٧٥ ، بلا توقف ، عبر ١٣٥ سنة ، وعلينا أن نحافظ عليها ، وعلى موقعها ، كأكبر مؤسسة إعلامية في مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط ، وصولا إلى العالمية.

بتوقيع : عبد المنعم سعيد

(بدون تاريخ)

(٨- هـ)

اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام

يعتذر صحفيو « الأهرام » الموقعون على هذا البيان للقارئ والشعب المصري العظيم على السياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية التي اعتمدتها قيادة المؤسسة والصحيفة في تغطية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . وهي السياسة التي أساءت إلى سمعة «الأهرام»ومكانته في الداخل والخارج .

ويوضح الصحفيون أن « الأهرام » عاش على مدى عشرات السنين من حكم الاستبداد والفساد رهينة قيادات اختيرت على أسس غير مهنية ، وحيث كان المعيار هو الولاء للحاكم الفرد و أسرته و للحزب الحاكم و لأجهزة الأمن . وفي ظل هذه الظروف الخانقة جرى تغييب الحقائق وتزييف المعلومات و أصبح الرأي مقيدا على صفحاته ، وأخفقت الجريدة في أن تعكس تنوع وحيوية الآراء والاتجاهات في المجتمع . بل وتدهور الأداء المهني إلى حد ارتكاب أخطاء إملائية ومطبعية في صفحاته الأولى ،ودون أن تعرف قيادة المؤسسة والجريدة فضيلة الاعتذار للقارئ.

و يوضح الصحفيون أن أبناء المؤسسة أنفسهم دفعوا ثمن هذه السياسات المشينة من تفاوت رهيب في الأجور والدخول .كما أن العديد من الكتاب والصحفيين عانوا من « حرمان مهني » ، حيث احتكر نفر من المقربين للنظام الدكتاتوري بحاكمه الفرد وأسرته و حزبه الحاكم وأجهزة أمنه مساحات النشر و حجبوا فرصه عنهم ، ومارسوا رقابة كريهة على المعلومات والآراء وقمعوا حرية زملائهم في التعبير.

(*)وقع على هذا البيان خلال أقل من أربع ساعات من ظهيرة يوم ١٣ فبراير ٢٠١١ نحو ٢٨٥ صحفيا بالأهرام . وكان مقررا العمل على دفعة ثانية من التوقيعات. لكن يبدو أننا استهلكنا في مساعي مخاولة النشر عبثا . وقاد عملية جمع التوقيعات على نحو خاص الأستاذة : آمال عويضة وعلاء العطار و كارم يحيى.

وكغيرها من مؤسسات الدولة فقد أدير «الأهرام» في غياب الديمقراطية والشفافية والرقابة المالية الفعالة، في ظل حديث عن فساد ونهب وامتيازات بالمخالفة للقانون وبغير وجه حق. بل شاع الخلط بين الإعلان والتحرير على صفحات «الأهرام» ومطبوعاته الأخرى وعمل محررون كمستشارين لوزراء و رجال أعمال وشركات ومصالح محلية واجنبيه في انتهاك سافر للقانون وميثاق الشرف الصحفي.

ولقد نهض عشرات من صحفيي «الأهرام» كصوت ضمير فأصدروا بيانا للرأي العام في ٣٠ يناير الماضي يتبرأون فيه من سياسة التحرير و يتبنون مطالب الثورة كاملة. لكن قيادة «الأهرام» أمعنت في غيها و أصدرت تكذيبا لم يكن هو إلا الكذب بعينه. كما شارك العديد من صحفيي «الأهرام» زملاءهم في المؤسسات الصحفية القومية الأخرى في التقدم ببلاغ إلى النائب العام في ٩ فبراير الماضي يطالبه بمنع رؤساء الإدارة والتحرير الحاليين والسابقين في عهد مبارك من السفر احترازيا و التحقيق في مشروعية ثرواتهم.

و يتعهد الصحفيون بالعمل على إصلاح شأن مؤسستهم و إعادة المصداقية إلى «الأهرام» في ظل هذه الثورة العظيمة،وأن تنحاز المؤسسة وإصداراتها إلى الشعب، تعكس حضارته وتنوع اتجاهاته ،لا أن تكون بوقا لأي حكومة أو حاكم. وهم على وعي بأن «الأهرام» يحتاج إلى تغيير في السياسات و المنهج لا الوجوه فقط من أجل مشاركة المصريين في بناء دولة مدنيه ديمقراطية ومجتمع الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والوطنية.

(٨- و)

مشروع خريطة طريق للأهرام

نقترح على الزميلات والزملاء مناقشة مشروع خريطة طريق للأهرام في هذه الفترة الانتقالية على ضوء ثورة الشعب المصري وسقوط شرعية نظام مبارك ،وبزوغ شرعية جديدة مستمدة من الثورة .واسمحوا أن نتقدم ببعض المقترحات القابلة للإضافة والحذف والتعديل ، وذلك على النحو التالي:

ـ في إطار خطة يجرى إطلاقها لمصالحة « الأهرام » للقارئ والشعب المصري ، تنشر المطبوعة الرئيسية « الأهرام اليومي» والإصدارات اعتذارا و نقدا ذاتيا لا لبس فيه عن الجرائم المهنية والأخلاقية التي ارتكبت في حق ثورة ٢٥ يناير و على مدى عقود سابقة نتيجة التبعية لحاكم فرد واصطناع أسرة حاكمة و لحزب واحد و لأجهزة الأمن . وعلى أن يتضمن هذا الاعتذار عهدا بان ولاء الأهرام سيكون للقارئ والشعب المصري و المهنية وحدهم ، وكذا الإعلان عن انتهاء عهد احتكار مساحات النشر من جانب العشرات من الصحفيين و « الحرمان المهني » لمئات الصحفيين في المؤسسة وفتح مجال النشر أمامهم بحرية.

ـ تشكيل لجنة من الكتاب والصحفيين المشهود لهم بالمهنية والاستقلالية و النزاهة لوضع مشروع وثيقة سياسة تحرير الجريدة وإصدارات المؤسسة ، ويمكن الاستعانة على وضع هذه الوثيقة بزملاء مخضرمين شاركوا في صياغة تاريخ الأهرام مثل الأساتذة : محمد حسنين هيكل و سلامة أحمد سلامة و فهمي هويدي و غيرهم.

ـ يجتمع مجلس الإدارة اجتماعا عاجلا و أخيرا يقرر فيه اعتماد قرار بالا يتجاوز الفارق بين أدنى وأعلى دخل من عائدات المؤسسة سبعة أضعاف ، ويلغى هذا القرار النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة ، وإعادة ما جرى التحصل

عليه من هذه النسبة ، نظرا لان المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.

ـ بالنسبة لانتقال القيادة في الأهرام انتقالا منظما ومتحضرا هناك عدة بدائل يمكن مناقشته الاختيار فيما بينها ،ومنها تقدم رئيس مجلس الإدارة ورؤساء التحرير باستقالتهم إلى جمعية عمومية من العاملين بالمؤسسة نظرا لمسئوليتهم عن سوء الأداء المهني و الفشل الإداري . وتشكيل مجلس مؤقت يدير المؤسسة من خمسة أعضاء يضم في عضويته رئيس مجلس الإدارة الحالي وعدد من خبراء الاقتصاد و الإدارة المشهود لهم بالنزاهة ، و مجالس تحرير مؤقتة من زملاء مخضرمين مشهود لهم بالمهنية و النزاهة والاستقلالية . والبديل الثاني هو تفويض مجلس الإدارة ومجالس التحرير سلطاتها إلى هذه المجالس المؤقتة . و البديل الثالث يقضى بالإبقاء على المجالس الحالية مؤقتا مع توسيع عضويتها ، على إلا تتخذ أي قرارات إلا بموافقة الأعضاء الذين انضموا حديثا لهذه المجالس . و يقترح أن تمتد المرحلة الانتقالية أيا كانت الصيغة إلى حين انتخاب برلمان يضع تشريعا ديموقراطيا لإدارة المؤسسات الصحفية القومية . وفي كل الأحوال يستحسن الاستعانة بقانوني مخضرم ونزيه كالدكتور محمد نور فرحات لصياغة مخرج قانوني لهذه المرحلة الانتقالية .

ـ لقطع الطريق على الشائعات و الأقاويل ، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة . وتعكف هذه اللجنة على مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها . على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات .

ـ اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة و منع تهريبها أو التخلص منها ..

الزميلات والزملاء

نقترح عليكم عقد اجتماع لمناقشة هذه الورقة وما يعن لأي منا من مقترحات بحضور السادة روساء التحرير ورئيس مجلس الإدارة ، وذلك يوم الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١ الساعة الواحدة بعد الظهر بقاعة الأستاذ محمد حسنين هيكل بالمبنى القديم .

في ١٢ فبراير ٢٠١١

(٨- ى)

دعوة لمؤتمر صحفي بالأهرام

ندعو الزملاء من الصحف و الإذاعات والتليفزيونات المحلية والعربية والعالمية لحضور مؤتمر صحفي يجرى خلاله الإعلان عن بيان من مئات الصحفيين في مؤسسة «الأهرام» منعت الإدارة نشره على صفحات الجريدة . كما يكشف منظمو المؤتمر الصحفي عن جرائم مهينة وأخلاقية لا تزال يرتكبها رئيسا مجلس الإدارة والتحرير و المسئولون عن النشر في « الأهرام » في حق القراء والشعب المصري وزملائهم الصحفيين ، فضلا عن العديد من الوقائع والأمور الأخرى التي لا تقل أهمية .

ينعقد المؤتمر الصحفي في تمام الساعة الثانية عشر ظهر يوم الأربعاء الموافق ١٦ فبراير ٢٠١١ في بهو المبنى القديم بشارع الجلاء (القاهرة) .

زملاء وزميلات المهنة

شاركوا معنا في إطلاق حرية التعبير

ساعدونا على مقاومة محاولات إسكات صوتنا

كارم يحيى

الصحفي بالأهرام

في ١٥ فبراير ٢٠١١

محمول رقم : ...

(٩)

«الأهرام» تمرد في الثكنة

(الجزء الثاني)

كان الصديق والزميل «علاء العطار» يداعبني فيقول على مدى السنوات الماضية « أنت المجنون الوحيد في الأهرام » . لكنني اكتشفت مساء يوم الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١ أن هناك من هم أكثر جنونا في هذه المؤسسة المحافظة شبه الرسمية .

تستحق الزميلة الشابة الأستاذة «صباح حمامو » التي لم أتشرف بمعرفتها إلا منذ أيام قليلة فقط كل تحية وتقدير من زملائها ومواطنيها. فقد استمدت من روح ميدان التحرير وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ شجاعة شعب ،وتصدت ومعها الزميل الأستاذ« خالد بركات » لمحاولة تهريب صناديق (كراتين) من مكتب رئيس التحرير عضو الحزب «مبارك» الحاكم و أحد أركان آله القمع المعنوي لنظام الفساد والاستبداد . و المثير للتأمل أن الزميلة « صباح» خرجت من صفوف واحد من أكثر أقسام الصحيفة اليومية تورطا في جرائم خلط الإعلان بالتحرير و مشاركة رجال الأعمال فسادهم « قسم الاقتصاد » . وإن كان بالقسم ذاته العديد من الزملاء المحترمين ممن قبضوا على الجمر .

اليوم كان أجازة جمعة و الملايين في ميدان التحرير وجواره يحتفلون بإزاحة الدكتاتور «مبارك» و يطلبون استكمال إزالة نظامه و محاكمته وأركانه ورموزه ، وقد ارتفعت في جنبات الميدان الوسيع أيضا لافتات تدعو لرحيل رؤساء مجالس إدارة و تحرير الصحف القومية ومحاكمتهم على جرائمهم المهنية والسياسية والمالية . و في قلب الميدان تحرك عدد من صحفيي وعمال وإداريي مؤسسة « الأهرام » خلف لافته انطلقوا بها من مبنى نقابة الصحفيين مكتوب عليها « نطالب برحيل عصابة مبارك في

(*)نشرت على موقع « البديل » في ١٩ فبراير ٢٠١١.

مؤسسة الأهرام والصحف القومية » . وفي هذا التوقيت اختارت قيادات في مؤسسة « الأهرام » استكمال تهريب ما شاءت من مستندات و منقولات .

حوالي الساعة الرابعة عصرا تلقينا اتصالا هاتفيا يفيد بان مكتب مدير الإعلانات و الحوت الشهير «حسن حمدي» يقوم بتهريب خمس صناديق (كراتين) إلى خارج المؤسسة .و انطلقنا على الفور الزميلة «شيرين المنيري» والزميل «محمد حربي» و أنا إلى الجريدة حيث كانت هناك الزميلة « صباح » . و تحاورنا مع مسئولي الأمن في مدخل المبنى الجديد للمؤسسة . حملت كلماتهم معلومات متضاربه . و حاولنا الاتصال بمدير الأمن لكننا لم نصل إلى شئ محدد . فقط كان لدينا وعد بألا يخرج أي شئ من المؤسسة من دون أن يفتشه الأمن مسبقا .

وفي طريق العودة إلى الميدان هاتفتنى الزميلة «صباح حامو » مستنجده ، و قد تهدج صوتها .أبلغتني أن هناك ثلاثة صناديق (كراتين) تخرج الآن من مكتب رئيس التحرير « أسامة سرايا » . و قالت أنها بمفردها تحاول منع التهريب في مواجهة رجال الأمن . و سارعت والزميلة « سعادة حسين » ـ التي كانت قد عادت إلى منزلها ـ بالاستنجاد هاتفيا بعدد من الزملاء أن يتجهوا على الفور إلى مقر المؤسسة . أما الزميلة « شيرين » التي كانت قد اقتربت من العودة إلى منزلها في مدينة السادس من أكتوبر فقد عادت أدراجها على الفور .

وعندما عدت إلى مقر المؤسسة وجدت الزميل الأستاذ «أسامة غيث» عضو مجلس الإدارة السابق قد سبقني لمؤازرة الزميلة « صباح » التي اعتصمت أمام جناح الأمن في الطابق الأرضي ومنعت بجسدها النحيل خروج الصناديق الثلاث ، حيث استقرت. وكان هناك أيضا أحد مديري التحرير الأستاذ « حازم عبد الرحمن » وهو من رجال الإدارة والنظام وطالما روج للتطبيع وقمع حق زملائه في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة واستفز مشاعرهم بنزعاته العنصرية ضد العرب والمسلمين ، وهو أيضا صاحب المانشيت الشهير يوم الغزو الأمريكي البريطاني في مارس ٢٠٠٣ « بدأت حرب تحرير العراق » . وقد انخرط في محاولة إخراج الصناديق دون تفتيشها . وعندما فشل استدار إلى محاولة إعادة الصناديق لمكتب رئيس التحرير دون تفتيش.

وبعدما ظل الزميل الأستاذ « غيث» يحاول الاتصال عبثا لأكثر من ساعة بمدير الأمن اللواء السابق «محمد عطية » ، توصل إلى تسويه عبر الهاتف مع مدير الشئون القانونية الأستاذ « فوزي العريان » ، تقوم على تشكيل لجنة بإشراف ممثل للشئون القانونية لفتح « الصناديق » و جردها . و كنت من بين أعضاء هذه اللجنة عن المحررين . و بدأت اللجنة عملها برئاسة المحامي « عبد المنعم فكري» في جناح الأمن بالدور الأرضي بالمبنى القديم بعد محاولات تعطيل وعرقله لا تتوقف. وللأسف فقد جرى الدفع بزميلين مقربين من الإدارة، هما الأستاذان «إسماعيل العوامي » و «محمود المناوي» كي ينضما للجنة بعد أن بدأت عملها ويتحرشا بالزملاء الصحفيين الذين أصروا على كشف المستور . وهو التحرش الذي وصل إلى حد الاعتداء على الزميل الأستاذ« أسامة الرحيمي » بألفاظ نابيه ، مما دفعه للاشتباك بالأيدي مع الزميل «المناوي ».

الأهم انه اتضح من الجرد لثلاثة صناديق خرجت بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من تفجر ثورة ٢٥ يناير ـ حدث فيها ما حدث من تدمير وتهريب وثائق ومستندات في كل مؤسسات الدولة ـ أن رؤساء تحرير صحف «الأهرام»و «الأخبار»و«روزاليوسف» و«الجمهورية»ـ وجميعهم أعضاء في حزب «مبارك» ومن أبواق نظامه ـ كانوا قد كتبوا برسالة إلى الدكتاتور في ١٥ فبراير ٢٠١١ يشكون فيه عجزهم عن منافسة الصحف الخاصة الجديدة ،وهي بالأصل ليست بعيده عن سيطرة النظام ولا تصدر أصلا إلا بترخيص من الجهات الرسمية وموافقات أجهزة الأمن وفي مقدمتها «أمن الدولة» . وقد تضمنت الرسالة المشتركة لرؤساء التحرير المطالبة بمنع إعلانات الحكومة والمؤسسات والشركات العامة عن صحف « الدستور » و «المصري اليوم » و«الشروق» ، والتي وصفوها بأنها تحمل « أجندات أجنبيه » ،فضلا عن حجب إيه تصريحات أو أحاديث خاصة أو انفرادات صحفية عنها. كما طالبوا رئيس الجمهورية المخلوع بان يسمح لهم بقدر من الانتقاد لبعض المسئولين بهدف إضفاء حيوية مصطنعة على صحفهم . كما تتضمن الرسالة تحريضا على رؤساء مجالس إدارات صحفهم بدعوى أنهم يتدخلون في شئون التحرير. ولاشك أن هذه الوثيقة تفضح العلاقة غير القانونية وغير الدستورية بين الصحف القومية والرئاسة وتنطوي على فساد

سياسي صحفي يستحق التحقيق والمحاكمة . و كذا تعكس ثقافة قيادات الصحف القومية المعينين بسلطات الحاكم الفرد وأسرته و حاشيته و حزبه و أجهزة أمنه ، والي حد أنني لم استطع أن أمنع نفسي فخرجت مني كلمة « فاشيست » . ولحظتها تذكرت كيف جادلني صديق عندما كتبت ونشرت في ٣ يناير ٢٠١١ على موقع جريدة « البديل» الالكتروني مقالا بعنوان « حزب كفرة وخونه » ، أشرت فيه إلى ملامح «شبه فاشية» في الحزب الوطني الحاكم .

وفي جعبة صناديق رئيس التحرير كان هناك أيضا مشروع بيان كتبه إلى زملائه بالصحيفة يستعطفهم بشأن سياسة التحرير التي اتبعها أبان أيام ثورة ٢٥ يناير .لكن البيان لم يتضمن استقالته .وبالأصل فان البيان لم ينشر ، فيما انخرط الرجل في تدبيج ونشر مقالات في الصفحة الأولى من الجريدة بما في ذلك يوم الجمعة ذاته تهاجم « النظام السابق وتطالب بمحاسبة رجاله » ويتطوع فيها بإسداء النصائح لقيادة المرحلة الانتقالية ، فيما يحذر من المبالغة في الحديث عن الفساد . وهو المقال الذي نشره بعد يوم واحد من نبأ طلب جهاز الكسب غير المشروع التحقيق معه. والأستاذ « أسامة سرايا » نفسه هو ذات الرجل الذي لا يزال يمنع النشر عن زملائه المحرومين مهنيا من حقهم في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة ، والى حد أنه وأعوانه منعوا منذ الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١ نشر بيان وقع عليه نحو ٣٠٠ زميل كدفعة أولى يدين سياسة التحرير إبان أيام الثورة وعلى مدى عقود قبلها .

و الأخطر أن صناديق رئيس التحرير حوت أوراقا عن وساطات مارسها رئيس التحرير لدي الجهات الرسمية وبخاصة وزير الإسكان « أحمد المغربي » لشراء عشرات الآلاف من الأفدنة لحساب شركات خاصة ورجال أعمال تحوم حولهم شبهات فساد(!) . و خرج من الصناديق مستند موجه إلى رئيس مجلس الإدارة من دون تاريخ يطالبه بتخصيص مبلغ ١٨٣ ألف جنيه كمكافآت إضافية لثلاثة و خمسين من الزملاء يتقدمهم مديرو تحرير .وقد جرى تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لعدد منهم من حصيلة الإعلانات ، ومن بينهم الأستاذ « حازم عبد الرحمن» نفسه ، فيما تحصلت مديرة مكتبه الأستاذة « مها النحاس » على خمسة آلاف جنيه. و من بين المقتنيات التي كانت بطريقها إلى خارج المؤسسة لوحة « بورتريه » زيت رسمها الفنان الراحل « صلاح

جاهين » لنفسه ووقع عليها . علما بأنه توفي في عام ١٩٨٦ . وقد نبهت زملائي إلى انه من المستبعد أن يكون الفنان الراحل قد أهداها لرئيس التحرير قبل هذا التاريخ وأنه يتعين التحقيق أولا فيما إذا كانت اللوحة من ممتلكات رئيس التحرير الشخصية أم أنها تخص المؤسسة . ولذا فقد صممنا على إلحاقها بالمستندات والمقتنيات الخاصة بالأهرام(*) .

و هناك أيضا مشروع كتاب ومسلسل تليفزيوني عملاق عن حياة الدكتاتو وصور تجمع بين نجله « جمال مبارك » و رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة وهم في حالة ضحك بدا هستيريا . والى جانب ذلك كانت هناك تقارير مرفوعة إلى رئيس التحرير عن توزيع الصحيفة وبخاصة في الأسابيع الأخيرة ، إلا أننا لم نتمكن من الاطلاع على فحواها . و لكنني تذكرت ما روته لي قيادة في المؤسسة قبل نحو شهرين عن انهيار توزيع «الأهرام» اليومي إلى حد انه لم تصبح الجريدة الأولى في كل أيام الأسبوع ، باستثناء عدد يوم الجمعة . كما تذكرت ما قالته لاحقا القيادة ذاتها من أن إدارة التوزيع استغاثت برئيسي مجلس الإدارة والتحرير يوم ٢٦ يناير ٢٠١١ مطالبه بتغيير سياسة التحرير فورا ، بعدما عاد معظم المطبوع من الجريدة كمرتجع إلى المخازن لتحقق المؤسسة خسائر بملايين الجنيهات .

كانت التسوية التي تم التوصل إليها بين الصحفيين المتمردين و الإدارة القانونية تقضى بوضع محضر جرد بمحتويات الصناديق ، و تصوير نسخة منه وتسليمها إلى الصحفيين و إعادة الصناديق كوديعة لدى الشئون القانونية ، بعدما اقترحت فرز المستندات والمتعلقات الشخصية عن تلك التي تخص المؤسسة ، وعلى ألا تخرج الأخيرة منها بأيه حال . لكننا فوجئنا بعد الانتهاء من الجرد بمندوب الشئون القانونية يتراجع عن الاتفاق و يرفض تسليمنا صورة من محضر الجرد . و مع إصرارنا اضطر للسماح للزميلة « صباح » بتصوير أوراق المحضر بهاتفها المحمول ، دون أن يستجيب

(*)بعد أن تغير القائمان على منصبي مجلس إدارة مؤسسة الأهرام و رئيس تحرير الأهرام وحين استدعيت للإلاء بأقوالي لدي الشئون القانونية بشأن المشادة بين الزميلين الأستاذين أسامة الرحيمي و محمود المناوي طالبت بحل ألغاز لوحة صلاح جاهين والتحقيق في ملكيتها وفي كشف المكافآت الاستثنائية . لكن حتى نشر هذا النص لا أعرف هل جرى تحقيق أم لا . وما مصير اللوحة وغيرها.

لتسليمنا صورة ضوئية بواسطة الماكينة المتوافرة بالغرفة ذاتها .

وفي تلك الأثناء كان كلا من الزميل « غيث » والزميلة « سعادة » قد اتصلا بالجيش واستدعياه للقدوم إلى مؤسسة «الأهرام». وهو إجراء عارضته من قبل حيث كنت أرى انه لا يصح تدخل القوات المسلحة في مؤسسات مدنية على هذا النحو . وكانت الزميلة الأستاذة « حنان حجاج » وكذا الزميلة الأستاذة«سعادة » ليلة الأربعاء الماضي (١٦ فبراير ٢٠١١) قد أبلغتاني هاتفيا بتهريب خمسة صناديق (كراتين) من مكتب رئيس التحرير . واقترحا الاتصال بالجيش . ورغم أن الزميل الأستاذ « محمد غزلان » في جريدة «المساء » كان قد أمدني بهاتف عقيد قال انه مسئول عن شئون الصحافة ، إلا أنني امتنعت عن الاتصال به إدراكا مني بضرورة عدم إقحام الجيش في شئوننا.

لكنني وجدت نفسي مع زملاء نندفع إلى استقبال قوة شرطة عسكرية بقيادة ضابط برتبه «مقدم » مسئول عن تأمين وسط البلد . وقد وصلت القوة إلى « الأهرام » بعد منتصف الليل وانتهاء عملية الجرد . وسعى مدير الأمن إلى صرفهم و منع دخولهم إلى المؤسسة مدعيا بأن « كل الأمور على ما يرام و لا توجد ايه مشاكل » ، رغم ما لمسناه على مدى نحو خمس ساعات من مماطلات و ممانعات. و خارج المبنى أخذ مدير الأمن يحاول منعي من التحدث إلى قائد القوة حتى انه استخدم يده وذراعه للحيلولة بيني وبين متابعة التحدث إليه .

وبعد نحو الساعة من الكر والفر ـ لحق بنا خلالها الزميل العزيز الأستاذ « ضياء رشوان » ـ بدا أن قائد القوة العسكرية مرتبكا لا يعرف كيف يتصرف أمام هذا الموقف . و اقترح أن يصحب أحدنا إلى قسم شرطة « بولاق » الذي يتبعه «الأهرام» لجلب جنود يقومون على حراسة غرف كبار قيادات المؤسسة لضمان عدم تهريب المستندات والوثائق والمقتنيات . وحاول القائد الاتصال بمكتب اللواء «سامي عنان» رئيس الأركان لكنه فشل . إلا أن ما حسم الموقف انه بينما كنا منشغلين في الحوار مع القائد العسكري داخل بهو المبنى قام مدير الأمن بمساعده معاونيه ومندوب الشئون القانونية بإخراج الصناديق إلى خارج باب المبنى القديم . و إزاء ذلك اتخذ قائد القوة على الفور قرارا حازما بوضع منافذ المؤسسة تحت سيطرة الجيش ، ومنع خروج أية ورقة منها. و قام بتنفيذ القرار على الفور.

كانت الساعة قد جاوزت الساعة الواحدة والنصف عندما تركنا خلفنا مباني « الأهرام » بشارع الجلاء وقد أحكمت الشرطة العسكرية سيطرتها على مداخلها، كما بدا لنا. واقترح الزميل « رشوان» أن نعزز في الصباح البلاغ الذي تقدم به أكثر من ١٢٠ صحفيا بالمؤسسات الصحفية القومية إلى النائب العام يوم ٨ فبراير الماضي ، والذي يطالب بسرعة منع رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف القومية الحاليين والسابقين في عهد « مبارك » من السفر احترازيا و اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تدمير أو تهريب ايه وثائق أو مستندات أو مقتنيات في هذه المؤسسات .فضلا عن التحقيق في ثرواتهم ومدى مشروعيتها و رد المبالغ المليونية المتحصلة شهريا من حصة القيادات في عائدات الإعلانات والتي لا تقرها المادة ٧٠ من قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ وعندما دخلت إلى بيتى كنت غير مستريح تماما لأننا اضطررنا للجوء إلى الجيش .. لكن ماذا كان علينا أن نفعل بعد مشوار طويل من الإنكار لمطالبنا ومن المماطلة والتلاعب .

(٩- أ)

بلاغ للنائب العام

السيد المستشار للنائب العام

تحية طيبة وبعد

مقدم هذا البلاغ يناشد السيد النائب العام الإسراع الاستجابة لمطالب الصحفيين بالصحف القومية الذين تقدموا بالبلاغ رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ في ٨ فبراير الجاري . و يأتى تجديد طلبنا على ضوء ما لمسناه في مؤسسة «الأهرام» وفي غيرها على مدى الأيام الماضية، وبلغت ذروته مساء أمس الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١ . فقد تصدى زملاء في « الأهرام » لمحاولة إخراج مستندات ومقتنيات من المؤسسة في يوم عطلة وأثناء انشغال المواطنين والصحفيين بالتظاهر في ميدان التحرير.

و على مدى الأيام الماضية هناك شهود من بين صحفيي المؤسسة على إخراج صناديق (كراتين) من مكاتب قيادات المؤسسة ، بما في ذلك مدير الإعلانات السيد حسن حمدي . و مساء الأمس تصدوا لمحاولة إخراج ثلاثة صناديق من مكتب السيد رئيس التحرير .الأستاذ أسامة سرايا ، وبعد يوم واحد من طلب جهاز الكسب غير المشروع من الجهات الرقابية معلومات عن ثروته وزملاء له في المؤسسات القومية . وتمكن الصحفيون

(*)تقدمت بهذا البلاغ إلى مكتب النائب العام ظهر يوم السبت ١٩ فبراير ٢٠١١. وهاتفنى حينها الزميل الأستاذ أسامة غيث لألحق به في نيابة باب الخلق لأدلي بأقوالي في محضر حررته الشرطة العسكرية بشأن متعلقات السيد رئيس تحرير الأهرام . وعندما وصلت كان قد استكمل أقواله هناك . و أعتذر وكيل النيابة عدم السماع إلى أقوالي مكتفيا بما قاله الأستاذ غيث حتى ذلك الحين . وتركت رقم هاتفي المحمول . إلا أن أحدا من النيابة لم يتصل بعدها والى حينه.

والعاملون بالمؤسسة من فرض خيار تشكيل لجنة برئاسة محامي من الشئون القانونية قامت بجرد محتويات الصناديق. و حضرت الشرطة العسكرية فجرا إلى مقر المؤسسة . ولما اكتشفنا في حضورها محاولة جديدة لتهريب الصناديق إلى الخارج ، فرضت سيطرتها على المبنى ووضعت عساكرها على كل المنافذ لمنع خروج أي ورقة أو مقتنيات .

سيادة النائب العام

نطالبكم بالتحقيق في هذه الواقعة والاستماع إلى شهودها و التحفظ على الأوراق والمستندات والمقتنيات التي تخص المؤسسة . ولما كانت الشرطة العسكرية قد أبلغتنا بأنها لن تستطيع الاستمرار في رقابة المبنى ، فإننا نناشدكم اتخاذ إجراءات فوريه لحماية مقدرات مؤسسة الأهرام وغيرها من المؤسسات الصحفية القومية ، كما طالبناكم يوم ٨ فبراير ٢٠١١ . ونجدد بلاغنا السابق الذي يطالب بمنع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير بالمؤسسات القومية الحاليين والسابقين من السفر احترازيا و اتخاذ التدابير لمنع تدمير أو تهريب أية وثائق أو مستندات أو مقتنيات تخص هذه المؤسسات و التحقيق في مشروعية مصادر ثرواتهم ، و رد المبالغ المتحصلة من نسبه الإعلانات المخصصة للقيادات الصحفية والتي لا تقرها المادة ٧٠ من قانون الصحافة لعام ١٩٩٦ .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام

في ١٩ فبراير ٢٠١١

(١٠)

«الأهرام»

تمرد في الثكنة

(الجزء الثالث)

الساعة الثانية عشر ظهر الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ دلفت إلى صالة التحرير بالدور الرابع بمبنى «الأهرام» القديم .وأخذت في توزيع نسخ من آخر مقال كتبته من سلسلة « مقالات الثورة وميدان التحرير ». ويحمل عنوان « ارحلوا أكرم لكم». إلا أن المشهد في الصالة التحرير غير مسبوق . فقد انعقد اجتماع مجلس التحرير اليومي برئاسة الأستاذ « أسامة سرايا » تحت حراسة قوات خاصة من الجيش ترتدي ملابس قتال و خوذات معدنية و تحمل الرشاشات والأسلحة الآلية . الضباط والجنود داخل صالة التحرير وعلى أبوابها متجهمون وكأنهم على أهبة اشتباك . أما ضباط وجنود الشرطة العسكرية الذين كلفوا بمنع تهريب المستندات والوثائق فقد غادروا بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من استدعائهم ليلة ١٨ فبراير ،من دون معرفة مصير الصناديق « الكراتين » التي كان يجرى تهريبها من مكاتب قيادات المؤسسة بما في ذلك رئيس تحرير الأهرام اليومي (والى كتابة هذا النص).

بعد انتهاء اجتماع مجلس التحرير بدقائق أخذ ضباط وجنود القوة الخاصة في الانسحاب . وعلى أبواب المصاعد بالدور الرابع سألت قائدهم عمن أتى بهم ولماذا ؟. أجاب في اقتضاب :« أوامر عليا » . أما الزملاء فقد تبادلوا أحاديث جانبية عن استدعاء « سرايا » وإدارة المؤسسة الجيش لحماية اجتماع مجلس التحرير بدعوى اعتزام مجموعة من المحررين طرد رئيس التحرير و تشغيل الجريدة بسياسة تحرير جديدة.

واقع الحال أن أحدا من المتمردين في «الأهرام» لم يفكر في مثل هذه الخطوة. ولقد دهشت شخصيا عندما استمعت إلى شائعة تقول بأنني إنتويت اقتحام مكتب الزميل الأستاذ « سامح عبد الله» المسئول عن بوابة «الأهرام» الالكترونية و السيطرة عليها

وتشغيلها بسياسة جديدة . و بالأصل أنا لا أعرف أين يقع هذا المكتب أو أعلم شيئا عن البوابة أو كيفية تشغيلها . كما أنني لا أتابعها . وبالمصادفة التقيت بالزميل « سامح » في ذات اليوم على سلالم مبنى المؤسسة فلم أتمالك نفسي من الضحك ، دون أن أبدي سببا.وببساطة لأنني تذكرت لحظتها أن الزميل متين البينان إذا ما قورن بي .

حقيقة الأمر أن نحو أربعين يوما فاصلة بين ٢٠ فبراير و ٣٠ مارس ٢٠١١ حين صدر قرار حكومة تسيير الأعمال برئاسة المهندس «عصام شرف» بتغيير عدد من قيادات الصحف القومية من بينهم رئيس مجلس إدارة الأهرام ورئيسا تحرير مطبوعتيه اليوميتين الرئيسيتين« الأهرام الصباحي » و«الأهرام المسائي » كانت حافلة بالأحداث المثيرة وبالصراعات الضارية .. و المعقدة أيضا . مما يشكل لوحة متعددة الأبعاد .وقد اتضح لاحقا للكاتب والفاعل أيضا في سياق أحداث في هذه الصراعات بعضا مما كان مخفيا منها بالنسبة له . ولا شك أن جوانب أخرى مازالت خافية حتى لحظة كتابة هذا النص في شهر فبراير ٢٠١٢ ، وبعدما غاب عن مسرح الأحداث أول رئيسي مجلس إدارة وتحرير للأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير : الأستاذ «لبيب السباعي» رئيس مجلس الإدارة بالوفاة رحمه الله وبعد أسابيع معدودة من إحالته إلى المعاش في مطلع شهر نوفمبر ٢٠١١.. والأستاذ «عبد العظيم حماد» بالاستقالة في منتصف شهر يناير ٢٠١٢ ،و إثر أحداث مؤسفة . لكنها كاشفة وتسهم في إلقاء المزيد من الضوء على ما كان خافيا خلف تعثر التغيير في « الأهرام ».

الأيام الأربعون أو نحو ذلك الذي يختص هذا النص برواية شهادة كاتبه عليها ـ بقدر ما تسعف الذاكرة ويتسع مجال الحركة والرؤية ـ حافلة بأحداث ربما لم يعرفها تاريخ « الأهرام » المديد والذي يبدأ بعام ١٨٧٥ : و في العديد من المحطات خلال هذه الأيام المعدودة ما يعد بحق سابقة في هذا التاريخ وفي تاريخ الصحافة المصرية منذ إصدار «الوقائع المصرية» في عام ١٨٢٨. ولعل ذروة هذه الأيام الأربعين هو تنظيم الانتخابات غير المسبوقة لاختيار رئيس تحرير «الأهرام» . و أظن أن هذه الانتخابات التي وصفناها حينها بأنها « إسترشادية » تجربة لا مثيل لها في الصحف المصرية الأخرى ما بعد ثورة ٢٥ يناير . وذلك على الرغم من حدود وعيوب هذه الانتخابات .و مع

الأخذ في الاعتبار أن العديد من مؤسسات الصحافة القومية شهدت أحداثا جساما لا تقل إثارة عما عرفته «الأهرام» . وعلى سبيل المثال فإن دار التحرير التي تصدر عنها جريدة « الجمهورية » و مؤسسة « روزاليوسف »و« وكالة أنباء الشرق الأوسط» شهدت طرد قيادات إدارية وتحريرية ومنعها من الدخول . لكن في ظني يبقى تميز تجربة «الأهرام » في سابقة هذه الانتخابات الاسترشادية و في كم ونوعية الوثائق الجماعية الداعية إلى التغيير و المتجاوبة مع نبض الثورة في البلاد . كما لا يفوتني هنا أن أشدد أيضا على أن تجربة الانتخابات لم تكن هي أيضا بعيدة عن مزاج عموم المصريين الذي وجد في هذه الآلية الديمقراطية البديل للأساليب الاستبدادية الفاسدة و غير الرشيدة في اختيار القيادات من العمد في القرى إلى أساتذة الجامعات في المدن .

في الطريق إلى الانتخابات صاغت مجموعة من العاملين بالمؤسسة وثيقة تنطوي على أهمية خاصة حيث جمعت بين الفئات الثلاث التي تضمها المؤسسة : العمال والإداريون و الصحفيون . وبدأت حملة توقيعات على الوثيقة التي حملت عنوان :« مذكرة مطالب العاملين بمؤسسة الأهرام » في العديد من الإدارات . واللافت أن هذه الوثيقة تبنت في بندها الأول مبدأ الانتخاب في اختيار قيادات المؤسسة ومديري الإدارات المختلفة . و أبرزت الحاجة إلى وضع سياسة تحرير مكتوبة . وشملت إصلاحات إدارية ومالية تحمل توجها نحو العدالة الاجتماعية، من بينها وضع حدين أعلى وأدني للدخول (١ إلى ٧) . فضلا عن خطوات محددة لضرب الفساد داخل المؤسسة ، بما في ذلك إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير وعمل الصحفيين بالإعلانات . ومن يقرأ مذكرة المطالب يكتشف أنها أشبه بروشتة إصلاح متعددة الجوانب . استفادت من أوجه الخبرات والمعاناة المتنوعة في مختلف إدارات المؤسسة.

أثناء عملية جمع التوقيعات أصبح بالإمكان التعرف على زملاء بين العمال والإداريين يتمتعون بدرجة عالية من الوعي والصلابة والنضالية . وتبين خلال ذلك أن هناك أفرادا غيرنا ـ المقصود غير الصحفيين ـ يعانون من الظلم والتمييز وإهدار الكفاءة كل في تخصصه وإدارته. بل و أيضا ـ وهذا هو الأهم ـ هناك من بينهم من واجه على مدى سنوات محاولا كشف الفساد . وظل يدفع الثمن غاليا من قوته وقوت أبنائه. وهنا يتعين أن أذكر ـ لا على سبيل الحصر بأي حال ـ الزميلة مديرة الحسابات الأستاذة

« فاتن بركات » ، والتي وقفت على مدى أزمنة رؤساء مجالس إدارة تعاقبوا على المؤسسة تطالب عبثا بفتح التحقيق في مجموعة مخالفات مالية جسمية فاضحة .و لعل أكثرها إثارة نفقات زيارة الرئيس «مبارك» لمبنى مؤسسة « الأهرام» في مدينة السادس من أكتوبر في نوفمبر عام ٢٠٠٦، وبينها مبلغ ٣١٠ ألف جنيه من دون فواتير . و في ٢٤ فبراير ٢٠١١ انضم مجموعة من الصحفيين إلى بلاغ مشترك مع الزميلة الأستاذة « فاتن» مقدم إلى النائب العام بشأن هذه المخالفة .وحمل البلاغ رقم ٢٤٦٠ . لكنه انتهى كغيره من البلاغات المقدمة بشأن الانحرافات في الصحافة القومية عامة و«الأهرام» خاصة إلى مصير مجهول ، وحتى لحظة كتابة هذا النص .

و لعله من أكثر اللحظات إثارة في هذا المسار الجماعي للعمال والإداريين والصحفيين معا أنه في منتصف شهر مارس ٢٠١١ جاءنا زميل من العاملين بإدارة الأمن ليبلغنا بتهريب قيادات رفيعة في المؤسسة لما تبقى من هدايا رأس السنة الثمينة المخصصة لعلية القوم في البلد من المشرفين على اختيار و إبقاء قيادات الصحف القومية في مواقعها بالمخالفة لكل قانون و اعتبارات الرشادة والمهنية . جلس الرجل بيننا وهو يكاد يرتعد في غرفة الزميل الأستاذ «أسامة غيث» (أحد مديري التحرير) .وروى ما شاهده وزملاؤه بأعينهم من تهريب الساعات المرصعة بالماس وغيرها من الهدايا غالية الثمن وبملايين الجنيهات في حقائب من تم ائتمانهم على المؤسسة . قال الرجل أنه شاهد عيان . لكنه يطلب الحماية لأنه يخشى على مصيره ومصير أولاده . وقتها تداولنا في الأمر (الأستاذ غيث والزميلة الأستاذة صباح حمامو والأستاذة شيرين المنيري وأنا) . و استعنا بمحام من خارج المؤسسة صاغ لنا بلاغا إلى النائب العام أنطوى على قدر من الحذر . وحينها كتبت مقال « هدايا الأهرام جيت » ، ونشرته على الفور في موقع جريدة « البديل » . لم أستطع أن أقول فيه كل ما أعرف . لكن ما قلته كان كافيا وزيادة .

كان في كل ذلك بوادر حركة تقوم على التفاعل بين الصحفيين والعمال والإداريين الذين طالما صنع عهد الاستبداد والفساد أسوارا من عزلة بينهم . لكن يتعين الاعتراف بأن هذه الحركة لم تبلغ غايتها . ولم تحدث الأثر المطلوب من أجل التغيير . وفي رواية

ملابسات اجتماع المدير العام وقتها الدكتور «طه عبد العليم» ونص ملاحظاتي على هذا اللقاء ما يلقي الضوء على هذه المعضلة. لقد تبين لنا كصحفيين معنيين بالتغيير في «الأهرام» ـ وحتى قبل تنحي مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ ـ ضعف معرفتنا بحال العاملين بالمؤسسة. فقط مع وقفات احتجاجية تتالت في بهو المبنى الرئيسي القديم بشارع الجلاء بالقاهرة خلال شهري فبراير ومارس من هذا العام تبين أن هناك المئات بل الآلاف من العاملين بدون عقود تعيين ولا تأمينات. يتقاضى العديد منهم مئات معدودة من الجنيهات كل شهر على مدى سنوات تطول وقد تصل إلى العشرين عاما في خدمة «الأهرام». كان بعض هؤلاء يأتون من داخل إدارات بينها تلك التي تخص التحرير الصحفي داخل المبان الرئيسية بشارع الجلاء. لكن أغلبهم جاء من المطابع في السادس من أكتوبر وفي قليوب خارج القاهرة. بل أن الآلاف جاءوا من مختلف محافظات مصر حيث أنهم ملحقون بالعمل في التوثيق الضوئي (الميكروفيلم) للأهرام بمكاتب الشهر العقاري. قابلنا حينها زملاء عمل يقتربون من العقد الخامس من دون تأمينات أو عقود، ويأخذ الواحد منهم مكافأة غير ثابتة قد لا تتجاوز في هذا الشهر أو ذاك المائتي جنيه! . وكان من بين هؤلاء من يتحمل مسئولية الإنفاق على أسر وأطفال. والى جانب حكايات العمل الأسود فيما يشبه السخرة بأجور بالغة التدني، استمعنا من زملاء في إدارة التوزيع إلى وقائع فساد مشينة تهدر ملايين الجنيهات ولحساب مؤسسات صحفية منافسة للأهرام كـ«المصري اليوم» مثلا. وحينها تعرفت على أحد قوانين الفساد في صحافتنا المصرية في عهد «مبارك» والليبرالية الجديدة المتوحشة. فبينما تمارس الصحف الخاصة الجديدة «صحف رأسمالية المحاسيب» أقصى أشكال الاحتكار في تعاملها مع الصحفيين بل وكتاب الرأي، تسمح لنفسها بتوظيف وتشغيل صحفيين وكتاب من الصحافة القومية وهم على رأس أعمالهم في جرائدهم. بل تستخدم أساليب في الإفساد والرشوة مع إدارات الطبع والتوزيع إلى حد الحصول على ميزات غير قانونية وغير منطقية على حساب طباعة وتوزيع الصحافة القومية بما في ذلك «الأهرام». ووفق قاعدة «كل شئ يمكن شراؤه بالمال».

يوم ٢٧ فبراير ٢٠١١ كان بالنسبة لشهادتي هذه هو الذروة في هذه الوقفات الاحتجاجية. فقد دخلت اللجنة النقابية للعاملين بالأهرام على خط هذه الوقفات قبل

أن تعود سريعا إلى ثباتها العميق مثلها كحال الجمعيات العمومية في المؤسسات الصحفية القومية . فقد دعا سبعة من أعضاء اللجنة على رأسهم الأستاذ «حسين كمون» إلى وقفة وصفوها بـ إحتجاجية سلمية « صبيحة هذا اليوم للمطالبة بتنفيذ مجموعة مطالب يتصدرها تغيير رئيس مجلس الإدارة و رئيسي تحرير المطبوعتين الرئيسيتين « الأهرام اليومي » و « الأهرام المسائي » و مدير عام المؤسسة . كما طالبوا وفق مذكرة لهم موجهة إلى المشير «حسين طنطاوي» رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بـ«توزيع عادل للدخول في المؤسسة وضمان عدالة توزيع مخصصات الحوافز الشهرية» وبإنهاء التعاقد مع المستشارين فوراً وبالتحقيق في مشروعات وصفوها بأنها إهدار للمال العام ، وهي وفق المذكرة :« نادي العاملين بالأهرام و معرض المقتنيات الفنية و مشروع التطوير ».

صبيحة هذا اليوم تجمع نحو المائتين من العاملين في بهو المبنى الرئيسي القديم مطالبين بالتغيير في القيادات والسياسات ومنددين بالفساد . لكن بعد نحو الساعة من الهتاف الغاضب استطاع عدد من أعضاء اللجنة النقابية والجمعية العمومية إقناع المحتجين بالصعود إلى قاعة « هيكل » بالمبنى ذاته للحوار مع المدير العام للمؤسسة «الدكتور طه عبد العليم » . ولما تبين أن القاعة لا تتسع تقرر نقل الاجتماع إلى قاعة أوسع تسع نحو الألف (نجيب محفوظ بأحدث مبان شارع الجلاء التابعة للأهرام). وفي النصف ساعة الفاصلة للانتقال بين القاعتين تغير سريعا الجمهور. فقد جلبت هذه الدقائق إلى المشهد عاملين يرفعون مطالب محض إصلاحية و شخصية بالأساس ، من بينها رغبات في تعيين الأبناء والأقارب بالمؤسسة . وهكذا غلب على المشهد التحول من الثورة على القيادة والإدارة إلى التوسل إليها بمطالب. قد يكون فيها الحق والمنطق. لكن بالتأكيد شابها الكثير من المطالب الشخصية المخالفة للقانون والمنطق بل ولروح ثورة ٢٥ يناير . وكما تجسدت في منهج توريث الوظائف تماما كتوريث السلطة الذي ثار عليه المصريون . وجوهر التحول في هذا المشهد هو الانتقال من مسعى التغيير في السلطة داخل المؤسسة ومحاسبة المستبدين الفاسدين من أتباع نظام «مبارك» والقطيعة مع زمانهم إلى مجرد رفع مطالب إصلاحية إلى السلطة ذاتها .وهو تحول يفيد الاعتراف بشرعية هذه السلطة التي كان يريد الجمهور منذ دقائق الإطاحة بها ومحاسبتها . ولعل

هذا المشهد يعبر عن حال البلد بأسرها بالانتقال إلى لعبة تذويب الكتلة الثورية المؤثرة الساعية إلى التغيير في قطاعات من الجماهير ذات المطالب الإصلاحية المحدودة ، ومعها تأثيرات أولئك العابرون بعد العبور والثائرون بعد الثورة . ولعل هذا المشهد على مستوى «الأهرام» يحاكي ما حدث لعموم البلد مساء يوم ١١ فبراير ٢٠١١ حين جرى الإعلان عن تنحى « مبارك» فاندفعت كتل محافظة كانت أبعد ما تكون عن أيام الثورة الثمانية عشر السابقة لتنقل ميدان التحرير إلى حالة احتفالية قانعة بهكذا تنحى لم يسقط أبدا النظام . ويترجم هذا الانتقال الخطير المانشيت «الأهرام» الرئيسي في اليوم التالي ١٢ فبراير ٢٠١١ :«الشعب أسقط النظام » . وما تلاه من مانشيتات للجريدة خلال هذا الشهر تناقض استمرار أسماء رئيسي التحرير ومجلس الإدارة نفسيهما ، من قبيل : « تنظيف مصر » و « الفاسدون يتساقطون ». ولعل في كل هذا وذاك لونا من حيل الرجعية في ممارسة الخداع والاستمرار في السلطة دون تغيير حقيقي . أما ما حدث بعدها في الاجتماع مع المدير العام الذي وجدت نفسي مطالبا بالجلوس إلى المنصة بجواره والزميلة الإدارية الفاضلة « وفاء وحيد » فيلخصه النص اللاحق بعنوان : « ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام ». لكن يتعين هنا أن أسجل ملاحظة لا تخلو من دلالة . فعندما حانت لحظة الجلوس على المنصة رفض الجمهور في القاعة جلوس أي من أعضاء اللجنة النقابية وأنزلوهم . وهو ما يعكس إلى حد ما ضعف الثقة في هكذا لجان نقابية في المؤسسات الصحفية وغير الصحفية .

على أية حال ، لم تنتج هذه الحركة الجماعية بين إداريين وعمال وصحفيين إلا القليل من الإصلاحات . وكما حدث في العديد من مؤسسات البلد جرى انتزاع حقوق بعض العاملين في التعيين والتثبيت والتأمين .و أظهرت الحركة الحاجة إلى الإسراع بتغيير وجوه في القيادة بعينها باتت «محروقة» وعبأ على استمرار النظام . لكن هذه الحركة الجماعية لم تفض إلى تغييرات جذرية كإنتزع الحق في لوائح معلنة وشفافة وعادلة إدارية ومالية ولعلاقات عمل. كما ظلت غالبية القيادات في المؤسسة في مواقعها دون تغيير أو محاسبة . وخلف كل ذلك يبرز قصورنا كصحفيين في دوام وتوسيع التواصل والتفاعل مع مختلف العاملين ، وصولا إلى مشكلة غياب القدرة على بناء تنظيمات نقابية مستقلة تجمعنا معهم .

والى جانب هذا المسار الذي استهدف انخراط كافة العاملين في أعمال مشتركة وعلى رأسها حملة التوقيع على مذكرة مطالب العاملين ، تقدمت مجموعة من الصحفيين على مسار مواز باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ مطلب انتخاب رئيس تحرير صحيفة الأهرام (المطبوعة الرئيسية) . فقد شرعنا في التنفيذ العملي وفق هذا المسار نظرا لمحدودية عدد الصحفيين مقارنة بإجمالي عدد العاملين في المؤسسة. ولأن القيادة التحريرية المسئولة مباشرة عن المادة المنشورة التي يطالعها القراء يوميا ظلت الأكثر استفزازا وإثارة وتأثيرا على التوزيع والإعلانات والأموال التي تتدفق على المؤسسة . وبدأت هذه المهمة بوضع وثيقة « شروط الترشح للمناصب القيادية » . تداول بشأنها عدد من الصحفيين في نهاية شهر فبراير ٢٠١١ .وتوليت صياغتها في صورتها النهائية . وكانت الوثيقة في ذاتها عامة تشمل شروط الترشح للمواقع القيادية في مختلف تخصصات العمل بمؤسسة صحفية ، وإن خصصت بندا خاصا برئيس التحرير . والفلسفة التي تقف وراء بنودها هي القطيعة مع ما كان ووضع معايير إضافية تضمن الكفاءة والاحترافية والنزاهة . ولكن عندما شرعنا في إجراءات الانتخابات الإسترشادية جرى إعادة مناقشة الشروط وتم إدخال تعديلات عليها كان من أهمها الشرط المتعلق بأن يكون المرشح من بين الصحفيين بجريدة الأهرام اليومي . وبما يفيد قطع الطريق على أي زميل من خارج الإصدار الرئيسي وحرمان الصحيفة من فرص الاستفادة بكفاءة تأتي من الإصدارات ، والتي تظل ـ في نظري وآخرين ـ تتمتع بمناخ أكثر صحية ومهنية ، لاعتبارات تتعلق بوطأة القيود وتربية الصحفي الطيع المطيع في مركز الثكنة «الأهرام اليومي ».

لكن الاجتماع الذي انعقد في قاعة « هيكل » بالمبنى القديم وشهد إدخال هذا التعديل عرف ما هو أكثر تأثيرا على عملية الانتخاب . فقد وجدت نفسي بين أقلية عندما احتدم النقاش حول طريقة الاقتراع التي قادها الزميل الأستاذ « محمد حربي ». كنت مع التوصل إلى قائمة مرشحين محددين يتقدمون بأنفسهم أو يتقدم بأسمائهم من يشاء على أن نطبق شروط الترشح على كل منهم لاستبعاد من لا ينطبق عليه إحداها . وبعدها نمنح فرصة التقدم ببرنامج عمل انتخابي لكل مرشح في قائمة مرشحين محددة تنتهي بخانة مفتوحة (آخرون لفتح المجال أمام من لم يشاركوا في العملية التي أسفرت عن

عملية الاقتراع لينتخبوا من يشاءوا) .لكنني فوجئت بأغلبية تصوت ضد هذا التصور . وتغلب ما أصفه بأسلوب عشوائي معيب يقوم على حق الناخب في أن يصوت لما بين مرشح أو ثلاثة مرشحين يختارهم بدون قوائم أو برامج . وهكذا جرى إهدار تطبيق شروط الترشح مسبقا على وعد تطبيقها حين تظهر النتائج (!). و نزولا على رأي الأغلبية ـ التي لا أعرف من أين تم حشدها فجأة لتتجه في هذا المسار ـ شاركت في الإشراف على عملية فرز أصوات قادها مع عملية الاقتراع بالأساس الزميل الأستاذ « حربي ». وأنا غير مقتنع بما اعتبرته لقاءا لشروط الترشح في سلة المهملات و إشاعة الارتباك في التصويت وعد الأصوات جراء ترك عملية الاقتراع مفتوحة للتصويت لشخص أو اثنين أو ثلاثة (!) .

سارت عملية الاقتراع بصعوبة رغم إنها تجربة مبهرة غير مسبوقة في «الأهرام» . وكان واضحا أنها تلقي مقاومة من كافة مراكز القوى الحريصة على إبقاء الأمور على ما هي عليه . وعلى سبيل المثال لم نتمكن من أن نعلق إعلانا واحدا في لوحات المؤسسة أو على جدرانها الداخلية بالدعوة للاقتراع . إلا أن عملية التصويت والفرز وإعلان النتيجة جرت في قاعة « هيكل » من دون أي محاولة لإغلاقها أمامنا .وقد تحولت القاعة في ظني لما يشبه المتنفس لحركة التغيير داخل «الأهرام» منذ اجتماع ١٠ فبراير ٢٠١١ الذي أشرت إليه سابقا . واستمرت عملية الاقتراع بطيئة وئيدة لخمسة أيام من الأحد ٦ مارس إلى الخميس ١٠ مارس ٢٠١١ ومن الساعة العاشرة صباحا إلى الخامسة مساء . و إعترضتها محاولات متكررة من أتباع مراكز القوى داخل الجريدة لعرقلتها بممارسة الدعاية المضادة للفكرة.و الطعن في نزاهتها . وحتى بالسعي للتشويش عليها بمحاولة مجادلة المشرفين عليها بإعادتها مرة أخرى على أسس جديدة محورها تمزيق وثيقة شروط الترشح، مع أنها لم تطبق مسبقا على قائمة مرشحين (!).

وفي النهاية صوت ٢٢٥ صحفيا من «الأهرام» اليومي من بين نحو ٩٠٠ على اختيار رئيس تحرير للصحيفة في صندوق « كارتون » كان يجرى إغلاقه يوميا بمحضر شهود بعد زمن الاقتراع وإيداعه في غرفة مغلقه . الغرفة الخاصة للأستاذ « كمال جاب الله » مدير التحرير الذي أبدى حماسا للتجربة . وجرت عملية فرز الأصوات مساء الخميس ١٠ مارس ٢٠١١ بإشراف لجنة من الصحفيين .كنت أحد أعضائها . ولفت نظري

حينها المشاكل الناجمة عن طريقة التصويت التي اعترضت عليها من الأصل . فقد تبددت أصوات ناخبين على صحفيين تستبعدهم شروط الترشح بوضوح كعضوية الحزب الوطني والاشتراك في إدارة التحرير المتسببة عن انهيار سمعة الجريدة و هبوط توزيعها . كما حصل صحفيون خارج الجريدة بالأصل (كالأساتذة محمد حسنين هيكل وفهمي هويدي و سلامة أحمد سلامة) على أصوات ناخبين . وفضلا عن ذلك حصل من في سن المعاش كالأستاذ فاروق جويدة على المرتبة الثانية في الأصوات . وعلما بأن شائعة قد راجت قبل التصويت بأيام قليلة عن اختيار المجلس العسكري للأستاذ «جويدة» رئيسا للتحرير . وفوق هذا وذاك لم تطبق الاعتبارات الخاصة بإعلان الذمة المالية على سبيل المثال .

أسفرت عملية الانتخاب عن إعلان تقدم الأستاذ «عبد العظيم حماد» إلى المركز الأول بـ ١٣٠ صوتا و الأستاذ «فاروق جويدة» للمركز الثاني بـ ٩٢ صوتا ، ثم الأستاذ «يحيى غانم» في المركز الثالث بـ ٤٠ صوتا و الأستاذ «عبد المحسن سلامة» في المركز الرابع بـ ٢٩ صوتا و الأستاذ «كمال جاب الله» في المركز الخامس بـ ٢٦ صوتا .(نص محضر فرز الأصوات بالملاحق في نهاية الكتاب) وهكذا يتبين أن من بين من شغلوا المواقع الخمس الأولى من كان معلوما عنه أنه عضوا بالحزب الوطني ومسئولا عن سياسة تحرير أسخطت القراء والشعب وانتهكت قواعد المهنة وأخلاقياتها .لكن المشهد مع كل ذلك كان لا يخلو من البهجة . فقد جرت الانتخابات و إعلان نتائجها رغم كل العراقيل . وأسفرت عن التقدم للإعلام وللرأي العام باسم الأستاذ «عبد العظيم حماد» و الذي لم يعرف عنه ما يسيء إلى القارئ والمهنة.

لكن ثمة منغصات إضافية في هذا المشهد الجليل في تاريخ «الأهرام» تضاف إلى طريقة الاقتراع « شبه العشوائية » والمهدرة لوثيقة شروط الترشح للمناصب القيادية.وقد حاولت تسجيل تحفظي هذا في محضر الفرز وإعلان النتائج الذي وقعت عليه لكن جرى منعي بدعوى « ألا أفسد الفرح » . وسأكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة منغصات :

الأول .. أنني كنت أطمح إلى حضور أعضاء محترمين من مجلس النقابة لعملية فرز

الأصوات وإعلان النتائج ليضفوا عليها مباركة نقابية ويرفعوا منها مثالا أمام عموم الصحفيين ، خصوصا وأن هذه الانتخابات محط أنظار زملاء في مؤسسات صحفية أخرى . وبالفعل وجهت الدعوة إلى الأستاذ «يحيى قلاش» والأستاذة «عبير سعدي» . لكنهما لم يحضرا و حرما هذه التجربة من إضفاء ثقل معنوي عليها يتجاوز جريدة واحدة ومؤسسة واحدة .ولا أدري ما إذا كان الانقسام في «الأهرام» حول هذه الانتخابات وشرعيتها السبب في هذا التخلف عن الحضور أم أن الأمر لا يتعلق بهذا الشأن .

و الثاني .. أنني فوجئت بالأستاذ «عبد العظيم حماد» في حوار جانبي خلال عملية الاقتراع يعول كثيرا على رئيس مجلس الإدارة حينها الدكتور «عبد المنعم سعيد » . ولقد تحدث حينها بأن الدكتور «سعيد» لديه قنوات مفتوحة ومؤثرة مع قادة المؤسسة العسكرية وأنه رشحه لمنصب رئيس التحرير في ظل استمراره هو في منصب رئيس مجلس الإدارة . ويلفت نظري الآن عندما أراجع « محضر فرز اختيار رئيس تحرير جريدة الأهرام اليومي » ما ورد في نهايته من إشارة لـ « إعجاب رئيس مجلس الإدارة » بهذه التجربة الديمقراطية .

لكن المنغص الأكبر (الثالث) اتضح لاحقا بعد أشهر عندما استمعت من زملاء في «الأهرام» إلى اتهامات بإدارة الانتخابات لصالح من حصل على المرتبة الأولى الأستاذ «عبد العظيم حماد» . ولقد خضت على مدى أشهر مناقشات طويلة مع زملاء ـ بعضهم لا أشك في استقامته و بعده عن ممارسة الابتزاز الرخيص ـ تبدأ من نقطة مسئولتي الشخصية عن وصول الأستاذ « حماد » إلى موقع رئيس التحرير عبر هذه الانتخابات . وواقع الحال أنني شخصيا لم أمنحه صوتي ولم أمارس أية دعاية له أو ضده ، وباعتبار أن الإخلاص لفكرة الانتخابات و مقتضيات الحيادية للمشاركين في الدفع تجاهها والإشراف على جانب من عملياتها يتنافى مع ممارسة أية دعاية . لكنني فوجئت بهؤلاء الزملاء يلحون في أن آخرين قريبين لي ممن أشرفوا على الانتخاب مارسوا مثل هذه الدعاية لصالح الأستاذ«حماد » . وهو أمر لم أره أو ألحظه بنفسي في حينها على أية حال .

يلفت النظر في هذا السياق أن عددا ممن أبدى الحماسة لانتخاب الأستاذ « حماد » حينها انخرط في صراع مع رئيس مجلس الإدارة الدكتور « سعيد » والى حد

اتهامهم بالتحرش والإساءة إليه والى أعضاء في مجلس الإدارة . وهو أمر كنت بطبعي بعيدا عنه . لكن حين جرى إحالة الزميلات « سعادة حسين » و « فاتن بركات » و « وفاء وحيد » و« صباح حمامو » إلى الشئون القانونية في «الأهرام » والزميل « محمد الشرايدي» إلى تحقيق مماثل في مؤسسة « أخبار اليوم » وجدت نفسي مدفوعا لكتابة مقال بعنوان : «تحقيق إداري في اتهامات سياسية» في ٢٢ مارس ٢٠١١ . كما ذهبت مع الزميلات إلى مقر وزارة الدفاع (المجلس الأعلى للقوات المسلحة) للتقدم بشكوى إزاء قرار وقفهن عن العمل ومنعهن من دخول المؤسسة ، وحيث كانت الشرطة العسكرية قد حضرت إلى مكتب رئيس مجلس إدارة الأهرام في ذروة صدام عدد منهن معه ومع أعضاء في مجلس الإدارة . وكتبت هذه الشرطة محضرا بهذا الشأن . وإن كنت شخصيا في موقع لا أستطيع أن أتبين منه تفاصيل ما جرى عند مكتب رئيس مجلس الإدارة.وهل انطوى على إهانات شخصية لا تليق ؟.

و تثير عودة الشرطة العسكرية الجدل حول مشروعية إدخال المؤسسة العسكرية طرفا فيما يجرى بالصحافة القومية. و إذا كان رئيس مجلس الإدارة«الأهرام» هو الذي استدعي الشرطة العسكرية هذه المرة ، كما قيل. فإننا كنا ـ في حركة التغيير ـ قد تحولنا إلى مخاطبة المجلس العسكري مباشرة بعد فترة من التحفظ. فقد بعثنا بالفاكس في ٢ مارس ٢٠١١ إليه والى مجلس الوزراء بوصفه مفوضا بصلاحيات المجلس الأعلى للصحافة بوثيقتي :« مذكرة بمطالب العاملين بمؤسسة الأهرام » و « الشروط المقترحة للترشح للمواقع القيادية» . وكنا فيما يشبه سباق مع الزمن في إرسال هذه الوثائق مذيلة بتوقيعات المئات وكذا بشأن إعلان نتائج الانتخابات الاسترشادية لرئيس التحرير الجديد . سباق مع الزمن نظرا ما يصلنا من معلومات عن تقدم طالبي هذين الموقعين القياديين بمذكرات تزكيهم لها عليها توقيعات مأخوذة من الصحفيين والعاملين بسيف المناصب وذهبها . علما بأن الساعين لهذه المناصب كانوا عادة من المشرفين على هلاك سمعة «الأهرام» كصحيفة وعلى ميزانيته كمؤسسة . والمسافة التي تفصل إرسال الوثيقتين المشار إليهما إلى المجلس العسكري والحكومة في شهر مارس ٢٠١١ وبين وثيقة ثالثة تحمل عنوان « رسالة إلي ثوار ٢٥ يناير » بدأنا جمع التوقيعات عليها في ٢٠ فبراير ٢٠١١ تبدو في نظر البعض بمثابة انتقال إلى سلوك أكثر واقعية .

وعلى أية حال ، فقد كان الدخول في معارك جانبية من قبيل الصراع حول إحالة الزميلات للشئون القانونية مستنزفا للطاقة في الفترة الفاصلة بين إعلان نتيجة الانتخابات الاسترشادية لرئيس تحرير الأهرام اليومي وبين قرار مجلس الوزراء بالتغيير في قيادات الصحف القومية . وهي فترة استغرقت نحو عشرين يوما حفلت بالصراعات. لكن عندما أراجع أوراقي أعثر على ما يفيد بنوايا مواصلة السير في الطريق الذي بدأناه يوم ٣٠ يناير ٢٠١١ . لكنها على ما يبدو لم تلق التفاتا كافيا من كتلة مؤثرة في « الأهرام » . فقد دعوت الزملاء صحفيين وإداريين وعمال إلى لقاء يوم ٢٩ مارس ٢٠١١ . وأعددت ورقة حوار لهذا اللقاء « للتداول في اختيار رئيس مجلس إدارة ومجلس تحرير ».و أرفقت مع ورقة الحوار مقالا نشرته حينها على موقع البديل بعنوان «رئيس مجلس إدارة الأهرام الذي نريد». لكن عدد من حضر الاجتماع بقاعة « هيكل» بدا أقل مما هو معتاد من قبل . كما كانت أنباء قرب تغيير رئيسي مجلس الإدارة والتحرير تداهمنا .ففي اليوم التالي تماما أعلنت حكومة المهندس« عصام شرف» التغييرات الصحفية » لتبدأ مرحلة جديدة ،نروي جانبا من تفاصيلها في الجزء الرابع من « الأهرام.. تمرد في الثكنة ».

ولكن قبل أن نصل إلى هذا الجزء بملحقاته وقبله مقالان بمثابة نقد ذاتي للأهرام على صفحاته ، يتعين أن أختتم هنا بخمسة مشاهد لا تخلو من دلالة:

المشهد الأول.. أنني كنت شاهدا ظهيرة يوم الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠١١ على لحظة «التسليم والتسلم » لمنصب رئيس التحرير بين الأستاذين « سرايا » و«حماد » . و قد هالني ما أغدقه الثاني على الأول من مديح وقوله بأن الأول كان مرشحا لمنصب رئيس مجلس الإدارة و أعتزم حينها ترشيح الثاني لرئاسة التحرير (!).

المشهد الثاني .. ظهيرة اليوم التالي الخميس ٣١ مارس ٢٠١١ صدمني ما أسره رئيس التحرير الجديد بأنه منع سابقه من الكتابة في « الأهرام ». ولما سألته : هل هو الممنوع بمفرده ؟ ، أجاب بنعم . ووقتها أبلغته تحفظي على هذا الإجراء الذي لا يستند إلى قاعدة عامة موضوعية تنطبق علي رئيس التحرير السابق وعلى غيره . وفي اللقاء ذاته طلب مني رئيس التحرير الجديد تحمل مسئولية قسم الرأي في الأهرام مع الزميل الأستاذ « عاصم عبد الخالق » ، فاعتذرت على الفور طالبا أن نضع سياسة تحرير مكتوبة

للأهرام تعيد له المصداقية وبعدها يجرى اختيار الأقدر على تنفيذ هذه السياسة في كل تخصص . وحينها ، سمح الأستاذ « حماد » بتعليق دعوة للحوار حول هذه السياسة في اللوحات الداخلية للأهرام قمت بصياغتها. لكن الأمور سارت في طريق آخر كما سيتضح في الجزء الرابع .

المشهد الثالث .. يبلغني زميل من أعمدة حركة التغيير الجماعي في « الأهرام » انه اقترح على رئيس التحرير الجديد التوجه إلى ميدان التحرير في اليوم التالي (الجمعة ١ إبريل ٢٠١١) . لكنه اعتذر .

المشهد الرابع .. يدّعوني رئيس التحرير الجديد مع عدد من زملاء في حركة التغيير إلى لقاء بقاعة «توفيق الحكيم » بالدور الخامس بالمبنى القديم ظهيرة يوم ٢ إبريل ٢٠١١ مع ممثلين من «شباب الثورة » أو هكذا قيل عنهم. لكنني عندما ذهبت فوجئت برموز كل من هو ضد الثورة بما في ذلك قيادية في الحزب الوطني ومسئولة عن تغطية أنشطته في الجريدة تسد علينا باب الدخول . وبالطبع عافت النفس الحضور بين هكذا جمع . ولم يسأل رئيس التحرير : لماذا تخلفنا عن لقاء من وصفوهم بـ « شباب الثورة »؟!

المشهد الخامس .. لاحظت في الأسبوع الأول من عهد رئيس التحرير الجديد نشر صور للرئيس المخلوع « مبارك » في الصفحة الأولى تنطوي على تشويه للوجه بتأثير العدسة والكومبيوتر لخلقته كإنسان . فأبلغته كتابة بتحفظي على مثل هذا التناول حتى ولو كان لشخص ديكتاتور أمقته شخصيا وعارضته في عنفوانه وأوانه . لكن الرجل دافع عن هذه المعالجات والتي لا تستقيم بالأصل مع طبيعة الأهرام كجريدة محافظة تحريريا . و بعدها بأسابيع معدودة أبلغني زميل بقسم التصوير أن رئيس التحرير الجديد منع إنفرادا صوره بعدسته لجناح المستشفي الفاخر الذي سيجرى نقل «مبارك» اليه على ذمة المحاكمة . وقال لي هذا الزميل أنه باع هذا الإنفراد لصحيفة خاصة منافسة بعشرة آلاف جنيها . لكنه قبلها نقل عن رئيس تحرير الأهرام سبب رفضه النشر . ببساطة كان يخشى إثارة القراء ، وفق ما قاله الزميل الصحفي المصور .

(١٠- أ)

رسالة إلى ثوار ٢٥ يناير

يطالب الموقعون على هذا البيان من العاملين بمؤسسة الأهرام من الصحفيين والإداريين والعمال برحيل رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد المنعم سعيد و رئيس التحرير أسامة سرايا و رؤساء تحرير كل الإصدارات الأخرى وقيادات المؤسسة ممن أفشوا الفساد والظلم و أعانوا على الاستبداد خلال السنوات الماضية .

و امتدادا لموقفنا المؤيد والداعم لثورة ٢٥ يناير منذ لحظتها الأولى نطالب الجميع بالوقوف ضد أتباع الرئيس المخلوع في الأهرام ــ وبقية المؤسسات القومية ــ و استبعادهم خوفا على الثورة ، ومن أجل مصالحة الصحف القومية على القراء ، وإنقاذ هذه المؤسسات « المملوكة للشعب» من الانهيار المهني والاقتصادي . ووقف تفاقم الأوضاع ، بعيدا عن المتحولين الذين يمثلون خطرا على إنجازات الثورة و يشكلون احتياطيا للثورة المضادة .

وندعو ثوار ٢٥ يناير ممن يتفاوضون مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يدرجوا هذا المطلب على قائمة أولوياتهم ، حماية للروح الجديدة التي ولدت مع الثورة.

(١٠- ب)

مذكرة مطالب العاملين بمؤسسة «الأهرام»

الموقعون على هذه المذكرة من العاملين في مؤسسة «الأهرام» من عمال وإداريين وصحفيين يتقدمون في ظل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بمطالبهم التالية بهدف الإسراع بإصلاح شؤون المؤسسة وإنقاذها من انهيار محقق نتيجة الفساد وسوء الإدارة والسياسة التحريرية غير المهنية وغير الأخلاقية . ولما كان العاملون يستشعرون خطر ألا يجدوا مرتباتهم في ظل بقاء هذه القيادات المسئولة عن انهيار التوزيع و إهدار موارد المؤسسة وفي ظل استمرار نفس أساليب الإدارة فإنهم يتوجهون بهذه المذكرة إلى كل من يعنيهم الأمر من رجال الثورة و المجلس الأعلى للقوات المسلحة و زملائهم في المؤسسة :

١ ـ انتخاب رؤساء مجلس الإدارة ومجالس التحرير ومديري الإدارات من خلال جمعيات عمومية حقيقة تضم جموع العاملين المعنيين ، مع مراعاة شروط الخبرة والكفاءة والنزاهة.ويجرى عزل أي منهم بسحب الثقة في حال فشله في تحقيق خطة الانجاز المكلف بها.

٢ ـ إنهاء عهد السرية في إدارة المؤسسة بالمخالفة لنصوص القانون ، وذلك بإعلان اللوائح الإدارية والمالية والميزانية ، وتعديل هذه اللوائح بما يتماشى مع قيم الثورة من ديمقراطية و شفافية ومساواة واحترام للقانون . و كذا إنهاء سرية تقارير تقييم أداء العاملين.

٣ ـ كافة أعمال مجلس الإدارة و الجمعية العمومية تجرى تطوعا ولا يتقاضى الرئيس أو العضو عنها أي مقابل مادي أو امتيازات.

(*) بدأ جمع التوقيعات على هذه المذكرة في ٢٣ فبراير ٢٠١١، وبلغت أعداد الموقعين المئات من مختلف الإدارات بالمؤسسة بحلول شهر مارس ٢٠١١م.

٤ ـ تشكيل لجنة من الكتاب والصحفيين المشهود لهم بالمهنية والاستقلالية و النزاهة لوضع مشروع وثيقة سياسة تحرير الجريدة وإصدارات المؤسسة ، ويمكن الاستعانة على وضع هذه الوثيقة بزملاء مخضرمين شاركوا في صياغة تاريخ الأهرام مثل الأساتذة : محمد حسنين هيكل و سلامة أحمد سلامة و فهمي هويدي غيرهم. وعلى أن ينشر مشروع الوثيقة في مطبوعات المؤسسة لاستطلاع رأي القراء بشأنها تمهيدا لإقرارها في صورتها النهائية.

٥ ـ ألا يتجاوز الفارق بين أعلى وأدنى دخل في المؤسسة نسبة الواحد إلى سبعة.

٦ ـ الاستغناء عن جميع المستشارين الذين طالما كلفوا المؤسسة مبالغ طائلة ، والالتزام بسن الإحالة على المعاش وفق القانون دون استثناءات أو تمييز .

٧ ـ توزيع حوافز وعمولات الإعلانات على كافة العاملين بالمؤسسة ، وألا تقتصر على إدارة الإعلانات وحدها.

٨ ـ إلغاء النسبة المخصصة من حصيلة الإعلانات لقيادات المؤسسة ، وإعادة ما جرى التحصل عليه من هذه النسبة ، علما بأن المادة ٧٠ في قانون الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ لا تقر هذا الاستقطاع لصالح القيادات.

٩ ـ إنهاء الخلط بين الإعلان والتحرير بالمخالفة للقانون وميثاق الشرف الصحفي و حظر قيام الصحفيين بجلب الإعلانات و تقاضى عمولاتها .

١٠ ـ إنهاء المكافآت السرية الخاصة التي تمنح للعاملين من جانب قيادة المؤسسة ، وعلى أن تتحدد مكافآت الأعمال الإضافية والمتميزة وفق أسس موضوعية وبشفافية .

١١ ـ إلغاء الامتيازات الممنوحة لسكرتارية و مكاتب قيادات المؤسسة والتي تنطوي على تمييز غير مبرر بين العاملين ، بما في ذلك السيارات .

١٢ ـ الاكتفاء بسيارة واحدة لكل من رئيس مجلس الإدارة وقيادات المؤسسة ، واستبدال السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل في مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال.

١٣ ـ لقطع الطريق على الشائعات و الأقاويل ، تتقدم قيادات المؤسسة بإعلانات ذمة مالية إلى لجنة قانونية تتشكل من خبراء يتمتعون بالنزاهة . وتعكف هذه اللجنة على

مراجعة ميزانية المؤسسة ومقدراتها . على أن تتقدم إلى العاملين بتقرير عن حقيقة الأموال والمخصصات التي حصلت عليها هذه القيادات .

١٤ ـ اتخاذ تدابير ملزمة للحفاظ على المستندات والوثائق والأرشيفات والمقتنيات في مختلف مباني المؤسسة و منع تهريبها أو التخلص منها .

١٥ ـ تشكيل لجنة مستقلة ونزيهة تنظر في كافة المظالم التي وقعت في حق العاملين بالمؤسسة خلال العهد السابق.

obeikandl.com

(١٠- ت)

شروط مقترحة للترشيح للمواقع القيادية بمؤسسة الأهرام

تداول عدد من الصحفيين بالأهرام في وضع شروط للترشح لانتخابات المواقع القيادية بالمؤسسة خلال المرحلة الانتقالية حتى وضع قانون ديمقراطي ينظم شئون المؤسسات الصحفية القومية. وانتهوا إلى اقتراح الشروط التالية :

١ ـ استبعاد القيادات التي أدارت العمل في المؤسسة أثناء حكم الرئيس المخلوع «حسنى مبارك» ، وذلك احتراما لإرادة الشعب و مصداقية «الأهرام»، و نظرا لأنهم حصلوا على فرصتهم كاملة في قيادة المؤسسة .وكذا لمنح الفرصة إمام وجوه وأجيال جديدة.

٢ ـ ألا تقل خبرة العمل في المؤسسة عن عشرة سنوات .

٣ ـ ألا يكون قد تورط من قبل في وقائع الفساد أو سوء الإدارة أو إهدار المال العام .

٤ ـ بالنسبة لرؤساء التحرير يشترط ألا يكون قد تورط في خلط الإعلان بالتحرير أو العمل كمستشار لمسئول حكومي أو رجل أعمال أو شركة أو مصلحة محلية أو أجنبيه ، وذلك إعمالا لقانوني تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنه ١٩٩٦ و نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنه ١٩٧٠ وميثاق الشرف الصحفي .

٥ ـ ألا يكون أو كان منضما إلى أي حزب سياسي.

٦ ـ تقديم إقرار ذمة مالية يحال إلى الجهات الرقابية للتأكد من صحته ومشروعيه ثرواته .

٧ ـ أن تراعي كل قيادة منتخبة في اختيار معاونيها ذات الشروط التي ترشحوا بمقتضاها .

أحكام مكملة

- يتولى رؤساء مجالس الإدارة و التحرير اختيار أعضاء هذه المجالس وفق المعايير والشروط التي ترشحوا بمقتضاها ، على أن تقر الجمعيات العمومية المعنية هذه الاختيارات .

- يتقدم المرشحون ببرامج لإدارة أعمالهم يحاسبون على أساسها و يجرى سحب الثقة منهم في حال التقصير أو الفشل.

في ٢٤ فبراير ٢٠١١

obeikandl.com

(١٠- ج)

رسالة نقابة العاملين بمؤسسة الأهرام

سيادة المشير / رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

تحية تقدير وإعزاز وعرفانا بالجميل بحماة مصر وأمنها

إن ما وجهتمونه سيادتكم في البيان العسكري للجان النقابية للقيام بدروها في حفظ الأمن ودعم الاستقرار داخل المؤسسات والمحافظة عليها وعلى المكتسبات والحقوق وأن ما قدمتموه سيادتكم لثورة ٢٥ يناير ووقوف سيادتكم ومن خلفكم قواتنا المسلحة والتي يكن لها الجميع خالص التقدير والاحترام وما أرسيتمونه سيادتكم من إرساء دعائم الحق والعدل ونحن كلجنة نقابية موجودة داخل كبرى المؤسسات الصحفية وهي مؤسسة الأهرام ومنذ ثورة الـ ٢٥ يناير ونحن نحاول ونسعى جاهدين أن نكون على مستوى الحدث من حفظ للأمن والاستقرار حتى في أشد الأوقات صعوبة علينا جميعا . و كما تعلمون سيادتكم ، وقمنا كممثلين عن العاملين بالمؤسسة بالعمل على تهدئة الأوضاع في الداخل وعرضنا بعض المطالب العادلة التي يطلبها عشرات الألوف ما بين صحفيين وموظفين وعمال وهي مطالب عادلة ، فأرسلنا إلى رئيس مجلس إدارة المؤسسة بيان أول مرسل لسيادتكم صورته وهو يحتوى على مطالب في الصالح العام وليس لصالح أفراد . لكن الإدارة الحالية التفتت عنا دون جدوى فهي ما زالت بعقلية ما قبل ٢٥ من يناير .

وقد قمنا بإرسال بيان ثان إلى الإدارة مرسل صورة لسيادتكم فقاموا بالاجتماع معنا وطالبوا بتهدئة الأوضاع ، فقمنا بذلك حفاظا على الاستقرار داخل المؤسسة . ورغم ذلك لم تستجب لهذه المطالب المشروعة .

لذا نعرض على سيادتكم بعض المطالب بيانها كالآتي :

١ ـ لا للتجديدات فوق سن الستين في جميع القطاعات وعدم استثناء أي أشخاص .

٢ ـ تغيير رئيس مجلس الإدارة .

٣ ـ تغيير رئيسي تحرير اليومي والمسائي .

٤ ـ تغيير مدير عام المؤسسة .

٥ ـ توزيع عادل للدخول في المؤسسة وضمان عدالة توزيع مخصصات الحوافز الشهرية في الإدارات ، وذلك بتشكيل لجنة فورية وتحديد الانتهاء من أعمالها في وقت زمني معلن .

٦ ـ السادة المستشارون يتم إنهاء تعاقداتهم فورا .

٧ ـ التحقيق الفوري في المشروعات التي تتعلق بإهدار المال العام ومنها : نادي العاملين بالأهرام ..و معرض المقتيات الفنية .. مشروع التطوير .

٨ ـ استكمال الهيكل الوظيفي لكافة قطاعات المؤسسة .

ـ نحيط سيادتكم علما بأن اللجنة النقابية في حال انعقاد دائم بالمؤسسة .

ـ نخطر سيادتكم بوقفة احتجاجية سلمية داخل المؤسسة يوم الأحد الموافق ٢٧ / ٢/ ٢٠١١ الساعة الحادية عشر صباحا لحين تنفيذ هذه المطالب .

ونحن كلنا أمل وثقة وتقدير لسيادتكم ولمجلسكم الموقر الذي حفر أسمه من نور في قلوب المصريين جميعا .

وفق الله سيادتكم وسدد خطاكم على طريق الحق

توقيعات سبعة أعضاء باللجنة

جسين كمون و رضا حسني وأبو بكر و تامر على و علاء الصاوي و أحمد زكي و إبراهيم لطفي

(١٠- د)

ملاحظات على لقاء المدير العام للأهرام

الزميلات والزملاء

لا أخفيكم سرا أنني خرجت من اللقاء الذي جرى بين جموع العاملين بمؤسسة الأهرام ومديرها العام الدكتور «طه عبد العليم» يوم الأحد ٢٧ فبراير ٢٠١١ وقد تملكني شعور بعدم الارتياح . و ذلك للأسباب التالية :

ـ أنهى المدير العام اللقاء بطريقة غير لائقة و تنطوي على استهانة بمئات الحاضرين و بالمنصة . فقد قرر من جانب واحد انتهاء اللقاء ومن دون أي احترام لأن هناك من يريد التحدث في القاعة أو لمن يدير اللقاء.

ـ تجاهل المدير العام طلب اللجنة النقابية و جموع الصحفيين والعاملين في المؤسسة ورغبة الشعب المصري العارمة في رحيل القيادات الصحفية بالصحف القومية وعلى رأسها «الأهرام» ، بوصف أن إصلاح هذه المؤسسات و اعادة المصداقية إليها لن تتحقق إلا بهذه الخطوة أولا . وعندما وجد نفسه مضطرا لتناول هذا المطلب ادعى أن انتخاب القيادات من جموع العاملين المعنيين عمل غير شرعي بدعوى أن هذه المؤسسات الصحفية القومية مملوكة للدولة . و كأنه لا يعلم أن فلسفة انتقال هذه المؤسسات الصحفية من الملكية الخاصة إلى نوع من الملكية العامة ذات الطبيعة الخاصة أنها ملك للشعب . و كأنه لا يعلم بان مصر حدثت فيها ثورة تعيد الشرعية للشعب في كل شئ و في أصول الأمور بما في ذلك الدستور . و كأن الاستمرار في أسلوب اختيار القيادات الصحفية في السر والخفاء وعلى غير معايير الكفاءة والنزاهة وباعتبارات الولاء من الحاكم الفرد وأسرته و حزبه الحاكم و أجهزة أمنه سيستمر كما كان عليه الحال من قبل . وكأنه لا يعلم بأننا في فترة انتقالية وان القيادات الصحفية

سيجرى تغييرها خلال أيام أو أسابيع ، وأن إشارة نائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بملف الصحافة (الدكتور يحيى الجمل) إلى ضرورة تمتع القيادات المقبلة بـ «القبول» تتطلب أن يكون للعاملين في هذه الصحف رأي في اختيار هذه القيادات . وهذا لن يتحقق إلا عبر انتخابات يتقدم فيها المرشحون وفق معايير الكفاءة و الاستقامة والنزاهة.

ـ طلب المدير العام تشكيلّ عدة لجان وزج باسمي في واحدة منها تتلقى الشكاوى الفردية . و هو ما أرفضه وأراه تهربا من مسئولياته وإزاحتها إلى من ليس بيدهم سلطة قرار. بل انه لم يأخذ الرأي في جدوى تشكيل هذه اللجان و لم يتحدد توقيت الانتهاء من عملها . وكأن كل ما كان مطلوبا من هذا اللقاء هو فض وقفة العاملين في بهو المؤسسة وتفريغ شحنه غضبهم وتوجيه طاقتهم إلى زملاء آخرين ليس بأيديهم أيه صلاحيات إدارية أو غير إدارية . (و على سبيل المثال فإنني شخصيا لا أملك نشر رأيي في الصحيفة إلى حينه ،وعندما تفضلت قيادة الجريدة ونشرت لي رأيا في قضية محلية قامت بالتشويه والحذف منه بالمخالفة لكل الأعراف والأخلاقيات المهنية .. بل أن قيادة المؤسسة والجريدة ترفض نشر بيان يتضمن الرأي الجماعي لنحو ٣٠٠ صحفي يستنكر السياسة التحريرية للجريدة في تغطية أحداث الثورة)

ـ تحدث المدير العام طويلا بكلام غير صحيح وغير دقيق دون أن يتاح لأحد ـ بمن فيهم العبد لله ـ أن يرد ويصحح . وعلى سبيل المثال أدعى أنه كان معارضا لتوريث الحكم لجمال مبارك وانه جراء ذلك أضير فأقيل من قيادة الهيئة العامة للاستعلامات . وهو كلام غريب ويدعو للدهشة .فقصة الإقالة تماما كقصة التعيين معروفة ولا صلة لها بأيه معارضة مدعاه . وهل لو كان عارض في أدنى شئ ـ وليس التوريث ـ ما كان تولى موقعه القيادي في الأهرام أو تمتع بمساحات النشر الممنوحة له و الممنوعة عن الكتاب والصحفيين المعارضين والمستقلين . وهل كان بإمكان أي كان في هذا البلد التقدم إلى موقع قيادي في مؤسسات الإعلام والصحافة من دون أن يكون عضوا في الحزب الوطني الحاكم أو محل رضا من «جمال مبارك» و عصابته وأجهزة الأمن . وهل يظن سيادته أننا بلا ذاكرة . فكتاباته الأسبوعية في «الأهرام» منشورة ، فأين المعارضة فيها

للتوريث أو لغير التوريث !. أما ما حدث أثناء أيام ثورة ٢٥ يناير وتحديدا يوم ٣٠ ٢٠١١ و أنا شاهد عليه وفي واقعة طرفها المدير العام فلن يكون في صالحه بأي حال .

ـ كيف أصف ادعاء المدير العام بان قيادة الأهرام الحالية التزمت بقاعدة واحد إلى سبعة بين أقل وأعلى دخل في المؤسسة ؟!. و اكتفى هنا بالتساؤل إذا كان البيان الأخير لمجلس الإدارة يعد بتخفيض سقف ما يتحصل عليه رئيس مجلس الإدارة شهريا إلى ٧٥ ألف جنيه(طبعا لم يقولوا لكم كم كانوا يتقاضون ؟) ، فمعنى ذلك أن يحصل أقل العاملين حظا في المؤسسة الشهر القادم على أكثر من عشرة آلاف جنيه شهريا . وللعلم فقد سئل رئيس مجلس الإدارة في لقاء مع الصحفيين يوم ١٠ فبراير ٢٠١١ عما يتقاضاه من أموال المؤسسة ولم يجب حتى الآن . و أظن أن المدير العام لن يجيب هو الآخر .

ـ وكيف اصف ادعاء المدير العام بان الفساد في المؤسسة يقتصر على عهد سابق (عهد الأستاذ إبراهيم نافع) . وكأن العهد الذي يمثله وقد استمر بنفس قواعد الإدارة الاستبدادية ليس امتدادا لمن سبقه . وكأن مئات الشكاوى التي تقدم بها العاملون عن وقائع فساد وإهدار المال العام غير موجودة ؟! وكأنه وقيادة الأهرام الجالية لم تكرم القيادة السابقة ؟!

الزميلات والزملاء

إنني أربأ بنفسي وبكم أن نوضع في موضع المخدوعين أو البلهاء أمام قيادات لا ترتفع إلى مستوى مسئولية ما يحدث في البلد فتتحلى بفضائل الصدق والاعتراف والاعتذار .وهذا أضعف الإيمان . لذا فإنني امتنع عن المشاركة في أي أوهام تتعلق بنظر شكاوى جماعية أو فردية لا طائل منها ومن تقديمها إلى إدارة فقدت شرعيتها نتيجة الثورة و بفعل ما ارتكبته بأيديها في حق «الأهرام» والزملاء و القراء والشعب . فالمهمة الأولى الآن هي اختيار قيادة جديدة للمؤسسة وعلى أسس جديدة كي نتمكن معها من إنهاء كل أوجه معاناتنا الجماعية والفردية .

زميلكم

كارم يحيى

في ٢٨ فبراير ٢٠١١

(١٠- ق)

بلاغ نفقات زيارة مبارك للأهرام

السيد المستشار النائب العام

المتقدمون بهذا البلاغ من العاملين في مؤسسة « الأهرام » يطالبونكم بفتح التحقيق في نفقات زيارة السيد / حسني مبارك الرئيس المتنحى لمبنى المؤسسة في مدينة السادس من أكتوبر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦ ،وبخاصة نفقات تقدر بما يزيد على ٣١٠ ألف جنيه بدون فواتير .

و نرفق بطلبنا هذا مستندات ومخاطبات موجهة إلى كل من رئيسي مجلس الإدارة الحالي الدكتور عبد المنعم سعيد و السابق الأستاذ مرسي عطا الله فضلا عن مدير عام المؤسسة الدكتور طه عبد العليم و المدير العام السابق المهندس محمد تيمور عبد الحسيب والسيد فكري محمد السيد مسئول الإدارة المالية . وندعوكم إلى الاستماع إلى شهادة السيدة «فاتن عاطف بركات» مدير إدارة التكاليف بالإدارة العامة للشئون الهندسية والمشروعات التي ظلت تتقدم عبثا بشكاوى إلى إدارة المؤسسة منذ نحو أربع سنوات تفيد بصرف مبالغ من دون فواتير .بل أنها لقيت جزاء ذلك ألوانا من الاضطهاد الإداري . علما بأنها كانت قد تقدمت إلى الشئون القانونية بشكوى تم التحقيق فيها برقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٨ و انتهى إلى أدانه السيد فكري محمد السيد. إلا انه تم ترقيته لاحقا إلى نائب مدير عام .

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والشكر

(*) بلاغ رقم ٢٤٦٠ في ٢٤ فبراير ٢٠١١. قام بالتوقيع عليه وفق الترتيب الأبجدي : أسامة الرحيمي وحنان حجاج وخالد السرجاني وسلامة حربي وشيرين المنيري وعاصم عبد الخالق وعلاء العطار وعلي عبد الرحمن وفاتن بركات وكارم يحي ومحمد حربي .

(١٠- ن)

المعايير التوافقية لاختيار رئيس التحرير

ـ اجتمع عدد من صحفيي الأهرام في قاعة «محمد حسنين هيكل» يوم الخميس ٣ مارس ٢٠١١، واتفقوا علي أن يكون اختيار قيادات المؤسسة بدءا من رئيس تحرير الأهرام اليومي بالانتخاب بوصفه أكثر الطرق شفافية وضمانا للكفاءة، وأقروا الشروط التالية للترشح لمنصب رئيس التحرير خلال المرحلة الانتقالية لحين وضع قانون ديمقراطي بشأن المؤسسات الصحفية القومية.

والشروط هي:

١- استبعاد القيادات التي أدارت العمل في المؤسسة أثناء حكم الرئيس المخلوع «حسني مبارك»، احتراما لإرادة الشعب، ومصداقية الأهرام، بعدما حصلوا علي فرصتهم كاملة في قيادة المؤسسة. ولمنح الفرصة لوجوه جديدة.

٢- أن يكون المرشح من العاملين في الأهرام اليومي.

٣- أن يكون مهنيا، وألا تقل خبرته في العمل بالمؤسسة عن عشر سنوات.

٤- ألا يكون قد تورط في وقائع فساد أو سوء إدارة أو إهدار للمال العام.

٥- ألا يكون المرشح لرئاسة التحرير قد تورط في خلط الإعلان بالتحرير.

٦- ألا يكون قد عمل مستشارا لمسئول حكومي، أو رجل أعمال، أو شركة أو مصلحة محلية أو أجنبية إعمالا لقانوني تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦، ونقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠، وميثاق الشرف الصحفي.

٧- ألا يكون ـ أو كان ـ منضما إلي أي حزب أو جماعة سياسية.

٨- أن يقدم إقرار ذمة مالية يحال إلي الجهات الرقابية للتأكد من صحته ومشروعية

ثروته.

٩- أن يراعي المرشح بعد انتخابه اختيار معاونيه بذات الشروط التي انتخب هو بمقضاها، ويلتزم بالاستماع إلي عموم الآراء في اختيار مجلس تحرير مهني يحظي بالاحترام.

١٠- وأن يلتزم بتقديم تصور مفصل ودقيق للنهوض بالأهرام مهنيا، ويعمل علي تقليل الفروق بين الدخول، وان يكافئ المُمَيز والمُجتهد، ويُراعي الشفافية التامة في هذا الصدد.

- واتفق الحضور علي دعوة جميع صحفيي الأهرام اليومي إلي اجتماع عام يوم الأحد المقبل ٦ مارس ٢٠١١ في قاعة «محمد حسنين هيكل» في تمام الواحدة ظهرا، لاختيار قيادة للأهرام اليومي خلال المرحلة الانتقالية.

- وسيكون للحضور الحق في اختيار الأسماء التوافقية وفقا للمعايير السابقة، والتقدم بها إلي الجهات المعنية.

- وتشكل لجنة أثناء الاجتماع من بعض الزملاء غير المرشحين لتلقي طلبات الترشح، والإشراف علي عمليتي التصويت والفرز.

الخميس ٣ مارس ٢٠١١

(١٠- و)

ورقة حوار لاجتماع ٢٩ مارس ٢٠١١

الزملاء الأعزاء

لما كانت عملية انتخاب رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام بالغة الصعوبة في الظروف الحالية، نظرا لأعداد العاملين التي تتجاوز عشرة آلاف بين عامل وإداري وصحفي ولأن الإدارة الحالية غير متعاونة في مثل هذا الإجراء كما اختبرنا بأنفسنا عندما قمنا بتجربة اختيار رئيس تحرير الأهرام اليومي ، فإنني اقترح عليكم أن نكتفي في هذه المرحلة بما يلي :

أولا .. رئيس مجلس الإدارة

ـ التأكيد على وجاهة وأهمية مبدأ اختيار رئيس مجلس الإدارة ورؤساء مختلف الإصدارات بالانتخاب بين العاملين المعنيين بعد ضمان توافر شروط الكفاءة والتخصص والخبرة والنزاهة وغيرها ، وكذا المطالبة بتوفير شروط إجراء مثل هذه الانتخابات.

ـ صياغة ورقة استفتاء على معايير موضوعية لمنصب رئيس مجلس الإدارة نتفق عليها في اجتماعنا هذا مستلهمين الشروط التي كنا قد توافقنا سابقا عليها بشأن انتخاب القيادات بالمؤسسة ورئيس تحرير الأهرام اليومي .

ـ رفع ما ننتهي إليه اليوم من قائمة الشروط في برقيات عاجلة إلى الجهات المعنية بتعيين قيادات المؤسسات الصحفية وأخطارها بعملية الاستفتاء التي سنشرع فيها .

ـ المطالبة بأعمال الديمقراطية والجماعية في اتخاذ القرارات داخل مجلس الإدارة

(*) للتداول في اختيار رئيس مجلس إدارة ومجلس تحرير الأهرام.

الجديد ، وحتى نتجنب سلبيات ومخاطر القرار الفردي

ثانيا .. مجلس تحرير جريدة « الأهرام »

ـ استلهام ذات المعايير التي جرى على أساسها اختيار رئيس التحرير ، على أن يجري التسامح فيما يتعلق بمعيار الانتماء الحزبي مع ضمان تنوع الاتجاهات داخل مجلس التحرير.

ـ السلطة النهائية في اختيار أعضاء مجلس التحرير هي حق لرئيس التحرير الجديد ، وبعد أن يتشاور مع جموع الصحفيين وعلى أن يراعي المعايير المتوافق عليها .

ـ يقترح أن يضم مجلس التحرير رؤساء الأقسام إلى جانب خبرات صحفية متميزة ، مع مراعاة تمثيل الاجيال الشابة.

ـ الدعوة فور الإعلان عن تولي رئيس التحرير الجديد إلى اجتماع عام للصحفيين بالأهرام اليومي لمناقشة كيفية تغيير صورة الأهرام السلبية و مصالحة القراء والشعب و وضع سياسة تحرير جديدة ومكتوبة بالاستفادة من الخبرات الدولية ، على أن يعرض ما يجرى التوصل إليه على أساتذة أكاديميين متخصصين وفي استفتاء على القراء ، وذلك حتى يكتسب الأهرام مصداقية تعرضت للإهدار على مدى السنوات الماضية .

زميلكم

كارم يحيى

في ٢٩ مارس ٢٠١١

(١٠- ى)

رئيس مجلس إدارة الأهرام الذي نريد

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ مؤسسة صحفية عريقة كـ «الأهرام» يحق التفكير في مستقبل منصب رئيس مجلس الإدارة ،وذلك علي ضوء خبرة العقود الماضية . وفي مثل هذه اللحظات نفتقد أسماء أعلام في إدارة واقتصاديات الصحافة ببلادنا كالمرحومين « سيد أبو النجا» و « صليب بطرس » .وأيضا زميلنا بالأهرام «إبراهيم أحمد إبراهيم» الذي حصل على درجة الدكتوراه من « السربون » بفرنسا في اقتصاديات الصحافة المصرية . وهو تخصص نادر في بلادنا . لكن إدارات «الأهرام» المتعاقبة أهدرت وجوده بيننا منذ عودته في عقد التسعينيات و تجاهلت الاستفادة بعلمه وخبرته وإخلاصه ونزاهته. وتركته ينزوي في مكتب الجريدة بالإسكندرية . وسرعان ما أحالته إلى المعاش بعد عام واحد من بلوغه سن الستين . فلا منصبا إداريا يستحقه تبوأ ولا مستشارا عمل على كثرة المستشارين الذين لا حاجة لهم وسخاء الميزانيات والمخصصات .وببساطة لأنه لم يكن من «شلة المستفيدين المنافقين »في أي عهد .

رئيس مجلس الإدارة الذي نريد من الأفضل أن يكون دارسا لعلمي الإدارة والاقتصاد . وكفى «الأهرام» ـ وهي كيان اقتصادي عملاق يعمل في بيئة معقده ـ ما لاقاه على أيدي غير المتخصصين وغير المؤهلين سواء أكانوا صحفيين أو باحثين في السياسة.

والرئيس الذي نريد من الضروري ألا يكون أو كان مستشارا لجهة حكومية أو خاصة محلية أو أجنبية . لأن في ذلك ما يخل باستقلالية المنصب و يؤثر على مصالح المؤسسة.

(*) نشر هذا المقال على موقع جريدة «ابديل الإلكتروني» بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١١.

والرئيس الذي نريد عليه أن ينهى عهد استئثار «الشلة» و الأصحاب والأتباع بمقدرات المؤسسة ، حتى ولو كانت «شلة من مركز الدراسات ». وفورا عليه أن يعيد كلا إلى تخصصه . و ألا يسمح باستمرار الجمع بين منصبين قياديين أو أكثر .

والرئيس الجديد عليه الاستجابة لتيار الرشادة و العقلانية في هذه المؤسسة ، ويدرس باهتمام مطالب العاملين وقد صاغوها بعد حوار ديموقرطي في ١٥ مطلبا ، فيحدّد فارقا معقولا بين أقل وأعلى دخل ويلغى على الفور نسبة الإعلانات المستقطعة المخصصة لمنصبه ولمناصب رؤساء التحرير و غيرهم .كما عليه أن يتخلى عن الامتيازات الباطلة التى لاتتناسب مطلقا مع وظيفة عامة و مقتضيات الإدارة والعمل الصحفي ،من قبيل تخصيص أكثر من سيارة للرؤساء و سيارات للعاملين في مكتبه ومكاتب الرؤساء والمديرين . وعليه أن يكون قدوة فيكتفى بسيارة واحدة لأغراض العمل فقط ، ويستبدل السيارات الفارهة بأخرى تلائم العمل في مؤسسة صحفية لا حياة الأمراء ورجال الأعمال.

الرئيس الذي نريد عليه ألا يستغل سلطة منصبه في احتكار مساحات النشر في الصحيفة الرئيسية والمطبوعات أو انتزاع عامود يومي أو إصدار كتب باسمه من أموال المؤسسة.

الرئيس الذي نريد يجب أن يفتح بلا تهاون أو مراوغة ملفات الفساد وإهدار المال العام بالمؤسسة على مدى عقود مضت ، وأن يعمل على استرداد هذه الأموال ومحاسبة المتورطين في هذه الجرائم.

الرئيس الذي نريد عليه التقدم ومعه قيادات المؤسسة إلى العاملين بإقرار ذمة ماليه عند توليه ومرة كل عام .

الرئيس الذي نريد عليه أن يتفرغ تماما لمسئوليته الجسيمة ويرعى جلال المنصب ، وأن يبقى في القاهرة أكثر مما يقضى خارج البلاد ، وأن يتعفف عن نشر صوره و إخباره في مطبوعات المؤسسة ، ناهيك عن صور السيدة قرينته.

الرئيس الذي نريد عليه أن يدير بشفافية و ينهي عهد اللوائح والتقارير السرية ،وأن يطلع العاملين على محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العومية وعليه أن يكون

رجل حوار يستمع إلى مختلف الآراء بين العاملين أولا قبل اتخاذ أي قرار استراتيجي يخص المؤسسة ومستقبلها.

والرئيس الذي نريد عليه أن يعتمد سياسة توظيف رشيدة وعادلة و ألا يسمح بتعيينات جديدة من دون لجنة اختبار متخصصة و نزيهة ومحترمة يتقدم لها طالبو العمل في المؤسسة.

الرئيس الذي نريد يجب ألا يكون مكروها من الرأي العام لتورطه في فساد سياسي أو نفاقه لسلطة ما ، أو لانخراطه في خصومات سياسية غير مبررة .

هذا هو رئيس مجلس الإدارة الذي نريد والى أن نعبر المرحلة الانتقالية التي يعيشها « الأهرام » والبلاد ، وحتى تتهيأ الظروف لانتخاب رئيس مجلس الإدارة من جموع العاملين بعد استيفاء معايير التخصص والكفاءة والنزاهة .

openkandl.com

(١١)

هدايا «الأهرام» جيت

منذ عاودت الكتابة في نقد أحوال الصحافة المصرية اعتبارا من نوفمبر ٢٠١٠ ، و أنا استمع من زملاء في « الأهرام » وخارجها عن وقائع تشيب لها الرؤوس. و في نهاية مقال بعنوان « صحف قومية أم نشرات حزبية » ألمحت في ٩ يناير ٢٠١١ إلى تزايد أحاديث الفساد في كواليس هذه الصحف . لكنني وقتها رفضت أن أتناول أيا منها بغرض النشر . فأنا بطبعي لا أميل إلى الكتابة «الفضائحية» ، رغم إغراء الإثارة و جذب القراء.ولقد ظللت اعتقد أن الخلاف مع قيادات صناعة الصحافة في بلدنا هو بالأساس سياسي ومهني .

ولا أعرف ما إذا كان هذا المقال يخرج عن عهدي مع نفسي والكتابة . لكنني أجدني مضطرا لممارسة أبغض الحلال في حديث الفساد . فمن الوقائع التي سمعتها من مصادر موثوقة حين نشرت مقال « صحف قومية أم نشرات حزبية» ما جرى في أول زيارة يقوم بها الرئيس «مبارك» إلى واشنطن بعد انقطاع دام لخمس سنوات ، وتحديدا في أغسطس ٢٠٠٩ . فقد اصطحب الرجل ـ وكان قد بلغ عامه الحادي و الثمانين ـ معه من القاهرة وفدا صحفيا ضخما ضم نحو عشرة صحفيين من مؤسسة واحدة هي « الأهرام » ، مع أن للجريدة بالأصل ثلاثة مراسلين مقيمين بالولايات المتحدة. وبالطبع فان كل هذا من أموال الشعب المختطفة لحساب ميزانية مؤسسة الرئاسة السرية والمحصنة من أيه رقابة . ولقد أمضى الحشد الصحفي والإعلامي المرافق

(*)نشر هذا المقال في موقع « البديل » الإلكتروني بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١١ ومعه صور من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات. وأعادت العديد من المواقع الإلكترونية فضلا عن صحيفة « العربي » الناصري المطبوعة نشر هذا النص.

لـ«مبارك» نحو أربعة أيام لا يفعل شيئا ذي بال باستثناء إنفاق الوقت في « الكافي شوب» بالفنادق و « مولات التسوق » التي يرتادها الأغنياء، من بينها مول «تايسون كورنر » بفرجينيا المتاخمة لواشنطن. و ببساطة لأن الحالة الصحية للرئيس المصري وتدهور مكانه البلد لم تسمح له إلا بخروج وحيد يتيم من مقر إقامته إلى البيت الأبيض للقاء الرئيس « أوباما » . بل أن الحديث الصحفي الوحيد الذي أدلى بـه لصحيفة « الأهرام » أثناء الزيارة كتب أسئلته وإجاباته كلا من النجل الأستاذ « جمال مبارك » و مدير المخابرات اللواء«عمر سليمان ». أما رئيس مجلس إدارة المؤسسة الدكتور «عبد المنعم سعيد» فقد سبق الزيارة بخطوات ليتفرغ لمهمة الترويج لدي الدوائر الأمريكية لسيناريو «التوريث» .

هذه المقدمة ضرورية لفتح ملف هدايا رأس السنة من مؤسسة «الأهرام» إلى كبار كبار المسئولين في البلد وزوجاتهم وأبنائهم. و حقيقة لا أعرف في عهد أي رئيس مجلس إدارة بدأ هذا التقليد الجهنمي. لكن ما أعلمه جيدا أن الزميلين الأستاذين «أسامة غيث» و«أحمد السيد النجار» وقتما كانا عضوين بمجلس الإدارة أثارا في اجتماعات المجلس خلال عام ٢٠٠٨ مدى ما تنطوي عليه هذه الهدايا من إهدار لمال عام .ولقد بلغ قيمة ما أمكن للجهاز المركزي للمحاسبات رصده من هذه الهدايا في آخر أعوام الأستاذ «إبراهيم نافع» في رئاسة مجلسي إدارة وتحرير المؤسسة (عام ٢٠٠٤) نحو ١١٠ ملايين جنيه ، وتحديدا ١٠٩.٥ مليون جنيه ، وإن كان الأستاذ « غيث» يقدرها بنحو ١٧٦ مليون جنيه . وعلى كل حال، فإن أيا من الرقمين يفوق بكثير الأرباح والحوافز السنوية لما يزيد على عشرة آلاف عامل و إداري وصحفي بالمؤسسة في هذا العام (نحو أربعين مليون جنيه) . وأتذكر جيدا أن هذا العام كان من السنوات العجاف على المؤسسة والعاملين بها، من حيث تزايد الخسائر بمئات الملايين و انخفاض الحوافز والأرباح السنوية إلى أربعة أشهر فقط . كما أتذكر جيدا أنني شاهدت على مقربه من مبان «الأهرام » بشارع الجلاء مع حلول موعد توزيع الأرباح والحوافز على العاملين صفوفا من سيارات الأمن المركزي وجنودها في حالة تأهب. وهو بالمناسبة العام العاشر على التوالي الذي استمر فيه «نافع » ـ وهو في سن المعاش ـ في مناصبه القيادية بمؤسسة « الأهرام » بالمخالفة للقانون. وهو للمصادفة ـ ليس إلا ـ

هو ذاته العام الذي قرر فيه رئيس مجلس الإدارة والتحرير إبعادي عن المؤسسة ومنعي من العمل و الدخول إليها بقرار عبثي لا سند لـه في قـانون . حمـل رقـم ١ لسـنه ٢٠٠٤ بتاريخ ٩ فبراير .وقد منحني الرجـل ـ مشـكورا ـ مـا أسـماه «إجـازة خاصـة مفتوحـة مدفوعة الأجر». كما خصني وأنا في سن السادسة والأربعين من عمري وبينه وبيني ٢٤ سنه كاملة بمتعة الانتظار في « طابور » طويل مع أصحاب المعاشـات بـالفرع الرئيسـي للبنك الأهلي ، لكي اصرف شيكا براتبي أتسلمه بمقر نقابة الصـحفيين شـهريا. لكننـي عمليا تقاضيت ثلثي ما كنت أتحصل عليه من راتبي الهزيـل أصـلا. كمـا أننـي كنـت محاصرا مهنيا إلى حد أن أيا من زملاء الدراسة و المهنة لم يجـرؤ عـلى الاسـتعانة بـي في عمل أو نشر مقال أو حتى سطر واحد عن هذا «القرار العبثي» .

وبالطبع فقد انتهت البلاغات والقضايا التي رفعها ـ بعد رحيل «نافع » عن مواقعـه القيادية ـ زملاء شرفاء بالمؤسسة ، ممن أتيح لهم التحصل عـلى وثـائق تتعلـق بفسـاد قيادتها إلى الحفظ أو الخسارة . وعـلى سـبيل المثـال فقـد تقـدم الأسـتاذ «أحمـد سـالم» المشرف العام السابق على إعلانات الصفحات المتخصصة بالمؤسسة و معه عـدد مـن العاملين في عام ٢٠٠٥ ببلاغ إلى كل من الرئيس «مبارك» و السيد « صفوت الشـريف » رئيس المجلسين «الشورى» و«الأعلى للصحافة» والأمين العام السابق للحزب الحاكم والى النائب العام حول مخالفات مالية عديدة بينها الهدايا و صرف مبالغ ضخمة بـدون قواعد .ولكن بلا أي جدوى . وبالنسبة للنائب العام تحديدا فقد انتهى لإحالة البلاغ إلى قاضى التحقيق المستشار « أحمد الشلقاني » . وبعدما شرع الرجل في العمل صـدر قـرار من وزير العدل بنقله فجأة ، و تكليف المستشـار « احمـد إدريـس » بـدلا منـه . فحفـظ الأخير البلاغ في صمت . وبعد تنحى «مبارك » ظهر المستشار « الشلقاني » في التليفزيون ليتساءل ويتعجب كيف جرى حفظ البلاغ رقم ٨١٢ لسنة ٢٠٠٥ هكذا وبكل بسـاطة. وعلى أيه حال فان الأستاذ « سالم » قد أوضح لي أن عهد «نافع » وضع الأسس المؤسسية للفساد ، و التي سار عليها اللاحقون وحتى الآن ، ومن بينها لوائح تتيح صـرف أمـوال عامة بطرق غير مشروعة وغير منضبطة.

ولعلني كنت محظوظا فقد خسرت وحسب القضية التي رفعتهـا ضـد قـرار رئـيس

مجلس الإدارة بعد مراوغات في المحاكم استمرت نحو خمس سنوات. أما الزميل « النجار » فقد حكم القضاء بتغريمة بتهم «سب وقذف » ، فيما كانت الإدارة الجديدة برئاسة الدكتور «عبد المنعم سعيد » و مديرها الدكتور « طه عبد العليم » ورئيس تحرير المطبوعة الرئيسية بالمؤسسة الأستاذ « أسامة سرايا » تحتفي بـ « الأب الروحي » لها وتكرمه وتمنحه مكتبا فخما وسيارة فارهه و خمسين ألف جنيه شهريا ، فضلا عن عاموده اليومي الذي يطل من الصفحة الأخيرة بـ «الأهرام ». ورحمة الله على الأستاذ « أحمد بهاء الدين » و أمثاله من النموذج الضد لـ«نافع» ورجاله وأبنائه.

ووفق تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن عام ٢٠٠٤ المقدم إلى النائب العام المهتشار « عبد المجيد محمود عبد المجيد » في ١٩ يوليو ٢٠٠٦ فإن المبالغ المخصصة لشراء الهدايا « لا يتوافر بشأنها الضوابط والمستندات اللازمة للتحقق من صحة قيمتها و أوجه الصرف الفعلي لها و أسماء من صرفت لهم الهدايا المشتراه » . كما أشار البلاغ إلى ما تنطوي عليه هذه الهدايا من « إسراف شديد» . و كشف التقرير المرفق بالبلاغ عن أن من بين هذه الهدايا ٣١٠ ساعة يد بقيمة ١١.٥ مليون جنيه منها خمسة فقط تتراوح قيمة الساعة الواحدة منها بين ٢٨٥ ألف جنيه و ٣٣٤ ألف جنيه .

وغاية ما نعلم أن هذا البلاغ جرى التعامل معه و كأنه لم يكن .و هذا ما جرى في مكتب النائب العام المعين بقرار رئيس الجمهورية ، والذي مازال يشغل منصبه إلى الآن . و غاية ما حدث أيضا داخل مجلس إدارة مؤسسة «الأهرام » أن إثارة الزميلين الأستاذين« غيث » و « النجار » للموضوع انتهت للاشئ . فقد رفض المجلس وعلى رأسه الأستاذ «مرسي عطا الله» حينها إحالة المخالفات بدوره للنائب العام ، و ذلك على الرغم-مما هو معلوم من خصومة شخصية وضغائن بين الأستاذين« عطا الله » و «نافع». وهو رفض لا يمكن تفسيره إلا بكون خطوط « هدايا الأهرام جيت » تنتهي إلى من قاموا بتعيين الرجل نفسه في موقعه رئيسا جديدا لمجلس الإدارة . بل ما حدث أن شركاء الأستاذ « نافع » ظلوا في مواقعهم القيادية وحتى هذه اللحظة ،وعلى رأسهم الأستاذ « حسن حمدي » مدير الإعلانات ورئيس النادي « الأهلي» . ولقد ظلت إدارة « الأهرام » على تقليدها الجهنمي في تقديم الهدايا لكبار المسئولين . وما بات معلوما أيضا أن الجهاز المركزي للمحاسبات توقف بعدها عن الإفصاح عن تقارير لاحقة بشأن

مؤسسة « الأهرام » .

وبالطبع لا أحد من العامة في «الأهرام» يعلم المبلغ المخصص لهدايا رأس السنة الماضية (عام ٢٠١٠) . فالمؤسسات العامة في بلادنا تدار وما تزال في ظل انعدام الشفافية والمحاسبة. و المادة ٣٣ في قانون «تنظيم الصحافة » رقم ٩٦ لسنه ١٩٩٦ معطلة ومنتهكة في «الأهرام » وغيرها من الدور الصحفية ، وهي التي تنص على أنه «تلتزم جميع الصحف ينشر ميزانياتها خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية » . و حتى تقارير الجهاز المركزي عن جهات مثل المؤسسات الصحفية القومية سرية أو شبه سرية و يتأخر صدورها سنه تلو أخرى ولا تناقش في البرلمان . لكن مجلس إدارة «الأهرام» تفضل أخيرا ومتأخرا جدا ومع التلويح بخسائر بمئات الملايين من الجنيهات تنتظرها المؤسسة هذا العام (٢٠١١) ، وقال في بيان « غامض » صدر الشهر الماضي (فبراير ٢٠١١) وان كان غير مؤرخ إنه قرر « تقليص قيمة هدايا المؤسسة في نهاية العام بنسبه ٧٥ في المائة » ، ومن دون أن يفصح عن قيمتها .

وما أعلمه يقينا الآن ـ وعليه شهود عدول ـ أن هذه الهدايا يجرى شراؤها من دون أيه قواعد شفافه و من كبريات الشركات العالمية بما في ذلك «كارتييه »، ومن الجواهرجي الشهير « حسن عبد السلام » الذي يتردد على المؤسسة لانتقاء الهدايا الثمينة لنساء «أهل الحل والعقد». ويدخل في عداد هذه الهدايا الثمينة ساعات مرصعة بالماس ومجوهرات بملايين الجنيهات . بل هناك معلومات تفيد أن سيارات فارهة تدخل في قائمة هذه الهدايا ،و بينها سيارات « جاجوار» ذهبت إلى كبار كبار رجال الدولة . وما أعلمه الآن يقينا ـ وعليه شهود عدول يطلبون الحماية والأمان ـ أن هذه الهدايا تذهب سنويا إلى من لهم كلمة في استمرار القيادات الصحفية على مقاعدها ،رغم ما يتسببون فيه من خسائر فادحة لمؤسستهم . وتشمل القائمة الطويلة لزبائن هذه الهدايا بيت الرئيس «مبارك » بما في ذلك زوجته « سوزان ثابت » التي يقال أنها مغرمة بمجوهرات « حسن عبد السلام » . وهناك شاهد مسئول وموثوق ـ يطلب الحماية والأمان ـ يروى أن «شجرة الدر في عصر مبارك » طلبت من «الأهرام » عام ٢٠٠٧ ستة محابس من الماس.وقد جرى استيرادها خصيصا من سويسرا . و ثمن الواحد منها يقدر

بنحو ٦٦٠ ألف جنيه .

وعلى قائمة « هدايا الأهرام جيت » هناك أيضا الدكتور « فتحي سرور » رئيس مجلس الشعب السابق و السيد «صفوت الشريف ». وكذا وزراء و قادة الشرطة بما في ذلك رؤساء جهاز مباحث أمن الدولة ، نهاية باللواء « حسن عبد الرحمن» . وتضم القائمة أيضا رؤساء أجهزة سيادية ورقابية يصعب التصريح بأسمائهم الآن. لأن الصدمة ستكون بلا حدود ، وكفيلة بأن تفقد الناس أي ثقة بإمكانية حدوث أي تغيير حتى بعد ثورة ٢٥ يناير.

على أيه حال ، فقد اتضح أن زبائن هدايا «الأهرام» الثمينة يتلقونها إما بإيفاد مندوبين عنهم إلى مقر المؤسسة أو من خلال موفدين من المؤسسة يذهبون إليهم بالهدايا في مكاتبهم ومنازلهم . وثمة واقعة عليها شهود عدول أيضا عن رئيس جهاز رقابي شهير مازال في موقعه رفض تلقى الهدية في مكتبه وتقبلها في منزله .

فضيحة « هدايا الأهرام جيت » اليوم في بلاغ أمام النائب العام ورئيس المجلس العسكري . لكن أصحاب البلاغ وهم يتقدمون به لديهم قليل من الثقة في اتخاذ إجراءات حاسمة و عاجلة وفي تحقيق جاد ، و ذلك لأسباب عديدة من الحكمة ألا نتطرق إليها هنا والآن . ونكتفي بالإشارة إلى أن نحو ١٢٠ صحفيا في المؤسسات الصحفية القومية تقدموا يوم ٨ فبراير ٢٠١١ للنائب العام ببلاغ يطالبونه بمنع قيادات هذه المؤسسات الحاليين والسابقين من السفر احترازيا واتخاذ تدابير عاجلة للحيلولة دون تهريب أو إتلاف المستندات والوثائق والمقتنيات منها. ولا مجيب ولا رقيب حتى الآن ، باستثناء ما علموه بأن النائب العام حول البلاغ إلي جهاز الكسب غير المشروع ، ومن دون اتخاذ أية إجراءات تدخل في نطاق سلطات منصبه (!) .وبصراحة فان حكاية النائب العام ستظل لغزا كبير كما كتبت ونشرت في موقع «البديل » بتاريخ ٣ مارس ٢٠١١ . وكذا فان المتقدمين بالبلاغ لا يثقون في وجود إعلام نزيه محترم يهتم ويتناول أبعاد هذا البلاغ السياسية التي تتجاوز بكثير مجرد نهب مال مؤسسة «الأهرام» . ولعل كل أمل مقدمي البلاغ في أن يسفر عن التحفظ على خزائن تحوي بقايا هذه الهدايا الثمينة لدى رئيس مجلس الإدارة الدكتور «عبد المنعم سعيد » و مستشاره رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية » الدكتور «محمد عبد السلام» . ولعل غاية ما يهدفون إليه الآن هو

منع تهريب ما تبقى من هذه الهدايا إلى خارج المؤسسة و لحساب قيادات بعينها لا تزال تحكم قبضتها على اقتصاديات « الأهرام » وتحتكر مساحات النشر الصحفي . بل وتحتكر التحدث الآن باسم « الثورة » وعنها ، وتبذل نصائحها المسمومة وكأنها أعضاء في جمعية «كتاب تحت الطلب » الأشبه بسيارات نقل الموتى « تحت الطلب » .

« هدايا الأهرام جيت » قضية فساد سياسي بامتياز أبطالها داخل «الأهرام» وخارجه . يتبادلون المصالح والمنافع .ويمارسون نمطا في نهب المال العام يسود الدولة المصرية ، ويقوم على تبادل الهدايا الثمينة من أموال شعب فقير يعيش نحو نصفه بأقل من ١٢ جنيها يوميا. وهي قضية تمتد من مبنى المؤسسة الكائن في شارع الجلاء بالقاهرة إلى قصور الحكم ووزارات و مؤسسات رقابية وسيادية . وهي أيضا بلا شك على صلة وثيقة بما رويناه في مقدمة هذا المقال عن القيادات الصحفية على طائرة الرئاسة.

(١١- أ)

بلاغ بهدايا الأهرام

السيد المستشار النائب العام

تحية و احتراما وبعد

مقدمه لسيادتكم / الموقعون

العاملون بمؤسسة الأهرام

ضد

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام د عبد المنعم سعيد

مستشار رئيس مجلس الإدارة مؤسسة الأهرام (الدكتور / محمد عبد السلام)

مدير مكتب السيد رئيس مجلس الإدارة (السيد / وليد حامد)

مقدمو البلاغ لسيادتكم مجموعة من العاملين بمؤسسة الأهرام الحريصون على الحفاظ على المال العام . وحيث يعلم جميع العاملين بمؤسسة الأهرام بشكل يقيني أن سياسة مجلس إدارة الأهرام في ظل النظام السابق كانت محابية لهذا النظام . ومن السلوكيات والتصرفات التي تدل على هذا هو أن مجلس الإدارة يقوم بشراء هدايا ومقتنيات قيمة يتم إهداؤها إلى الشخصيات العامة في الحكومة السابقة . وهذه الأشياء الثمينة التي تقدر أثمانها بملايين الجنيهات كانت تشترى من ميزانية المؤسسة أي أنها مال عام.

(*) جرى تقديم هذا البلاغ إلى مكتب النائب العام تحت رقم ٥٤٨٨ بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١١، ووقع على تقديمه كل من : إبراهيم فهمي وأسامة الرحيمي وسعادة حسين وشيرين المنيري وصباح حمامو وعلاء العطار وكارم يحيى ومحمد حربي (وفق الترتيب الأبجدي) .

obeikandl.com

ونظرا لما قام به الشعب المصري من ثورة أطاحت بكل الرموز القديمة والتي كانت تهدى لها هذه الأشياء فلم يتمكن مجلس الإدارة من إعطاء هذه الهدايا لهذه الشخصيات وظلت موجودة بخزينة المؤسسة . إلا أنه قد نما إلى علمنا أن كثير من هذه الأشياء لم تعد متواجدة في خزينة المؤسسة ولا نعلم أين ذهبت أو من قام بالاستيلاء عليها ، بالإضافة إلى قيام مجلس إدارة المؤسسة بفرم كم هائل من الأوراق والمستندات ولا نعلم سببًا ذلك .

وحيث أن المقدم ضدهم البلاغ هم المسؤولون عن حفظ وحماية أموال المؤسسة من العبث بها أو إهدارها فإننا نتقدم بذلك البلاغ لسيادتكم للتحقيق في الأمر ،وحصر كافة محتويات خزينة المؤسسة والتحفظ على ما بها حفاظا على الصالح العام .

وبناء عليه

يلتمس الطالبون :

١ ـ التحقيق في الوقائع الواردة في البلاغ .

٢ ـ حصر كافة محتويات خزينة المؤسسة الموجودة في مكتب كل من : الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة المؤسسة و الدكتور «محمد عبد السلام» مستشار رئيس مجلس الإدارة و غرفة الهدايا والتي تحتوي على هدايا من عينة شاشات التليفزيونات والكومبيوترات المحمولة .

٣ ـ التحفظ على الوثائق الموجودة في مكتب مدير عام الشئون المالية بالمؤسسة ، حيث تضم الوثائق فواتير شراء ، ويخشى أن يتم التخلص من هذه الوثائق عن طريق الفرم كما حدث من قبل ،وذلك حفاظا على الصالح العام.

(١٢)

تحقيق إداري في اتهامات سياسية!

هل انتقلت قيادات الصحف القومية الموروثة من عهد الدكتاتور « مبارك » على قاعدة « الأسوأ مهنيا و إداريا » من الدفاع إلى الهجوم؟.

بعد أكثر من أربعين يوما من تخلى « مبارك » عن السلطة ، مازالت أذنابه في الإعلام والصحافة تجلس على مقاعد القيادة ،علي الرغم من تسببها في خسائر يومية واستمرار نزيف الفساد والنهب وإهدار المال العام بما يهدد بانهيار هذه المؤسسات اقتصاديا . بل بدأت هذه القيادات تتصرف و كأن أجهزة سرية في النظام مازالت تحميها وتحمى مخالفاتها وجرائمها. و قد بلغت الحماقة بعدد منها حد إشاعة أنها «مسنودة من مراكز قوى داخل الجيش».

ولعل من مظاهر الانتقال من الدفاع إلى الهجوم ، قيام عدد من القيادات الصحفية بوقف زملاء عن العمل و التحقيق معهم في اتهامات هي بالأصل سياسيه. ولما كانت إدارات الشئون القانونية في دولة بوليسيه بامتياز بمثابة قفاز في يد رئيس العمل تأتمر بأوامره وتنفذ تعليماته ولو بالمخالفة للقانون واللوائح، فإن الحال نفسه ينطبق على المؤسسات الصحفية القومية . في «الأهرام » قامت الإدارة القانونية بأوامر من رئيس مجلس الإدارة الدكتور «عبد المنعم سعيد» ـ أحد أبواق مشروع التوريث ـ بوقف الزميلات « سعادة حسين »و « فاتن بركات» و« صباح حمامو» و« وفاء وحيد» عن العمل و إحالتهن إلى التحقيق الإداري . وهو ما يخالف القانون واللوائح المنظمة لعلاقات العمل . فاقتران التحقيق بالوقف عن العمل لا يجوز إلا إذا كان الاستمرار في العمل من شأنه التأثير على مجرى التحقيق ،بأن يجرى إتلاف أو أخفاء أدلة مادية

(*)نشر هذا المقال في موقع جريدة «البديل» بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠١١، وأهديته إلى الزميلات «سعادة حسين» و«فاتن بكات» و«صباح حمامو» و«وفاء وحيد» والزميل «محمد الشرايدي» .

مثلا . وهو أمر لا يتوافر من دون شك في حال الزميلات . وكذا في حال الزميل « محمد الشرايدي » في مؤسسة « أخبار اليوم » التي أخاله رئيس تحريرها « ممتاز القط » ــ صاحب «طشة الملوخية» في خدمة التمديد لمبارك ـ إلى التحقيق مع وقفه عن العمل .

أما التهم الموجهة إلى الزميلات في «الأهرام» فهي تدعو للرثاء و الشفقة على حال إدارات مذعورة من مرؤسيها ، وقد اعترفت هي نفسها بأنها عاجزة عن الحوار . فالزميلات تواجهن تهمة « التجمهر » ، وهي تهمة جنائية سياسية لا صلة لها بعلاقات العمل و لا يصح فيها تحقيق إداري .و بالأصل فإن التهمة موروثة عن القوانين سيئة السمعة التي تعود إلى عصر الاحتلال الإنجليزي وفرض الأحكام العرفية على مصر مع الحماية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى . أما التهمة الثانية فهي « ترديد ألفاظ خارجة تتنافى مع عادات وتقاليد المؤسسة » . و إذا ما نحينا جانبا حكاية «العادات والتقاليد» لأنه لا يوجد قانون في العالم المعاصر يجرم مخالفه العادات والتقاليد ، فقد اتضح من مجريات التحقيق الإداري أن « الألفاظ الخارجة » ما هي إلا هتافات سياسية مستلهمة من ميدان التحرير وعلى غرار : « هو يمشي .. مش هانمشي» و « ما بيفهمش عربي .. كلموه عبري». وعلى أيه حال فإن شهودا عدولا ـ استمعت إليهم ـ أكدوا أن العشرات من العاملين في « الأهرام » اشتركوا في ترديد هذه الهتافات أمام مكتب رئيس مجلس الإدارة .كما رددوها في مناسبات و أماكن أخرى منذ ٢٥ يناير . ويصعب على أي « خبير بصمات صوتيه » تحديد من كان يهتف ومن كان لا يهتف . هذا إذا افترضنا أن إدارة المؤسسة استعانت بمثل هذا الخبير.

في الحقيقة ما يجمع بين الزميلات « سعادة » و« فاتن » و «صباح » و « وفاء » ومعهم الزميل «الشرايدي » من « أخبار اليوم » أنهم جميعا اشتركوا في تقديم بلاغات للنائب العام ضد قيادات مؤسساتهم الصحفية ، فقامت بإحالتهم إلى تحقيق إداري في اتهامات سياسية . و هذه البلاغات تتعلق بوقائع فساد تستأهل تحقيقا جديا و عاجلا و إيقاف هذه القيادات عن ممارسة أعمالها ،حيث هم الذين يتوافر فيهم شرط التأثير على مجريات التحقيق و إتلاف وإخفاء الأدلة .

لكن ما يجرى الآن في انتقال أذناب الدكتاتور «مبارك» في الإعلام والصحافة من الدفاع إلى الهجوم وممارسة الإرهاب الإداري يدعونا أن نضع ضمان استقلاليه إدارات الشئون القانونية في مختلف مؤسسات الدولة على جدول أعمال تفكيك الدولة البوليسية .

(١٣)

صحافة الثورة !

مصر في حاجة إلى صحافة للثورة حتى ولو كان ثوريو ٢٥ يناير خارج السلطة .ولا أستطيع خداع القراء بإدعاء أن التغيير في قيادات المؤسسات الصحافة القومية ـ صحافة الشعب بالأصل ـ جاء بالثوريين إلى مسئولية صنع القرار الإداري والتجريري . لكن إزاحة عدد من وجوه ما قبل ٢٥ يناير خطوة مهمة لمعالجة الاحتقان في الشارع والمؤسسات ، وخاصة أنها ظلت بمثابة عبء ثقيل على صحفها وتورطت في ممارسات لا مهنية وحامت حولها شبهات فساد سياسي و غير سياسي.

الزملاء الجدد الذين يتولون مسئوليه هذه المؤسسات مدعوون إلى تلبيه متطلبات مرحلة انتقالية في السياسة والصحافة ، وبصرف النظر عن الملاحظات بشأنهم وعلى طريقة اختيارهم . ولا يتصور أن نبدأ هذه المرحلة من دون سياسات تحرير جديدة تقوم على القطيعة مع عهد الولاء لرجال السلطة و الأعمال على حساب القراء والمهنية . و يتطلب وضع هذه السياسات أولا حوارا حرا بين الصحفيين أنفسهم ومع القراء ومختلف تيارات وقوي المجتمع من دون إقصاء أو استعلاء. وبالأصل تحتاج شجاعة نقد الذات و الاعتراف بالأخطاء و تداركها ،وبقدر ما تحتاج أيضا إلى إطلاق مبادرات الإبداع والابتكار .

ولست مع استبعاد أي كان من الكتاب والصحفيين حتى من تورطوا في ممارسات معادية للشعب والثورة وفي انتهاك حقوق زملائهم المادية والمعنوية بما في ذلك المنع من النشر و الحرمان المهني والتهميش والتجويع . لكنني لا أتصور أن يظل هؤلاء في العهد الجديد محتكرين لمساحات النشر وأن يتقاضوا نظير ذلك مكافآت سرية سخية

(*) نشر في صفحة «الرأي» بالأهرام بتاريخ ٤ إبريل ٢٠١١، أي بعد تغيير القيادات الصحفية بأربعة أيام.

أو أن تستمر أعمدتهم الصحفية المغتصبة بسلطة المناصب القيادية مفروضة على القراء. فقد أن الأوان لكي تختفي من صحفنا القومية ظواهر من قبيل «كرسي وعامود» و«غابة الأعمدة»، وأن تتحدد الأعمدة لكتاب لهم شعبية بحق بعد استطلاع نزيه لآراء القراء.

و أتصور أن يتحكم في فرص نشر الرأي الاعتبارات الموضوعية لا الشخصية، مع مراعاة تنوع الاتجاهات والانفتاح على أسماء جديدة وشابه. وعلى نحو خاص أتمنى أن يطالع القراء في «الأهرام» مقالات كتاب من قبيل الأساتذة« جلال أمين» و« طارق البشري» و«حسن حنفي» و« علاء الأسواني» و« عزمي بشارة» و « نادر فرجاني» و« حسام عيسى» و غيرهم من الأسماء اللامعة المحترمة. و أتمنى أن يعود إليها الأساتذة« محمد حسنين هيكل» و «سلامة أحمد سلامة» و « فهمي هويدي» و « أسامة الغزالي حرب».

أما إصلاح الإدارة في هذه المرحلة الانتقالية فيتطلب فورا فتح ملفات الفساد المتراكمة ،واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكراره ،و صياغة عقد جديد بين الإدارة والعاملين في لائحة داخلية معلنه تنهى عهد سرية العمولات والمكافآت والتقارير والجمع بين المناصب القيادية وتضع حدا معقولا بين أدني وأعلى دخل و توصيفا وظيفيا ماليا لكل منصب و قواعد موضوعية وشفافة للثواب والعقاب ، فضلا عن سياسة توظيف رشيدة ترعاها لجان اختبار. وفي ظني فان هذا لن يتحقق من دون الاستماع لمطالب العاملين المشروعة التي صاغوها في عدة وثائق على مدى الشهرين الماضيين و فتح حوار مع جمعية عمومية موسعة لا جمعية الستة وثلاثين عضوا المختارة بقواعد مجلس الشورى ونظام حكم « مبارك» و غالبيتها من المعينين وفق ميول الحزب الوطني ورئيسه ونجله وزوجته وأجهزة الأمن.

أعرف أن الطريق طويل وشاق وسيكون مليئا بالمعوقات والعراقيل والمصاعب. فهناك قوي داخل هذه المؤسسات الصحفية ستقاتل لاستمرار الأوضاع القائمة ودفاعا عما تحتكره معنويا وماديا وللتغطية على الفساد السياسي والمهني و المالي و الإفلات من المحاسبة فيما ارتكبته لعشرات السنين. وأعرف أيضا أن الانتقال إلى اتخاذ القرار

التحريري والإداري بجماعية و ديمقراطية ليس بالسهل .كما يتطلب تشكيل مجالس إدارة وتحرير مؤهلة لتغيير الصورة التقليدية السلبية للصحف القومية ولممارسة هذه الثقافة المفتقدة في إتخاد القرار.

أكتب مقالي هذا و لا أدري إذا ما كان سيلقي مصير المنع ذاته لأي مقال كتبته لجريدتي «الأهرام» في شأن محلي منذ بداية علاقتي بالنشر فيها عام ١٩٨٦ . ولعل من المفارقات المؤسفة أن يجرى حجب مقال كتبته في فبراير الماضي (٢٠١١) بعنوان « مستقبل الصحافة القومية بعد ثورة ٢٥ يناير » فيما أخذ المسئولون عن أزمة هذه الصحافة يحتكرون الحكمة ومساحات النشر بشأن هذا المستقبل على صفحات الجريدة.

لكن دعونا نتفاءل قليلا ونحاول.

obeikandl.com

(١٤)

عن فساد الرياضة أيضًا

الزميل العزيز الأستاذ عزت النجار

رئيس القسم الرياضي بالأهرام المسائي

أهنئكم و «الأهرام المسائي» على هذا العهد الجديد في تاريخ الجريدة، متمنيا لها و للزميل العزيز الأستاذ «علاء ثابت» رئيس التحرير الجديد ثقة قراء تدوم.

طالعت مقالكم «فساد الرياضة» بعدد الاثنين ١١ إبريل ٢٠١١. و هو يفتح النقاش بشأن ملف العلاقة المريضة بين السياسة والرياضة، وحيث جرى استخدام الرياضة والرياضيين على مدى عشرات السنين في تضليل الناس و اصطناع شعبية للطغاة وأبنائهم. وهو أمر لا يقتصر ـ للحق ـ على عهد مبارك وحده. لكن اسمحوا لي أن أنبه إلى مسئولية الصحافة والإعلام الرياضي. و لسنوات مضت استمعت من زملاء أعزاء لما يفزع عن حجم هذا الفساد الصحفي الرياضي وأوجهه المتعددة. واكتفي هنا بالإشارة إلى التأثير الضار على مصداقية الصحافة والإعلام لظواهر من قبيل عمل الصحفيين والإعلاميين كمستشارين في خدمة الأندية الكبرى و رؤسائها ومجالس إدارتها. وكذا عند الاتحادات الرياضية. فضلا عن العمل في صحف ووسائل إعلام تابعة لهذه الجهات فيما يعملون في صحف قومية أو حزبية أو خاصة. ولقد كان صادما لي أن استمع إلى أن ناديا كبيرا يدفع مبالغ شهرية لعديد من الصحفيين والإعلاميين ليضمن ولاءهم.

ولا شك أن ظاهرة توظيف الرياضيين حاليين أو سابقين في العمل بالدور الصحفية.

(*) أرسلته في ١٢ إبريل وانتظر ١٨ يومًا حتى جرى نشره في «الأهرام المسائي». وتصادف أن جرى النشر بعد إحالة الأستاذ حسن حمدي مدير الإعلانات في الأهرام ورئيس النادي «الأهلي» ومعه رئيس مجلس إدارة الأهرام الأسبق الأستاذ إبراهيم نافع إلى التحقيق بقرار من النائب العام.

سواء أكان في وظائف صورية يتقاضون مقابلها مرتبات مجزية أو في جلب الإعلانات و في إداراتها ما يسمح بفساد في الرياضة والصحافة معا . و لعلنا أيضا في حاجة لمراجعة شروط استضافة الأندية والاتحادات للصحفيين والإعلاميين في رحلات خارج البلاد.

و لما كان الصحفيون الرياضيون ـ في ظني ـ الأكثر تنظيما بين جموع الصحفيين ، ولهم رابطتهم الخاصة التي يرأسها الزميل العزيز الأستاذ «أيمن أبو عايد» ، فإنني اقترح أن تبادر الرابطة بمناقشة وصياغة ميثاق شرف لأعضائها يحول دون التورط في فساد الرياضة . و أهل مكة أدرى بشعابها. و أظن أن الرابطة مؤهلة لكي تقدم نموذجا رائدا أمام الصحفيين من مختلف التخصصات في وضع مثل هذه المواثيق النوعية . وهو ما يفتح الباب لإعادة صياغة ميثاق الشرف الصحفي الذي يعود إلى عام ١٩٩٦ . و هو بعد ثورة ٢٥ يناير يحتاج إلى مراجعة وتطوير .وقبل ذلك إلى تفعيل .

(١٥)

مجرد تحليل مضمون

انتهت معركة اختيار أمين عام جديد للجامعة العربية بهزيمة الدكتور «مصطفي الفقي» ومؤيديه، وأغلبهم من أعضاء الحزب الوطني المنحل. ولعل للمعركة دلالة رمزية على المستوى السياسي العام لا يتعين إغفالها. فقد كان اختيار الرجل منذ البداية عكس حركة التاريخ تماما. مثلما كانت كتابات من دافعوا عن هذا الاختيار. وقد أثبتوا بذلك أنهم لا يتعلمون من أخطائهم السابقة، نهاية بتبرير تزوير انتخابات ٢٠١٠. ولقد كان مأمولا أن تستجيب الحكومة لنبض الثورة والشعب وتتراجع احتراما للرأي العام المحلي. لكنها في النهاية اضطرت للتراجع تحت ضغط أشقاء عرب (!).

وفي تفسير هذه المفارقة علينا أن نجرى عملية «تحليل مضمون» بسيطة للصحافة بوصفها إحدى الوسائل المساعدة على اتخاذ القرار، وتحديدا لجريدة «الأهرام» كدارسة حالة. فعلى مدى الفترة من ١٢ إبريل ٢٠١١ اليوم التالي لإعلان ترشيح «الفقي» إلى ١٥ مايو ٢٠١١ يوم اختيار الأمين العام الجديد تناولت الصحيفة الأكثر تأثيرا على صناع القرار في بلدنا هذه القضية ٣٦ مرة. توزعت بين ٢٠ مادة رأي و ١٦ مادة خبرية. وأتضح أن إجمالي المواد المنشورة المؤيدة للدكتور «الفقي» هي ٢٢ مادة مقارنة بعشر مواد معارضة و أربع مواد على الحياد. أي أن اتجاه التأييد يمثل أغلبية ٦١ في المائة أو ما يقرب من الثلثين مقابل معارضة تتجاوز الربع بقليل.

و الملاحظ أن كتابات الرأي المنشورة تأييدا بلغت ١١مرة مقابل ٧ معارضة

(*) سلمته لصفحة الرأي بالأهرام في ١٦ مايو ٢٠١١ أي فور الاتفاق في الجامعة العربية على تعيين الدكتور نبيل العربي أمينًا عامًا لها. وجرى نشر المقال في الأول من يونيو ٢٠١١. وعشية صباح النشر اتصل بي على الهاتف المحمول من رقم خاص الدكتور «الفقي» معاتبًا (!).

و اثنتين على الحياد. أي بنسبة ٥٥ في المائة .و قد تركزت بوضوح بين أصحاب الأعمدة (٧ مرات) وذوي المقالات الدورية (٣ مرات) . أما المعارضة وبنسبة ٣٦ في المائة فقد وجدت حظها بالأساس عند كتاب بلا أعمدة أو مساحات ثابتة (٤ مرات) . واستكمل المعارضون حصتهم بثلاثة أعمدة لكاتب واحد من بين مديري التحرير. وهو ما يدعو إلى تأمل استمرار سيطرة كتاب نظام «مبارك» على مساحات الرأي في صحافتنا ، وبالتالي فرصهم الأوفر في تشكيل الرأي العام .

أما عن المادة الإخبارية فيلفت الانتباه أن أيا منها لم يقدم تغطية متوازنة محايدة تعرض وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين معا ،وذلك باستثناء خبر محدود الكلمات ينوه عن سؤال راديو « الأهرام » : هل مصطفي الفقي هو المرشح المناسب ؟ . ومن دون أن نعرف بعدها نتيجة الإجابة على السؤال. وعلى أية حال فقد حصدت المادة الإخبارية المؤيدة ١٢ مرة من إجمالي ١٦ مرة وبنسبة ٧٥ في المائة .و تضمنت مواد مسهبة تحتل مساحات نشر بارزة وممتازة مقارنة بثلاثة مواد معارضة فقط في مساحات هامشية ومنزوية . ولقد كان لافتا أن موضوعا إخباريا أطل في الصفحة الثالثة في ١٨ إبريل بعد يوم واحد من نشر أول مادة رأي معارضة . وهو تصريحات لـ « الفقي » يرد فيها على معارضي ترشيحه من دون الإشارة إلى أين قال هذا الكلام ومتى والى من ؟!.

صحيح يعود لثورة ٢٥ يناير الفضل بالأصل في أن يجد معارضو خطوة مثل ترشيح «الفقي » مكانا تحت الشمس ومساحة نشر في « الأهرام » .وفي ذلك ما يفيد بأن شيئا يتغير في هذه الجريدة . لكن في نتائج تحليل المضمون أكثر من دلالة سياسية ومهنية تستحق الدراسة والانتباه.

(١٦)

صفحة رأي مختلفة لأقل من شهر واحد

اليوم تولد صفحة رأي جديدة في الصحافة المصرية . صفحة نأمل أن تكون مختلفة ومتميزة. وألا تكون مجرد رقم يضاف إلى أرقام ،وورقة تضاف إلى أوراق . ولأنه من حقك عزيزي القارئ أن تعرف ، فإننا نكتب لك عن سياسة تحرير الصفحة الجديدة لتكون هذه السطور عقدا مشهرا بيننا وبينك وبين الكاتب .

وبداية فإن هذه الصفحة ما كان لها أن تصدر وترى الشمس إلا بفضل ثورة ٢٥ يناير ودماء شهدائها وتضحيات ثوراها . وما كان لها أن تجد من يحتضنها إلا صحيفة امتلكت شجاعة الاعتذار من دون لبس للقارئ عن تضليل متعمد جرى ارتكابه على صفحاتها (كما جاء في بيان أسرة تحرير الأهرام المسائي بعدد الأول من إبريل ٢٠١١).

(*)هذه هي إفتتاحية صفحة الرأي التي توليت مسئوليتها في جريدة«الأهرام المسائي » . وقد نشرت في ١٤ يونيو ٢٠١١ تحت عنوان : « ميثاق وعهد الرأي والرأي الآخر ..من حقك أن تعرف ..و من حقك أن تعبر عن رأيك». ولقد جاهدت الصفحة للإلتزام بما وعدت . ولنا على ما يبدو لم تستمر لأكثر من شهر واحد ، إنتهى بنشر إفتتاحية للجريدة داخل حيز الصفحة تحذر من أفكار أقصي اليمين وأقصي اليسار . وهكذا إنتهي العقد المعنوي بيني وبين رئيس تحرير الأهرام المسائي والقائم على مراعاة طبيعة الصفحة وعدم التدخل في مادتها . وقد ترافقت أحداث مسرح البالون وفض إعتصام التحرير بالقوة المسلحة مع التدخل في الصفحة وإغلاقها ، بعد أن إجتهدت للإنفتاح على مختلف التيارات والأجيال في المجتمع . فكتب فيها عى سبيل المثال لا الحصر : أحمد ماهر مؤسس حركة «٦ إبريل » و« على عبد الفتاح» القيادي بجماعة « الأخوان المسلمين.» و القيادي الجهادي السابق الدكتور «كمال حبيب » والقيادي اليساري « أحمد بهاء شعبان » ورئيس حزب العمل الإسلامي « مجدي أحمد حسين» . كذا خبير البترول الشهير « عمرو حمودة » و«هاني الحسيني» من حركة « ٩ مارس » والطبيبة « مني مينا » منسقة « أطباء بلا حقوق » و الطبيب« طارق الغزالي حرب » .وحرصت « الرأي والرأي الآخر » على تناول القضايا الساخنة في حينها مع أتاحة الفرصة للآراء المختلفة بشأنها في أن تتجاور معا في صفحة واحدة وبمساحة متساوية..

وفي الاعتذار وعد بالصدق و أمل في التغيير.

وهذه الصفحة تصدر في زمن يتطلع فيه الوطن لمستقبل لم تتحدد معالمه ، بينما الماضي مع قوانينه ورجاله يسكن العديد من المؤسسات بل والنفوس، ويجاهد ليشد حركة التاريخ إلى الخلف. ومع ذلك فالزمن والوطن في مسيس الحاجة لكل كلمة صادقة و رأي حر وفكر مستنير واجتهاد جرئ.

وميثاق هذه الصفحة أو سياستها التحريرية تنطلق من نقد حال صفحات الرأي المتاحة للقارئ المصري. ولهذا وذاك فإن الصفحة التي اخترنا لها عنوان « الرأي والرأي الآخر» هي بالأساس ملك للمجتمع بكل مكوناته وأطيافه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. تسعى لأن يتجاور فوق مساحتها المحدودة والمعدودة بالسنتيمترات الجميع في حوار مجتمعي راق وفي حرية بلا ضفاف. و تهدف بذلك إلى إنهاء احتكار اتجاه أو جماعة أو شلة أو صحبة لمساحات الرأي ، حتى لو تدثر هذا الإحتكار بإدعاء الحكمة و احتراف الكتابة. فلقد أسقطت ثورة ٢٥ يناير كافة الأقنعة العلمية والبحثية والإستراتيجية والنجومية المدعاة عن محتكري مساحات رأي افتقدوا الصدق العلمي بل و الإنساني ، وأعماهم غرور الاحتكار عن رؤية واقع الوطن والناس وعن استشراف أن التغيير قادم إلى بلادنا لا محالة . ولم يكن هذا الاحتكار إلا قرين احتكار عرفته البلاد في السياسة والاقتصاد . و أسوأ أنواع الاحتكار هو احتكار الرأي كما قال بحق كاتبنا الراحل الأستاذ « كامل زهيري» .

.. ولكن ما الذي يعنيه كسر احتكار الرأي في صفحة جديدة تصدر هنا وفي مصر وفي صيف عام ٢٠١١ ؟

ببساطة هذه الصفحة لن تمنح أحدا كان «أبعادية نشر» يقتطعها لنفسه مساحة ثابتة أسبوعيا أو يوميا . وسواء أكان هذا الاستقطاع بسلطة المنصب والنفوذ في المؤسسة الصحفية أو جهاز الدولة أو في الحياة العامة .

وببساطة هذه الصفحة تضع (المقال / الموضوع) قبل (الشخص / الكاتب) . وأولوية النشر ستكون للفكرة و المعالجة بصرف النظر عن الشهرة والسلطة والألقاب .

وببساطة هذه الصفحة ملك لكل من يجد لديه القدرة والاستعداد في هذا الوطن على تقديم فكرة ورأي. ومساحاتها ليست ملكا لأصحاب البيت من كتاب وصحفيين عاملين في

الجريدة والمؤسسة ، بما في ذلك المشرف عليها . وهو يتعهد أمامكم الآن ألا يطل مرة أخرى هنا إلا عندما تستدعى ضرورة ملحة في مخاطبة القارئ بشأن سياسة تحرير الصفحة .

و ببساطة أيضا هذه الصفحة مفتوحة أمام كل قضايا المجتمع ولاتقتصر على السياسة بمعناها المباشر الضيق . وتفتح ذراعيها لمساهمات الرأي والفكر من كافة ربوع مصر ساعية إلى كسر احتكار نخبة الدولة المركزية في القاهرة .ولعل النجاح الأكبر لها في أن تقدم للرأي العام كتابا جددا في شتى المجالات و الاهتمامات ومن الصعيد و سيناء و الريف قبل القاهرة .

ولأن سياسة هذه الصفحة تؤمن بأن كتابة الرأي ليست امتيازا لأرستقراطية مدعية تجنى العطايا و المكافآت نظير تواضعها في مخاطبة عوام القراء ، فإنها ـ وعلى قاعدة المساواة بين كل من يكتب إليها ـ لا تمنح أحدا كان أي مقابل مالي . ولعلنا جميعا ندرك أن كتابة الرأي في هذا الزمن من تاريخ الوطن عمل لا يتصور إلا أن يكون تطوعيا خالصا لوجه المجتمع والمستقبل.

ولأن الحرية هى روح الكتابة . فإننا نعد بالعمل على ضمان أقصى هامش ممكن الآن في الصحافة المصرية قومية كانت أو حزبية أو خاصة (صحف رجال أعمال) . ونرحب بكل مساهمة جريئة . ونعتقد بأنه لا سلطة في هذا البلد فوق النقد الموضوعي ، وأن من صالح كل سلطة أن تخضع للنقد. و نؤمن بأنه لا محظور سوى الخروج على آداب الحوار و قوانين النشر التي تجرم السب والقذف. ولا محظور أيضا إلا الانزلاق إلى الأمور الشخصية وممارسة الدعاية الفجة أو الكتابة لأغراض المصالح الذاتية . نقول أقصى هامش ممكن ولا نقول:« حرية تكفي ألف صحيفة » و « حرية بلا سقف»وغيرها من الوعود والإدعاءات التي خدعت بها صحف قراءها في عهد «مبارك » لسنوات وسنوات .

وتلتزم هذه الصفحة أمام الكاتب والقارئ بإعادة الاعتبار لتقاليد افتقدتها للأسف معظم صفحات الرأي في صحافتنا . تلتزم باحترام النص . فلا حذف لكلمة واحدة بدون استئذان الكاتب .وبالطبع لا تعديل مطلقا لأي كلمة. وتلتزم أيضا باحترام كاتب النص ، فتعتذر له خلال أسبوع واحد في حال تعذر فرص النشر .

ولأن هذه الصفحة تسعى لإحياء تقاليد العمل الجماعي والنقد الذاتي ولأنها كما قلنا

من للمجتمع وله ، فإنها تعكف حاليا على تشكيل هيئة مستشارين لها . تجتمع كل ثلاثة أشهر لتقيم وتنقد الأداء ، وتشارك في اقتراح أجندة قضايا الحوار للأشهر الثلاثة التالية . وتراعي الصفحة في اختيار هيئة مستشاريها ضمان تنوع وتعدد الاتجاهات والأجيال والخبرات .

ما تطمح إليه هذه الصفحة هو المساهمة ـ ولو بالنذر اليسير ـ في استعادة مكانة «الأهرام» ودورها التاريخي في صناعة الرأي العام و كمنارة مصرية في الصحافة والثقافة العربية .فهذا البلد لا ينقصه الكتاب والخبرات والمبدعين وأصحاب الرأي ، لكن كان ينقصه الحرية وتقبل التنوع والتعدد و الرأي الآخر وإعلاء شأن ما هو عام وموضوعي على ما هو شخصي وخاص .

هذا هو عهد الصفحة مع القارئ والكاتب . فمن حقك أن تعرف .. ومن حقك أن تعبر عن رأيك.

(١٧)

«الأهرام» تمرد في الثكنة

(الجزء الرابع)

سألني أكثر من زميل مهنة و من صحف مختلفة وبغرض النشر : ما لذي يجرى في الأهرام ؟..

اعتذرت عن عدم الإجابة لسببين اثنين :

الأول .. لأنني قلت ونذر الأزمة الداخلية تتصاعد في اجتماع عام لعدد من محرري «الأهرام» بحضور رئيسي مجلس الإدارة والتحرير قبل نحو أسبوع من مهزلة ١٤ / ١٥ يناير ٢٠١٢ أنني تيقنت أن التغيير من داخل المؤسسة والصحيفة شبه مستحيل وأن «الأهرام» لن يتغير إلا بدفع من خارجه . وقلت أيضا أن مصر حتما ستتغير .ولدينا محطة ٢٥ يناير المقبل (٢٠١٢) وأن «الأهرام» سيتغير حتما بتغير البلد . قلت كلمتي وانصرفت لأنني وصلت إلى نتيجة مفادها أن الغالبية إما فاسدة أو صامته لها حسابات خاصة ضيقة من مزايا ومغانم ومناصب وتعيين الأنجال و الأقارب والبلديات وعلى طريقة التوريث الذي ثار عليه الشعب . ولأنني تبينت حجم الخراب المهني بل والإنساني الناجم عن عقود من التربية على الامتثال والطاعة والخوف و صناعة « الصحفي الطيع المطيع » منذ سنوات الأستاذ «هيكل» .وقد لحق بها نحو أربعين عاما تفشى في معظمها الفساد والإفساد الكبير ، وبما في ذلك عمل الصحفيين بالإعلانات و عند المصادر المؤثرة ، وعلى نحو يقوض استقلالية الصحفي و الصحافة. وهي روح هذه المهنة .

الثاني .. أن كافة الصحف تقريبا تعاني من الآفات التي تضرب «الأهرام» ، بما في

(*)نشرت هذا المقال في موقع « البديل » الإلكتروني بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان « ما الذي يجرى في الأهرام ؟: خمسة نصوص كاشفة في تفسير ١٥ يناير » . وقد جرى نشر ثلاثة من النصوص المشار إليها في المقال في الصفحات السابقة . وننشر النصين الرابع والخامس في الصفحات التالية.

ذلك الصحف المطبوعة الكبيرة الجديدة التي سألني مندوبوها .وهي بالأصل صحف جرى منح تراخيصها ومناصب رؤساء تحريرها بعناية أمنية فائقة ، و بما في ذلك صحف رجال أعمال رأسمالية المحاسيب المسماة زورا بـ « المستقلة ». وهنا ربما كان لدينا استثناء مثال هو الزميل الأستاذ «عبد الحليم قنديل» برئاسته لتحرير جريدة « صوت الأمة » وإن لم تخل إدارة الرجل وسياسة تحريره من أمراض عديدة في الصحافة المصرية . ولذا فقد اخترت النشر في موقع « البديل » الالكتروني حيث تفضل مشكورا باستضافة كتاباتي في نقد أحوال الصحافة و «الأهرام» منذ ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

و إخلاصا للسبب الأول لن أستهلك الكثير من الوقت في الكتابة عما جرى يومي ١٤ و ١٥ يناير ٢٠١١ والطريق إلى هذه الأزمة الداخلية . فقط سأكتفي بأن أرفق مجموعة نصوص كاشفة مع الإشارة سريعا للنقاط محددة :

١ ـ يقينا فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم يقدم على تغيير أي قيادة في مؤسسة «الأهرام» أو أي من الصحف القومية إلا بعد نحو خمسين يوما كاملة من تخلي رئيسه (مبارك) عن السلطة في ١١ فبراير ٢٠١١ . ويقينا أن حركة التغييرات الأوسع في نهاية مارس ٢٠١١ لم تشمل إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز عشرة في المائة من قيادات الصحافة القومية على مستوى رئيس مجلس إدارة وتحرير . وفي حالة «الأهرام » على سبيل المثال فإن هذه الحركة لم تشمل حينها إلا ثلاثة (رئيس مجلس إدارة واثنان من رؤساء التحرير) فيما جرى الإبقاء على ما يزيد على ١٥ رئيس تحرير مطبوعة بالمؤسسة. وتاليا اتضح محدودية التغيير في القيادات التحريرية والإدارية دون هذا المستوى .ويقينا فإن المجلس العسكري وحكوماته المتعاقبة لم تقدم على مدى عام كامل على الدفع إلى تغيير القوانين الحاكمة لعمل المؤسسات الصحفية القومية أو لوائحها (أن وجدت هذه اللوائح أو نفذت أصلا هي ومواد القانون الأكثر رشادة وموضوعية) . كما لم تتم محاسبة أي من المسئولين عن الفساد السياسي المهني والمالي والإداري بها .

٢ ـ بعد أيام معدودة من تغييرات نهاية مارس دفع المجلس العسكري الحاكم بملاحق إعلانية مدفوعة الثمن إلى كبريات المؤسسات الصحفية القومية تتصدرها صور قادته (تقدر قيمة كل منها بمليون جنيه) .ولا أدري تحت أي بند وضعت هذه الإعلانات الدعائية السياسية في ميزانية وزارة الدفاع ؟. لكن ما أعلمه جيدا أن التغيير في القيادات الصحفية كان يتم بقرار من مجلس الوزراء بوصفه مفوضا باختصاصات

مجلسي الشورى والأعلى للصحافة في الإعلان الدستورى المؤقت . لكن لاحقا أخذ المشير «حسين طنطاوي» بوصفه رئيسا للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر قرارات تعيين القيادات الصحفية بصفته وبنفسه .و كما هو عليه الحال في قرار تعيين رئيس مجلس إدارة الأهرام الجديد في مطلع نوفمبر ٢٠١١ . وقد جرى نشر القرار في الصحيفة بصيغة « وافق المشير .. على تعيين ..». وليس هذا هو المطعن الوحيد على هذا القرار . بل المطعن الأخطر يتعلق بالمضمون السياسي له.إذ لم يكن متصورا تعيين عضو لجنة سياسات بحزب «مبارك» ونجله و مستشار سابق لوزير مالية هارب و لرجل أعمال مسجون على رأس أكبر مؤسسة صحفية قومية في حركة تغييرات نهاية مارس ٢٠١١ . وهكذا فإن ما لم يكن ممكنا بعد نحو شهرين من الثورة أصبح ممكنا بعدها بنحو تسعة أشهر ، ومع تتابع مجازر أجهزة الأمن والعسكر ضد المدنين في الميادين والشوراع . وبالنسبة للأهرام تحديدا فإن تعيين قيادة على هذا النحو وبهذه الملابسات حملت معها ـ في ظني ـ رسالة من ضوء أخضر لكل ما في هذه المؤسسة من قوى الثورة المضادة(*).

٣ـ يقينا لدينا أول رئيس تحرير للأهرام جاء بعد ثورة يناير ٢٠١١ أحجم عن و أخفق في التغيير ووالى جنرالات «مبارك» على حساب المهنية وحق القراء . لكنه تعرض لتهجم على مكتبه وعلى شخصه يوم ١٥ يناير ٢٠١٢ . وجرى إجباره على البقاء في منزله و قبلها توقيع ورقة بخط اليد (معلقة في الدور الرابع بالمبنى القديم) يلغى فيها قراره بتغيير في قيادات أقسام الأهرام اليومي أصدره قبل يوم واحد . وهو ما لم يحدث مع سابقه المحسوب تماما على نظام «مبارك» . وفي كل ذلك ما يدعو للأسف والأسى والاستنكار. (حتى من جانب شخص مثلي تعرض لتضيق في النشر و منع العديد من المقالات منذ الأسبوع الأول لرئاسته و نهاية بقرار أعجوبة غير مسبوق بالمنع التام في ١٩ نوفمبر ٢٠١١) .

٤ ـ لم أطلع كاملا على حركة القيادات التي سبقت وقائع يوم ١٥ يناير ٢٠١٢ المؤسفة . لكن يقينا أن هذه الحركة ـ بصرف النظر عن أسماء واتجاهات الحركة ـ جاءت متأخرة جدا وبعد نحو ثمانية أشهر من تسلم رئيس التحرير منصبه . فقد أبقى الرجل على نفس رجال سابقيه المحسوبين تماما على نظام «مبارك» وأسرته وأجهزة أمنه يتحكمون في عجلة العمل .

(*)لا تستهدف هذه الفقرة أية إساءة شخصية للزميل الأستاذ عبد الفتاح الجبالي ، فبيني وبينه الكثير من الود منذ عقد الثمانينيات . لكن هذا النقد موجه لقرار سياسي اتخذه المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وأبقى على نفس كتاب الأعمدة والمقالات منتظمة النشر فاقدي المصداقية عند القراء من داخل المؤسسة وخارجها ،وباستثناءات جد محدودة. وباستقراء الملامح الرئيسية لحركة تغييرات ١٤ يناير ٢٠١٢ يتبين أنها لم تلحق ضررا بالمفاتيح الرئيسية المتسببة في سوء سمعة الجريدة و انهيارها مهنيا . ولعل ما تسبب في موقعة ١٥ يناير أن الصف الثاني لأطفال النظام المدللين لم يحصلوا على ما توقعوه من مغانم . فضلا عن أن شخصا بعينه يقبض على السلطة الحقيقية في الجريدة منذ نهاية عهد رئيس التحرير السابق و يشتهر بأنه كان يخدم في مكتب « كمال الشاذلي » أحد أركان نظام «مبارك» وجد اللحظة مناسبة لإزاحة «رئيس التحرير ».

٥ ـ الأمر لا يتوقف فقط عند تأخر حركة التغيير ومحدوديتها . والأهم هنا أنها جاءت بنفس الأسلوب القديم من افتقاد لأي منطق أو معايير موضوعية و غياب أي تصور معلن لتغيير سياسة التحرير . وهنا تكمن أهمية النصوص المرفقة . فكلها جرى إهدارها نصا وروحا. بل وللأسف خيانتها من زملاء حسبوا يوما على حركة التغيير في هذه المؤسسة. و في ظني فإن اجتماع ٣ إبريل ٢٠١١ كان حاسما في حكاية فشل التغيير في الأهرام . حينها كنت قد بادرت شخصيا بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع لمناقشة وضع سياسة تحرير مكتوبة للأهرام (بمثابة دستور عمل وميثاق لأخلاق المهنة) وبهدف عقد مصالحة تاريخية بينه وبين القارئ بعد الثورة . ولقد طرحت الدعوة على خلفية عرض السيد رئيس التحرير بعد تسلمه منصبه بيوم واحد على شخصي تحمل مسئولية تحريرية . و حيث كانت إجابتي على العرض بالعبارة التالية نصا :« الأهرام ليس به سياسة تحرير مكتوبة .. لنضع هذه السياسة أولا .. وبعدها يجرى اختيار الأقدر والأكفأ على تنفيذ هذه السياسة في كل منصب قيادي .. وقد أكون وقتها أنا أو غيري». لكن عندما انعقد الاجتماع جرى حشد القوى المناوئة للتغيير . والأخطر أنه اتضح تنكر رئيس التحرير لكل ما جاء به إلى موقعه (كما يتضح في النص المعنون بـ : هل نتفاءل؟) . وعندما جرى وضع الأوراق التي اجتهد زملاء في كتابتها مقترحين خطوطا لسياسة تحرير جديدة أزاحها جانبا وأخرج من جيبه ورقة أعلن اكتفائه بها . وهي لصفحة فيس بوك شباب صحفيي الأهرام»،و التي اصطنعها رئيس التحرير السابق له وأعلن عنها باحتفاء في الصفحة الثانية للجريدة يوم ١٩ مارس ٢٠١١ كي تصبح بديلا يشويش على حركة التغيير الجماعية التي وضعت العديد من الوثائق و أقدمت على تنظيم أول انتخابات لرئيس تحرير ، وذلك بصرف النظر عن طريقة الانتخاب التي اختلقت حينها معها وعن كيفية إداراتها. ومن المؤشرات المنبئة بما جرى لاحقا في «الأهرام» أن رئيس التحرير الجديد

عرض نص بيان « اعتذار وتوضيح من صحفيي الأهرام » على نحو يمنح خصوم التغيير فرصة منعه من النشر في الجريدة . مع أن النشر ببساطة بمثابة حق للتعبير عن رأي نحو ٢٨٥ صحفيا كما أن النص في ذاته يمنح فرصة لإعلان نية جماعية للقراء بالعمل على القطيعة مع ما مضى .

٦ ـ في هذا الاجتماع ـ الذي أظنه كان حاسما في مصير التغيير في الأهرام ـ صمت كل من كانوا حولي من دعاة التغيير في شهري فبراير ومارس ٢٠١١ ، بما في ذلك الأقربون . ووجدتني وحدي .وقد طال بهم الصمت وما زالوا حتى إزاء انتهاك أبسط الحقوق المهنية للقراء وللزملاء . ولقد تبيت لاحقا أن هؤلاء الصامتين أنفسهم كانوا من بين من تصدروا قائمة حركة الترقيات (المجهضة) في ١٤ يناير ٢٠١٢ .

وهكذا استمر «الأهرام» بلا سياسة تحرير مكتوبة (دستور عمل وميثاق أخلاقيات مهنة و التزام مع الزملاء والقراء) . و أستمر « الأهرام » على حاله يديره ذات الأشخاص وبنفس أساليب عهد «مبارك » . وهكذا فشل أول رئيس تحرير له بعد الثورة في تغيير أدائه التحريري ، و حتى عندما حاول متأخرا «توسيع النخبة » أي عضوية « نادي سلطة القرار التحريري » فشل وتعرض للإهانة .

للأسف ما يجري ليس خلافا على سياسات تحرير ولا بشأن الموقف من عمل الصحفيين بالإعلان أو غيرها من جرائم العدوان على أبجديات المهنة وأخلاقياتها . أهين الرجل إهانة غير مسبوقة . وهذا أمر يدعو للأسف حتى لو كان هو المتسبب الأول عما وصلت إليه الأمور وعن إهدار فرصة التغيير مع أن الطريق وقتها كان واضحا تعززه رغبة الشارع والقراء العارمة في أن ترى أهراما آخر .

لم يعتذر « الأهرام » اعتذارا صادقا وواضحا عن ماض بائس ومسئ . وحتى غالبية من كانوا يسعون لتغييره من داخله في فبراير ومارس ٢٠١١ ضحوا بفرصة التغيير على مذبح الطموح في الشراكة مع ما كان . وضحوا بكل ما وضعنا من وثائق جماعية واختاروا المناصب وامتيازاتها والطمع في الوجاهة الفارغة و الذهاب والعودة في سيارات المؤسسة .

ولأن الواقع شديد البؤس في هذه المؤسسة كغيرها من مؤسسات لم يمسها أي تغيير حقيقي ، فإن من يسعى لمستقبل أفضل لأقدم جريدة في مصر مازالت على قيد الحياة عليه أن ينزل إلى ميدان التحرير وكل الميادين في ٢٥ يناير ٢٠١٢ للانخراط في أكبر حركة جماهيرية لاستكمال الثورة . ولأن «الأهرام» لا يمكن أن يتغير من داخله.

(١٧- أ)

ورقة نقاش حول سياسة تحرير جديدة

سياسة تحرير جديدة للأهرام اليومي

لماذا .. وكيف .. و مقترحات تحريرية وتنظيمية

أولا .. لماذا ؟

يحتاج «الأهرام» إلى سياسة تحرير تنطلق في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخه وتاريخ البلاد وحتى وضع دستور جديد وقوانين صحافة جديدة تعيد تنظم شؤون المؤسسات الصحفية القومية . و ثمة فرصة تاريخية أمام «الأهرام» لوضع هذه السياسة . فالأمر لا يتوقف فقط على أن لدينا رئيس تحرير جديدًا نثق في مهنيته .وقد جاء استجابة لتجربة أول انتخابات لهذا المنصب في حياة الجريدة والمؤسسة . بل هناك طلب على تغيير سياسة الأهرام بين قرائه والشعب و صحفييه وجموع العاملين به بفضل رياح ثورة ٢٥ يناير . ولعل من أبرز مظاهر هذا الطلب داخل الجريدة والمؤسسة تنامي النقد الذاتي العلني الفردي والجماعي رغبة في « أهرام » جديد. و يتعزز هذا الطلب بما لمسناه من تدهور ترتيب «الأهرام» في سوق النشر الصحفي وتقدم صحف خاصة جديدة.

لكن هذا التدهور ـ في الظن ـ رهن بمرحلة يأفل نجمها . فالصحافة المصرية كغيرها من أوجه الحياة في مطر و المنطقة على أعتاب تحولات كبرى . ولقد تفاءلت عندما استمعت من أساتذة من كلية إعلام جامعة القاهرة ما يؤيد توقعات بأن المستقبل سيكون للصحافة القومية لو أحسن إصلاحها و إدارتها ،وذلك في ظل القيود

(*)نشرت هذا المقال في موقع « البديل » الألكتروني بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٢ تحت عنوان « ماالذي يجرى في الأهرام ؟: خمسة نصوص كاشفة في تفسير ١٥ يناير » . وقد جرى نشر ثلاثة من النصوص المشار إليها في المقال في الصفحات السابقة . وننشر النصين الرابع والخامس في الصفحات التالية.

والمشكلات التي ولدت بها الصحافة الخاصة (صحافة رجال الأعمال) ، فضلا عن الميراث السلبي للصحافة الحزبية.

وفي كل الأحوال ، فإن المستقبل الذي ينتظر الصحافة القومية رهن بتطوير الممارسة الديمقراطية والمهنية داخلها و بانفتاحها على المجتمع بكل مكوناته وكذا على الوطن العربي و العالم بمناهج و عيون جديدة .

ثانيا .. كيف ؟

- أقترح معالجة السياسة التحريرية الجديدة للأهرام على مستويين زمنيين :

الأول .. فوري وعاجل .

والثاني .. انطلاقه في الأول من مايو ٢٠١١.

الشق الأول أظن أن رئيس التحرير بدأ في معالجته بقرارات سريعة منذ اليوم الأول لتوليه مسئولية موقعه . وأعتقد أنه قد يجد في هذا الاجتماع من الأفكار والمقترحات ما يستحق التنفيذ عاجلا يحدوه ما وعد به في مقال « تحت القسم » من التزام بالمهنية و القارئ و الوطن (بتاريخ ١ إبريل ٢٠١١).

أما الشق الثاني ..لكي نضع سياسة تحرير جديدة ومكتوبة لصحيفة «الأهرام» بتاريخها العريق وأسمها المرموق ، يجب أن نجهز أدوات وضع هذه السياسة . و أقترح أن تكون على النحو التالي :

ـ الإطلاع على السياسات المكتوبة لكبرى الصحف العالمية، والانتهاء إلى صياغة ورقة موجزة لنقل الخبرات. ويمكن الاستعانة هنا بزملاء في « الويكلي» و «الإبدو» (الإصداران الأسبوعيان لمؤسسة الأهرام بالإنجليزية والفرنسية).

ـ دراسة نقاط القوة والضعف لست صحف منافسة على وجه التحديد : المصري اليوم و الشروق و الأخبار في السوق المحلية و الحياة و الشرق الأوسط و القدس العربي في السوق الخارجية. والانتهاء من صياغة ورقة موجزة بكيفية معالجة هذه المنافسة تحريريا لصالح الأهرام .

ـ الاستفادة من الوحدة الخاصة ببحوث الرأي العام في مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لوضع ورقة حول اتجاهات القراء. ويمكن تكليف الوحدة بانجاز دراسة

عاجلة عن هذه الاتجاهات بعد ثورة ٢٥ يناير.

ـ بعد الاطلاع على الثلاث أوراق السابقة يقوم كل قسم بالجريدة بمناقشة ووضع خطوط سياسته التحريرية .

ـ تتولى مجموعة عمل صياغة مشروع السياسة التحريرية الجديدة للجريدة.

ـ يعرض مشروع السياسة التحريرية الجديدة للأهرام على مجموعة من خبراء و أساتذة الصحافة .وتبرز هنا فكرة إنشاء هيئة استشارية دائمة لسياسة تحرير «الأهرام» ، تضم متخصصين ومفكرين من كافة الاتجاهات فضلا عن ممثلين لشباب الثورة من ذوي الأدمغة.و يقترح أن يتولى رئاسته هذه الهيئة شخصية ذات ثقل معنوي كالأستاذ «محمد حسنين هيكل» . و يمكن أن تعقد الهيئة الاستشارية لقاءا مع رئيس ومجلس التحرير كل شهرين أو ثلاثة أشهر لمتابعة وتقييم وتطوير السياسة التحريرية ومعالجة ما يبرز من مشكلات .

ثالثا .. مقترحات

١ ـ تحريرية:

ـ «الأهرام» جريدة قومية مستقلة ولاؤها للقارئ المصري والعربي وللوطن والمهنة . وتهدف بفضل رياح ثورة ٢٥ يناير إلى أن تصبح جسرا بين الشعب وثواره و بين سلطات الدولة المختلفة وهي في مرحلة إعادة البناء .كما تهدف إلى المساهمة في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة .وتدرك «الأهرام» دورها المجتمعي و السياسي والثقافي و أهمية أن تصبح ساحة حوار حر بين مختلف الاتجاهات والرؤي ، و بخاصة الجديدة والشابة .

ـ الفصل بين الخبر والرأي .. والإعلان و التحرير ..و الالتزام بميثاق الشرف الصحفي.

ـ تمارس الجريدة النقد الموضوعي وعلى أوسع نطاق لكافة السياسات والسلطات والهيئات ، من دون الانزلاق إلى الشخصنة أو مخالفة القانون أو تجاوز لآداب النشر .

ـ بناء علاقات مهنية محترمة مع قوي المجتمع الجديدة وبخاصة شباب الثورة بمختلف اتجاهاتهم ، فضلا عن مؤسسات الدولة الرسمية و الأهلية. وفي هذا الإطار

يمكن عقد سلسلة ندوات بالمؤسسة لمختلف اتجاهات شباب الثورة لتعريف القراء على خلفياتهم وخبراتهم ومواقفهم وتصوراتهم للمستقبل. وكذا يمكن تخصيص محررين لتغطية أخبار هؤلاء الشباب . وتوجيه المراسلين بالمحافظات إلى بناء العلاقات المهنية نفسها.

ـ تنوع الاتجاهات في صفحات الرأي دون استبعاد أو إقصاء ، والانفتاح على نخبة المجتمع ومتخصصيه وأصحاب الأفكار المبتكرة في كل المجالات و الميادين مصريا وعربيا ومراجعة الأعمدة والمساحات المخصصة لكتاب الرأي من داخل «الأهرام» وخارجه بما يتماشي مع الثورة ومعيار إعلاء الموضوعي على الشخصي، وإثارة القضايا الحيوية وطرحها على بساط الرأي من زوايا متعددة .

ـ الاهتمام بدرجة أكبر بالحياة خارج القاهرة لمعالجة مشكلة المركزية في بلد كمصر . وقد يصبح الأهرام يوما ما منفتحا على أفكار مؤسسية جديدة مثل إطلاق طبعات إقليمية بمطابعها وشبكات توزيعها وهيئات تحريرها في كل من الإسكندرية و الصعيد (أسيوط) و الوجه البحري (طنطا أو المنصورة) و القناة (الإسماعيلية).

ـ إعمال حق الرد و الاعتراف بالأخطاء و تصحيحها.

ـ العودة إلى مراجعة بروفات الصحيفة معلوماتيا إلى جانب تفعيل المراجعة اللغوية.

ـ إعادة النظر في سياسة توزيع مراسلي «الأهرام» بالخارج على نحو يتناسب مع ثورة ٢٥ يناير وتأثيراتها على الصعيد العربي . وهنا يمكن اعتماد مراسلين محترفين في كل من تونس و ليبيا و سوريا و الجزائر و البحرين و الأردن. مع توجيه المراسل في تونس إلى نقل خبرات بناء الدولة بعد الثورة. كما يقترح إعادة النظر في طريقة اختيار المراسلين من محرري الجريدة بحيث تتولى لجنة مختصة المفاضلة بين المرشحين وفق مؤهلاتهم للاضطلاع بكفاءة بمهمة المراسلة في هذا البلد أو ذلك .

ـ الاهتمام بإصدار الطبعة الأولى و توزيعها قبل الصحف الأخرى.

ـ بناء علاقة جديدة بين كل من مركز الدراسات والمطبوعات المتخصصة كالسياسة الدولية و مختارات إسرائيلية ومختارات إيرانية . وغير خاف أن «الأهرام» كغيره من الصحف المصرية أصبح يعاني من غياب تحليل الشئون الغربية والأفريقية

والدولية .وهنا يتعين التنويه إلى أننا فقدنا أعلاما في هذا التحليل كالراحل الأستاذ « محمد سيد أحمد» . كما غاب عن صفحاته متخصص في الشئون الأفريقية كالدكتور «عبد الملك عودة» أطال الله عمره.كما يمكن تطوير وحدة قياس الرأي العام بالمركز وتوجيهها كي تولي المزيد من الاهتمام لدراسة قراء «الأهرام» وربط هذه الوحدة بقسم التحقيقات المحلية بصيغة تعاون قد تشمل حضور أحد أعضاء الوحدة لاجتماعات القسم .

ـ يمكن الاستعانة بعضو من قسم المعلومات للمشاركة في اجتماعات أقسام الأخبار و التحقيقات المحلية و الاقتصاد ، وذلك للاستفادة من خبرته وتوظيفها في تهيئة قاعدة معلومات للقضايا المطروحة.

ـ إقامة قسم أو وحدة متخصصة في الرسوم والأشكال الإيضاحية من خرائط وجداول بيانات . ويعمل هذا القسم أو الوحدة يوميا بالتنسيق مع مجلس التحرير.ويمكن الاستعانة بمتخصص من أحد أقسام الجغرافيا بالجامعات المصرية .

ـ دراسة استحداث صفحات متخصصة لقطاعات كالعمال و طلاب الجامعات والفلاحين وموظفي الدولة ، تعالج قضاياهم وهمومهم و تفسح المجال لطرح أفكارهم واتجاهاتهم المتعلقة.

ـ دراسة تخصيص صفحة كاملة للمرأة وأخري للطفل تتناول بمنهج جديد القضايا النوعية الخاصة بهاتين الفئتين.

ـ الصفحات الثقافية تحتاج إلى إعادة تنظيم و تطوير . وهناك مقترحات بصفحة ثقافية يومية . وأضيف إلى ذلك اقتراحا باستحداث صفحتين ثقافيتين جديدتين . الأولى تختص باتجاهات الثقافة في الوطن العربي و الأخرى بهذه الاتجاهات في العالم ، كي يصبح «الأهرام» نافذة قرائه على الثقافتين العربية والعالمية مثلما يتعين أن يكون مرآة للثقافة المصرية . وهنا يمكن الاستعانة في الإشراف على هاتين الصفحتين بمتخصصين منفتحين على الثقافات من خارج المؤسسة أمثال الدكتور «صبري حافظ»و الدكتورة «سامية محرز »و الدكتورة «رضوى عاشور»والأستاذ «طلعت الشايب» وغيرهم .

ـ تطوير قسم المتابعة بأن يضاف إليه اختصاص متابعة شبكة الإنترنت من مواقع

ويلوجات وفيس بوك وتويتر ، وإمداد الأقسام الأخرى بما يمكن الاستفادة منه ومعالجته وتطويره إخباريا.

ـ التقدم ضمن خطة السياسة التحريرية الجديدة في الأول من مايو ٢٠١١ بشكل إخراجي جديد لصفحات «الأهرام» بما في ذلك صفحته الأولى ، على أن يحفظ طابع الجريدة و تميزها الإخراجي عن غيرها من الصحف. ومن شأن هذا أن يسهم في تعزيز انطباع القارئ بتغيير صورة الأهرام والقطيعة مع سلبيات المرحلة السابقة .

٢ ـ تنظيمية :

ـ إعادة تدريب وتأهيل المحررين الميدانيين في الأقسام الإخبارية المحلية على نحو يكفل استقاء الأخبار و كتابتها وفق المعايير المهنية الاحترافية .

ـ تشكيل مجلس تحرير يمارس مسئولية جماعية تجاه المادة المنشورة ، و إعادة النظر في رؤساء الأقسام وفق معايير القدرة على تنفيذ السياسة التحريرية الجديدة وتطويرها.

ـ وضع معايير لعمل الدسك المركزي تعلي من قيم الموضوعية والإجادة على حساب الاعتبارات الشخصية . فالمهم هو الموضوع أولا وليس من كتبه .

ـ تحديد اختصاصات وصلاحيات مديري التحرير .

ـ عقد اجتماع شهري مفتوح لكافة الصحفيين مع رئيس التحرير ومجلس التحرير لمناقشة مشكلات تنفيذ السياسة التحريرية وكيفية تطويرها.

وأخيرا ..

من المفهوم ضمنا أن سياسة التحرير الجديدة تقوم بالأصل على العنصر البشري . ولا يتصور نجاح أي سياسة من دون إصلاحات مالية إدارية تشمل إنهاء عهد سرية المكافآت وتقارير الأداء ، و إعادة الاعتبار لربط المكافآت بقيمة العمل والإجادة والكفاءة . وفي كل ذلك ما يستحق مناقشة ديمقراطية وموضوعية مع رئيسي التحرير و مجلس الإدارة معا.

كارم يحيى

في ٣ إبريل ٢٠١١

(١٧- ب)

هل نتفاءل؟

بشأن ما جرى في اجتماع صحفيي الأهرام يوم ٣ أبريل ٢٠١١

لا استطيع أن أخفي شعوري بالصدمة لما تحول إليه اجتماع تشرفت بالدعوة إليه لمناقشة جماعية لسياسة تحرير جديدة للأهرام في عهد الثورة وبعد تغيير رئيسي مجلس الإدارة والتحرير. فقد ساده ـ للأسف ـ النفاق الرخيص والغوغائية ومصادرة حق الزملاء في حرية التعبير و التنكر لآلية ديمقراطية كالانتخاب . وفوق كل ذلك كله التنكر لثورة ٢٥ يناير ودماء شهدائها بما في ذلك السعي لاصطناع فراعنة جدد في المؤسسة والاستعلاء على القراء و الشعب برفض الاعتذار عما بدر من «الأهرام» خلال أيام الثورة وعلى مدى عشرات السنين . بل وحتى الاستعلاء على زملائنا وشركائنا في هذه المؤسسة من عمال وإداريين لمست في عدد منهم خلال عمل مشترك على مدى الأيام الماضية وعيا وإخلاصا وتضحية لا يتمتع بها العديد من الزملاء الصحفيين .

شخصيا أرى أن الزميلين الأستاذين «لبيب السباعي» و «عبد العظيم حماد» جاءا في لحظة مختلفة من تاريخ البلاد . وهو ما يفترض أن يكونا مختلفين عما سبقهما إلى منصبي رئيسي مجلس الإدارة والتحرير . و لكنني اختلف مع الأول فيما تبين لي خلال الاجتماع من عدم تقدير للشرعية الجديدة في المجتمع والمؤسسة و محاولة العودة إلى شرعية جمعية الست وثلاثين عضوا المعين أغلبهم بإرادة « مبارك» وحزبه وصفوت الشريف وأجهزة أمنه. كما أختلف معه في تصريحه بتخصيص حصته وحصة رئيس التحرير من الإعلانات والتوزيع ـ وهي بالأصل مطعون عليها قانونا ـ للصحفيين وحدهم في تنكر غير مفهوم للعمال والإداريين شركاء العمل في هذه المؤسسة.

(*) لاحقا أوضح الأستاذ لبيب السباعي مضمون قراره بأنه ينسحب على كافة العاملين بالمؤسسة بما في ذلك العمال والإداريون.

وأختلف أيضا مع الثاني فيما بدا من توجه لتقديم الشخص على الموضوع ، بما في ذلك ما قاله بشأن « من يحق له كتابه الرأي ومن لا يحق له ؟» .وهي عبارة تحمل مخاطر استمرار انتهاك حرية التعبير . وهو ما يضاف إلى ما شهده الاجتماع من الاستمرار في انتهاك حق أكثر من ٢٨٥ صحفي بالأهرام في التعبير عن رأيهم بالامتناع عن نشر بيان الاعتذار والتوضيح منذ ١٣ فبراير الماضي (٢٠١١) .كما أختلف مع ما بدا من استعداد للتضحية بقسم المهنة وقوانينها وأخلاقياتها وميثاق شرفها على مذبح النفعية البرجماتية في استمرار الخلط بين الإعلان والتحرير .

وعلى أيه حال ، فإن الخلاف في الرأي مع كليهما لا يفسد للود قضية . و أتعشم ألا يمنعهما طنين النفاق المبذول لكل رئيس وكل سلطة من تفهم حق الاختلاف مع الاحتفاظ بكل مودة واحترام . لكن ما أدهشني أكثر أن يتفضل رئيس التحرير بالقول ـ على خلاف الحقيقة ـ انه نصح بالنسبة لإجراء انتخاب رئيس التحرير باعتماد معايير لا أشخاص ،وأن من أخذوا على عاتقهم إجراء الانتخابات خالفوا ذلك. (!) . وكأننا لم نضع ـ بمبادرة منا بالأصل ـ معايير موضوعية لاختيار رئيس التحرير وناقشناها في لقاء مفتوح . وكأننا لم نتحاور علنا حول كيفية إجراء الانتخابات . وقد انتهي النقاش إلى عدم الأخذ بقائمة مرشحين وترك عملية التصويت مفتوحة . وقد كنت هنا في موقع الأقلية بين زملائي ، وتقبلت بصدر رحب إرادة الأغلبية ، وشاركت في الإشراف على عملية الانتخاب رغم أنها لا ترقى لما اطمح إليه من كمال. وهذا لا يعني بأي حال الطعن على نزاهتها .

وهنا فإن في رقبتنا جميعا دينا لا ينكر للزميل الأستاذ «كمال جاب الله » مدير التحرير الذي ساهم بتواضع وإخلاص للفكرة وللمؤسسة وللمهنة في رعاية هذه التجربة الديمقراطية غير المسبوقة .ولقد كان مكتبه دار أمان لصندوق التصويت على مدى أربع ليال. ولا أدل على نزاهة هذه الانتخابات من أن الرجل نفسه حصل على ٢٦ صوتا وجاء ترتيبه الخامس . وهو بالأصل لم يكن طالبا لمنصب . وللأسف فإنني لم أتمكن في أجواء الغوغائية والنفاق و الإرهاب التي سادت الاجتماع من الإشادة بموقفه . وها أنا أعتذر له هنا علنا عن تقصير أظنه كان خارجا عن إرادتي . أما من تقولوا بأن رئيس التحرير

سيكون أسير فضل من انتخبوه ، فقد مارسوا لونا مؤسفا من التزييف والابتزاز الرخيص . وأظنه يهدف إلى الإبقاء على ذات الأوضاع المستبدة الفاسدة وغير المهنية . وعلى الأقل فقد جانبوا الحق والحقيقة . لأنه ببساطة لا يعرف إلا الله وحده من صوت لمن ؟. وإذا كان رئيس التحرير الجديد مدينا لشيء ما ، فإنه مدين للديمقراطية و لأشواق التغيير ولكل ما هو نبيل ومهني في هذه الجريدة .و هو مدين بالقطع لفكرة ولتجربة لا لأشخاص بعينهم.

و بالمقابل فإنني أود هنا الإشادة بدور زملاء تعرفت للمرة الأولى بهم ، وكانوا مثالا لكل ما هو حقيقي وغير مزيف في هذا البلد . ولم يكن أحدهم ـ وأنا على ثقة بأنني من بينهم ـ يسعي لمغنم أو منصب في كل ما قام ويقوم به ،وعلي ما ينطوي عليه من مخاطر معارضة إدارة وسلطة مستبدة وفاسدة ومطلقة السلطات . ولعلكم تعلمون أن الحركة الجماعية الساعية للتغيير في «الأهرام» هذه المرة على خلفية الثورة بدأت يوم ٣٠ يناير ٢٠١١ مبرأة من صحبة أولئك «العابرين بعد العبور» .. أي بعد ١١ فبراير ٢٠١١ و من لحق بهم بعد ٣١ مارس ٢٠١١.

ومع كل الملاحظات النقدية على ما جرى في الاجتماع و خروجه بالأصل عما هدف إليه من مناقشة مفتوحة وموضوعية لسياسة تحرير جديدة ، فإنني لا أملك إلا القول بأنه حتما سيتغير «الأهرام» يوما ما بفعل ما يجرى في مصر والمنطقة من تحولات كبرى لا راد لها . وإذا كان هناك داخل المؤسسة ـ حتى ولو بدوا كأغلبية صامته تعلوها أقلية غوغائية متنفعة زاعقة الصوت ـ من لا يرى ويدرك ما يجري حوله و حولها من واقع ، فإن هذه المؤسسة ومعها اسم الجريدة العريق أمام خيارين : إما تغيير حقيقي وجذري وقطيعة مع الاستبداد والفساد واللامهنية .. أو الاندثار كديناصورات العصر الحجري.

اللهم هل بلغت .. اللهم فأشهد

كارم يحيى

في ٤ إبريل ٢٠١١

(١٨)

النقابة المختطفة

(الجزء الأول)

بحلول انتخابات نوفمبر ٢٠٠٧ انتكس المسار الديمقراطي لنقابة الصحفيين . عاد الأستاذ « مكرم محمد أحمد» النقيب الحكومي عضو الحزب الوطني ونادي رؤساء مجالس إدارة وتحرير المؤسسات القومية بعد أربع سنوات استقطعها تاريخ النقابة لصالح النقيب المستقل الأستاذ « جلال عارف » الذي كسر احتكار الحكومة وحزبها وقياداتها المعينة في مواقع الإدارة والتحرير للمنصب منذ عام ١٩٨١ ،حين فاز المرحوم الأستاذ « صلاح جلال » رئيس تحرير مجلة « الشباب وعلوم المستقبل » الصادرة عن مؤسسة « الأهرام » بمنصب النقيب .

بحلول انتخابات ٢٠٠٧ ،حدث ما نبهت إليه في كتابي « حرية على الهامش : في نقد أحوال الصحافة المصرية » الصادر مطلع عام ٢٠٠٥ وفي فصل بعنوان « النقابة المختطفة» ، فقلت:« أن انشغال قيادة النقابة بتثبيت رأس الجسر مع السلطة السياسية على حساب خوض معارك مطلبيه ملحة كقضية تحسين الأجور يحمل مخاطر أن تعود القيادات العازلة إلى مقعد النقيب ، وقد يفيد بأن البيروقراطية لم تتزعزع قبضتها على نقابة الصحفيين ..وبأن التغيير في صحافتنا بهذا الأسلوب ما يزال بعيد المنال».

واقع الحال أن عودة الأستاذ « مكرم» إلى مقعد نقيب الصحفيين في انتخابات دورة (٢٠٠٧ و ٢٠٠٩) كان أيضا بمثابة استعادة الإقطاع الصحفي السياسي لهذا الموقع . وهو إقطاع مارس احتكار منصب النقيب منذ عام ١٩٨٥ ممثلا في شخصي الأستاذ «مكرم» رئيس مجلس إدارة دار الهلال السابق والأستاذ «إبراهيم نافع» رئيس مجلس

(*)نشر في صحيفة « الأهرام المسائي » في عدد الأحد ٨ مايو ٢٠١١ تحت عنوان « إختطاف نقابة الصحفيين من جديد (١) : لماذا إستعادت القيادات الإقطاعية العازلة مقعد النقيب ».

إدارة وتحرير الأهرام السابق. وقد أسهم الرجلان في سيادة أنماط متخلفة من علاقات العمل الاستبدادية الأبوية «البطركية» و أشكال احتكارية في الإنتاج الصحفي و انتهاك آداب المهنة وأسسها بما في ذلك الخلط بين الإعلان والتحرير وافتقاد الاستقلالية إزاء السلطات والمصادر المؤثرة، فضلا عن الممارسات النقابية المشوهة. بل كان وجود مثل هذه القيادات على رأس نقابة الصحفيين بمثابة نسف لأسس العمل النقابي ذاته، حيث جمعا لسنوات مديدة بين تمثيل مصالح مالك الصحف القومية و سلطة الإدارة و الثواب والعقاب من جانب و إدعاء الدفاع عن حقوق الصحفيين العاملين بأجر من جانب آخر.

وعلاوة على ذلك جسد الرجلان حال «القيادات العازلة» وقد شخصتها في الدراسة المشار إليها سابقا باصطناع أدوار تجعل من العمل النقابي أشبه بمهارة «سمسار». يبيع السلطة للصحفيين ويبيع الصحفيين للسلطة موهما « الزبائن » على الجانبين بأن الصفقة آمنة وتجرى لصالحهم أبخس الأثمان و بأقل التكاليف. وفي هذه الأدوار ما يفسر ظاهرة « البدل النقدي» الهزيل المهين الذي يجرى تقديمه مع كل انتخابات لتعويم النقيب الحكومي منذ عام ١٩٨١ والإحجام عن بذل أي مجهود ومصادرة أي نضال نقابي لتحسين الأجور و ضمان عدالتها واستكمال ما تحقق في معركة لائحة عام ١٩٧٦ .وهي آخر لائحة أجور جرى التفاوض عليها في تاريخ الصحفيين المصريين ونقابتهم .

تستحق السيرة المزدوجة للأستاذين «نافع» و «مكرم » وتأثيرهما الطاغي على الصحافة المصرية مهنة ونقابة على مدى أكثر من نحو ثلاثين عاما دراسة خاصة ومستقلة بذاتها. فقد شغل الأول منصب رئاسة تحرير «الأهرام » ٢٦ عاما و رئاسة مجلس إدارة المؤسسة ذاتها ١٩ عاما . وشغل الثاني رئاسة مجلس إدارة مؤسسة « الهلال » و رئاسة تحرير مجلة « المصور » معا ٢٤ عاما. وتناوب الرجلان على موقع نقيب الصحفيين ١٨ عاما متصلة بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٣ . استهلك منها الأول ١٢ عاما ، وترك لقرينه الثاني ٦ سنوات. واللافت أيضا أن الأول لم تكن له أي سابق عضوية بمجلس نقابة الصحفيين ، أما الثاني فقد انقطعت صلته بالمجلس منذ عام ١٩٧٣ ،حيث أنتخب دورتين عضوا به (١٩٦٨ و ١٩٧١) . و بعدها غاب عن النقابة لنحو ١٦ عاما ليصبح فجأة نقيبا للمرة الأولى في عام ١٩٨٩. وعلى أية حال ، فإن السيرة المزدوجة للأستاذين «نافع » و « مكرم » يتعين النظر إليها في سياق إعادة اكتشاف

حقيقة جيل القيادات الصحفية المعمرة الذي جاءت به حركة تغيير هذه القيادات في ديسمبر ١٩٧٩ و يونيو ١٩٨١ . وهي في ظني من أخطر التحولات التي أصابت صحافتنا وعلى خلفية ما لحق بالدولة المصرية بدءا من نهاية عهد الرئيس الأسبق « أنور السادات» وسياسات « الديمقراطية ذات الأنياب» و « الانفتاح سداح مداح » و التحالف الاستراتيجي مع واشنطن و التطبيع مع إسرائيل . وثمة أسئلة مفتوحة هنا بشأن مؤهلات اختيار « السادات » لهذه القيادات الصحفية في مرحلة أفول حكمه وانهيار شعبيته في مصر خاصة والعالم العربي عامة، أو ما يسمي بـ « السنوات الأسوأ في عهد السادات » . وبعض هذه الأسئلة يتصل بإعداد وتجهيز أمريكي لهذا الجيل من القيادات سبق توليها مناصبها .

عاد «مكرم » بكل ما يمثله إلى مقعد نقيب الصحفيين في عام ٢٠٠٧ وقد تجاوز عامه السبعين . وإن كان فقد هذه المرة منصب رئيس مجلس الإدارة والتحرير (مؤسسة الهلال / مجلة المصور) بعد إحالته للمعاش متأخرا عن أوانه بأكثر من خمس سنوات بالمخالفة للقانون . وفي عودة الرجل السبعيني ما يدعو لنقد تيار «الاستقلال النقابي » بين الصحفيين ،و الذي يمثله «عارف » ومنافسا «مكرم» على مقعد النقيب في ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ ». الزميلان الأستاذان «رجائي الميرغني» » و « ضياء رشوان» وحدود الخطاب والأداء. فقد كان النقيب السابق الأستاذ«عارف» بمثابة «إصلاحي كبير» في زمن تطلبت فيه النقابة ثائرا يقلب قواعد اللعبة النقابية والانتخابية ويحرر أصوات غالبية الصحفيين من أسر الرشوة الحكومية الموسمية وضغوط الإدارة والسلطة . لكن قد يكون للرجل الإصلاحي قدرا من العذر ، فمجلس النقابة الذي عمل معه بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٧ أظنه كان معرقلا ومعوقا لخططه إلى حد كبير . وهو بالأصل ينقسم إلى ثلاث كتل . أربعة أعضاء من إجمالي الأعضاء الإثني عشر محسوبين على تيار الاستقلال النقابي و اليسار بتعدد أطيافه ومثلهم من المحسوبين على الحزب الوطني والحكومة ومثلهم أيضا من المحسوبين على « الإخوان » .مع الأخذ في الاعتبار ازدواج الولاء لإدارة المؤسسة القومية و لتيار سياسي معا في هذا العضو أو ذاك.

وجد نقيبنا المستقل الإصلاحي نفسه بين أقلية المجلس في مواقف حاسمة ،

وبعضها ما تعلق بشخصه وبمهابة موقعه . ولعل في ذلك ما يفسر الأداء غير القوي للنقيب والمجلس إزاء اختطاف منصب رئيس إتحاد الصحفيين العرب لحساب النقيب الحكومي السابق عليه الأستاذ « نافع » في أكتوبر عام ٢٠٠٤ . وكذا منح النقيبين الحكوميين السابقين في صيف ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ الجائزة التقديرية للنقابة في عهد الأستاذ «عارف»، رغم أن أحدهما الأستاذ« نافع » كان في الأثناء متورطا في فصل زميل صحفي و منع آخر من العمل والدخول إلى مؤسسته. بل الأخطر أن مجلس النقابة حينها انتهى إلى مباركة التعديلات الجزئية المنقوصة على عقوبة الحبس في قضايا النشر والتهليل لها بوصفها انتصارا لحرية الصحافة مع الامتنان للرئيس «مبارك» في صيف عام ٢٠٠٦ . وعلاوة على ذلك ، استمر عجز النقابة أو عزوفها عن محاسبة وتأديب أي من أعضائها على انتهاك القانون وآداب المهنة و ميثاق الشرف الصحفي ، بما في ذلك الخلط بين الإعلان والتحرير الذي تفشى كوباء بين الصحفيين في عهد النقيبين السابقين الأستاذين « نافع » و مكرم ».

مع ذلك ، يعود إلى هذه الفترة المهمة في تاريخ النقابة الفضل في هامش الحرية الأوسع لعمل المجموعات الحية من أعضاء الجمعية العمومية و في تفاعل أفضل مع حركة التغيير في المجتمع ، فضلا عن فتح ملفات تخص المهنة وأهلها ظلت مغلقة لعقود ، ومن بينها الحق في لائحة أجور جديدة عادلة و التمغة الصحفية ونسبة النقابة من إعلانات الصحف. ولعل أهم ما كان في هذه المرحلة أن النقابة أسهمت في الدفع نحو تغيير قيادات الصحف القومية المزمنة ممن تجاوزوا سن المعاش. وهي أول حركة كبرى بهذا الحجم في حقل الصحافة في عهد «مبارك »الذي اتسم بالجمود و انتهاك القوانين وبفساد سياسي غير مسبوق في تاريخ البلاد الحديث. وحقيقة كان من الصعب إنجاز حركة تغيير هذه القيادات إذا ما استمر احتفاظ الإقطاع الصحفي السياسي ممثلا في الأستاذين « نافع » و « مكرم» ورفاقهما من دفعة ٧٩ / ١٩٨١ بمقعد نقيب الصحفيين. وحيث كنا قبل مجيء الأستاذ « عارف » إلى مقعد النقيب إزاء وضع تحولت فيه النقابة إلى رهينة لاستمرار القيادات المزمنة في مقاعدها بالمؤسسات الصحفية القومية. كما أصبحت هذه المؤسسات بدورها ـ وبما لها من قوة تصويتية غلابة في الانتخابات النقابية ـ رهينة لإبقاء سيطرة رموز الإقطاع الصحفي السياسي على

النقابة.

بالقطع يظل فضل الأستاذ « عارف » ومجلسه ـ وتحديدا الزملاء المتحررون نسبيا من الارتباط بالإقطاع الصحفي السياسي ـ غير منكور على حركة تغيير قيادات الصحف القومية صيف عام ٢٠٠٥ . لكن طبيعة الدور « الإصلاحي » وحدوده هي التي تفسر ـ بالطبع ضمن عوامل أخرى تتعلق بالمجتمع والمهنة ـ لماذا جلبت حركة التغييرات هذه إلى صحافتنا أبواق مشروع التوريث والناطقين غير الرسميّين بلسان الحزب الوطني الحاكم ؟. وهنا لا يجب أن نغفل تأثير رموز الإقطاع الصحفي السياسي من القيادات القديمة نفسها في تزكية خلفائها « المطيعين الطيعين » و الملتزمين بشعار « نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس». لكن حدود إصلاحية النقيب «عارف» آنذاك تتضح في القناعة بإزاحة القيادات القديمة منتهكة القانون ومختطفة النقابة من دون الطموح إلى طرح تغيير قواعد اختيار قيادات هذه المؤسسات بالأصل والانحياز لمعايير الكفاءة والمهنية و النزاهة . وهنا تتميز حركة « صحفيون من أجل التغيير » ـ التي شرفت بالدعوة إليها وصياغة بيانها التأسيسي و بانتخابي أول منسق عام لها ـ بالمطالبة صراحة بإنهاء سيطرة الحزب الحاكم وأجهزة الأمن على الصحافة وشئونها بما في ذلك اختيار قيادات المؤسسات القومية . ولقد كان ذلك سابقا على إعلان حركة التغييرات في ٤ يوليو ٢٠٠٥.

و لا يمكن فهم إعادة اختطاف موقع نقيب الصحفيين مرة أخرى بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ إلا في سياق اجتماعي سياسي عام بدا خلاله نظام «مبارك » ـ وقد تأهب لعملية « توريث الحكم» ـ يقوم بتصفية كافة مواقع المقاومة، و معها مسارح الاحتجاج السياسي المتاحة . ولما كانت «سلالم» نقابة الصحفيين أبرز هذه المسارح المفتوحة أمام هكذا احتجاجات منذ عام ٢٠٠٣ فقد اعتمد النقيب الحكومي في حملته الانتخابية في عام ٢٠٠٧ خطابا يركز على مصادرة الحق في الوقفات الاحتجاجية السلمية ، وحتى شاع وقتها عن الرجل أنه « نقيب شيل السلم ». ومن الواضح أن فوز «مكرم» بتدخل حكومي و إداري سافر في المرتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ جاء في سياق الإجهاز على مساحات الحركة المستقلة على صعيد الجغرافيا السياسية للعاصمة القاهرة ، وتحديدا شارع «عبد الخالق ثروت »و في صفوف النقابات والطبقة الوسطي بالمعنى الاجتماعي السياسي .

وفي هذا الإطار تأتي محطات من قبيل التخلص من تيار الاستقلال في نادي القضاة بالإسكندرية يناير ٢٠٠٨ ثم نادي القاهرة فبراير ٢٠٠٩ ، وصولا إلى فوز الأستاذ « حمدي خليفة » عضو الحزب الوطني الحاكم بمنصب نقيب المحامين في مايو ٢٠٠٩ .

وبخصوص انتخابات نقابة الصحفيين تحديدا ، فإن هناك حاجة لمراجعة واحدة من أوهام عهد « مبارك » . فالإدعاء بأن هذه الانتخابات بالغة النزاهة لا يصمد في الواقع مع حقائق التدخل السلطوي السافر من قبيل قيام رئيس الحكومة ووزرائها بأن يخصوا مرشح الحزب الوطني باللقاءات في فترة الدعاية الانتخابية وبذل الوعود له بمنح امتيازات خاصة للصحفيين . ولا أدل على هذا التدخل الفج مما جرى في انتخابات النقيب عام ٢٠٠٩ ومطاردة الأستاذ « مكرم » لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة برسائل « إس . إم . إس »على الهواتف المحمولة تحمل سيلا من الرشاوى الحكومية . وقد اتضح لا حقا أن العديد منها محض خداع . ولا أدل أيضا على الضغوط الإدارية داخل المؤسسات الصحفية لصالح مرشح الحزب الحاكم ما شاهده وعاينه الصحفيون بأنفسهم مع هذه الانتخابات ، بما في ذلك كافة أساليب الإغراء والترهيب . ولم يعد سرا خطاب رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط السابق الأستاذ « عبد الله حسن » الذي يبلغ فيه مراسليه في أنحاء العالم بالعودة إلى القاهرة وتكفل ميزانية الوكالة بنفقات السفر لانتخاب الأستاذ « مكرم». ولو جرت واحدة من هذه الوقائع في بلد ديمقراطي محترم لأقيلت الحكومة أو استقالت و لجرى عزل المتورطين في المجتمع الصحفي من مناصبهم القيادية و تغريمهم نفقات هذه المهام الانتخابية الرخيصة ولعوقبوا تأديبا من نقابتهم . أما تدخل الأجهزة الأمنية في انتخابات الصحفيين وغيرها من النقابات المهنية و النوادي الرياضية الموصوفة زورا بالنزاهة فهو ملف أسود سيجرى فتحه حتما في قابل الأيام .

إذا ما أريد في هذا العهد الجديد نقابة بحق للصحفيين فإن علينا فتح ملفات عهد الفساد السياسي الصحفي النقابي بصراحة وشجاعة . و يفيد مسار التحقيقات الجارية الآن مع رجال الصف الأول من الحكم أن الفساد السياسي بالضرورة قرين فساد مالي وعقاري وبأن هذه التحقيقات ستصل إلى حتما إلى أهل الصف الثاني « رجال الرئيس في الصحافة والإعلام ». اللهم إلا إذا تدخلت قوى عاتية لإنقاذ رقاب نجوم عصر الاستبداد والفساد على صفحات الصحف وشاشات التليفزيون.

ومع أهمية المحاسبة والمحاكمة ، فإن الأهم هو أن يتدارس الصحفيون و المجتمع بأسره الضمانات والسبل الكفيلة بوقف مسيرة هذا الفساد السياسي الصحفي النقابي و الحيلولة دون إعادة إنتاجه مستقبلا. ففي بلد يسعى لإقامة دولة القانون والديمقراطية وفصل السلطات لا مكان لدعم حكومي مباشر أو غير مباشر للصحفيين ونقابتهم. وعلى جموع الصحفيين أن يواجهوا بشجاعة هذا الرعب غير الأخلاقي من سحب البدل الحكومي المقدم لهم من ميزانية المجلس الأعلى للصحافة . صحيح أن آلاف الصحفيين يعتمدون على هذا البدل (يزيد على الستمائة جنيه شهريا بقليل) للبقاء على قيد الحياة وقد تدنت المرتبات أو انعدمت تماما . وشخصيا أعرف زملاء أعزاء أكفاء يعيشون على هذا البدل ليس إلا . لكن علينا أن ننظر إلى أبعد من أقدامنا وندرك بأنه في النهاية لن يصح إلا الصحيح ، وإن علينا العمل من أجل استبدال البدل الحكومي الذي يطعن استقلالية الصحافة والصحفيين في بلادنا بأجور عادلة لائقة وإعانة بطالة معتبرة ومقننة من الأموال الحرة للنقابة . كما على النقابة كمؤسسة مستقلة محترمة أن تستبدل تسول الدعم الحكومي سنة بعد سنة لسد عجز ميزانيتها بانتزاع حقها وحق الصحفيين المهدر في نسبة معتبرة من إعلانات الصحف و في تمغة صحفية محترمة . وفي ذلك ما يجعل منها نقابة غنية تمد مظلة ولايتها وحمايتها على كل من يعمل بحق بالمهنة .و في ذلك ما ينهى أنانية وضيق أفق أعضائها ممن يتصورون أن انضمام كل عضو جديد يهدد امتيازاتهم و يقتسم معهم العطايا الحكومية المحددة والمحدودة .

وفي بلد يسعي لإقامة دولة القانون والديمقراطية لا مكان لتدخل أي سلطة بما في ذلك سلطة الحكومة وأجهزة الأمن و رجال الأعمال في انتخابات نقابة الصحفيين . وبالقطع لا مكان لصمت وتواطؤ النقابة على كل هذا الفساد الصحفي من عمل الصحفيين بالإعلانات و كمستشارين أو محررين لدى مسئولي الدولة ورجال الأعمال ولشركات ومصالح محلية وأجنبية بما في ذلك السفارات .

وفي كل هذا ما يضع نقابة الصحفيين على طريق استقلاليتها و يرد لأهل المهنة و لها الاعتبار . وهو أمر لم يكن بالإمكان تصوره في ظل سيطرة الإقطاع الصحفي السياسي و القيادات العازلة. بل لا يمكن حدوثه مستقبلا مع استمرار هذه السيطرة.

(١٩)

النقابة المختطفة

(الجزء الثاني)

لما كان حال نقابة الصحفيين على مدى عقود متوالية من سيطرة الإقطاع الصحفي السياسي « القيادات العازلة » على مقدراتها وعلى المهنة كما أوضحنا في المقال السابق فإنه علينا ألا ندهش عندما نرى بؤس أداء النقيب ومجلس النقابة في ثورة ٢٥ يناير. فقد ظل مبنى النقابة لأربعة أيام من الثلاثاء ٢٥ يناير إلى الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ في قبضة قوات الأمن. تحاصره و تمنع من تريد من الدخول وتقول أنها تنسق مع النقيب الأستاذ « مكرم » ، والى حد الاشتباك في ٢٦ يناير مع الزملاء الأساتذة « يحيى قلاش » و« محمد عبد القدوس» و « كارم محمود» وعدد آخر من الصحفيين و اختطافهم واعتقالهم فضلا عن الاعتداء بدنيا على الأستاذ «أحمد قلاش » نجل الأول . أما موظفو أمن النقابة فقالوا أنهم تلقوا تعليمات من النقيب بمنع دخول الزوار ، وذلك خشية لجوء نشطاء معارضين إلى مبني النقابة هربا من مطاردات قوات الأمن . و لقد تبينت هذه التعليمات بنفسي عندما اعترض موظفو الأمن ضيفة سبقتني إلى مقر النقابة صباح يوم ٢٥ يناير ومنعوها من الدخول .

و الحقيقة لم يكن سلوك النقيب جديدا . فقبلها بنحو شهر واحد كان قد منع دخول الدكتور «محمد البرادعي» حامل جائزة «نوبل »ضيفا على صحفيي « الدستور » المعتصمين ومتضامنا معهم . وفي ذلك خلط غير مقبول بين انتمائه وولائه لحزب

(*)نشر في جريدة «الأهرام المسائي» بتاريخ ١٥ مايو ٢٠١١ تحت عنوان :« اختطاف نقابة الصحفيين من جديد (٢) : غياب و أداء بائس خلال أحداث وثورة ٢٥ يناير : نقيب « مخلوع ومجلس منقسم ، ومعه صور ضوئية لمجموعة وثائق بينها خطابان بتوقيع الأستاذ «مكرم محمد أحمد» . الأول بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ بإعفاءه من مهام منصب النقيب لظروف صحية .. والثاني بتاريخ ١ مارس ٢٠١١ ينفى فيه (!).

الدكتاتور « مبارك » الذي عينه عضوا بمجلس الشورى وبين النقابة ومقام منصب النقيب. ولم يكتف بذلك . بل منع نشر رد كتبته على مقاله بـ «الأهرام» الذي يدافع فيه عن منع « البرادعي ».

ولقد تكرر مشهد أحكام قبضة قوات الأمن على مبنى النقابة والتحكم في الدخول إليها وبدعوى التنسيق مع النقيب من قبل في يوم عيد ميلاد «مبارك »الأخير ٤ مايو ٢٠١٠ ، خشية انتقال الوقفة الاحتجاجية لمعارضي تصدير الغاز إلى إسرائيل من أمام مقر مجلس الدولة في«الجيزة»إلى سلم النقابة في شارع «عبد الخالق ثروت ». وكيف ينسى الصحفيون إغلاق قاعات النقابة بأوامر من النقيب الأستاذ « مكرم » أمام حفلات توقيع كتابي الزميل الصحفي « عبد الحليم قنديل» « الأيام الأخيرة »و« كارت أحمر للرئيس» المنتقدين للرئيس «مبارك» في يونيو ٢٠٠٨ و أغسطس٢٠٠٩. ومع ذلك ، يعجب المرء لقدرة الزميل الأستاذ «محمد عبد القدوس » عضو مجلس النقابة وشجاعته الاستثنائية في كسر الحصار الذي فرضه النقيب الحكومي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ على تفاعل النقابة مع الشأن العام وحالة الاحتجاج المجتمعي والسياسي ، وذلك بإقامة ندوات لجنة الحريات المميزة و بتظاهره المتكرر على سلم النقابة . وإن كان غالب هذا الأداء لا يقترب من هموم المهنة والنقابة الأكثر حساسية أو يصطدم مباشرة مع سلطة الإقطاع الصحفي السياسي.

على مدى أيام الثورة وحتى يوم الثامن من فبراير ٢٠١١ ظلت النقابة عاطلة من أي خدمات بما في ذلك « الكافيتريا» ، وذلك باستثناء الطابق الأرضي الذي ظل شبه معتم . تصدح في أحد جنباته شاشة فضائية «الجزيرة» ،فيما كان الصحفيون في مسيس الحاجة إلى مكان يلجأون إليه طلبا للحماية وتبادل المعلومات. والأخطر من ذلك أن الاتصالات ظلت مقطوعة عن النقابة ، بما في ذلك خدمة « الإنترنت » التي لم يجر إعادة فتح قاعتها إلا بعد عودة الخدمة إلى البلاد بثلاثة أيام . وبالقطع فإن عيادة النقابة الطبية ظلت هي الأخرى مغلقة خلال هذه الأيام الحرجة ، وحتى اقترب يوم رحيل «مبارك» عن السلطة .وهي التي كان يفترض تشغيلها لساعات إضافية كي يلجأ إليها الصحفيون والمواطنون للعلاج من إصابات الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي والمطاطي،

فضلا عن هجمات « بلطجية » الحزب الوطني وجهاز الأمن .

غاب النقيب ومعه المجلس عن حدث الثورة تماما وغيبا معهما نقابة رأي بوزن نقابة الصحفيين وراءها تاريخ مشرف يعود إلى عام ١٩٤١. فلا موقف سياسيا من ثورة غير مسبوقة تجري في البلاد ولا موقف نقابيا إزاء اعتداءات قوات وعملاء الأمن وبلطجية الحزب الوطني ورجال أعماله على الصحفيين المصريين والأجانب . ولا مخاطبات للسلطات المعنية لتسهيل عمل الصحفيين وتنقلهم في أوقات حظر التجول. ولا جهد في رصد وإحصاء الاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون و ما يلحق بهم من إصابات. وبالطبع لا خط ساخنا لتلقي شكاوى الزملاء و استغاثاتهم . و المؤسف أيضا أن النقيب تفرغ للدفاع عن دكتاتوره ونظامه المستبد الفاسد واجتهد في تبرير القمع البوليسي على الفضائيات وصفحات الصحف والمجلات ، و بصفته نقيبا للصحفيين المصريين و أمينا عاما لإتحاد الصحفيين العرب .

لم يجتمع مجلس النقابة ولم يصدر عنه بيان أو تصريح صحفي طوال ١٧ يوما من عمر الثورة بالتمام والكمال . بل لم يدخل النقيب وغالبية أعضاء المجلس إلي مبنى النقابة حتى يوم ٧ فبراير حين حضر النقيب متطفلا على مبادرة من أعضاء الجمعية العمومية وباقتراح منى بتنظيم جنازة غائب لشهيد الصحفيين المصريين في الثورة الزميل الأستاذ « أحمد محمد محمود» (٣٩ عاما). بل أعمى بصيرته صلف وغرور نظامه الدكتاتوري عن الانتقادات التي جاءت في نص دعوة جنازة الغائب. وقد ورد فيها نصا :« تفتح واقعة استشهاد زميلنا الوضع المخزي للنقابة في هذا الوقت فلا حماية ولا دور وغياب كامل عن حدث استثنائي تعرض فيه الصحفيون للاعتداء والاعتقال والتضييق والمصادرة والمنع ». كما أعمى الصلف و الغرور الرجل إلى حد الاستهانة بمشاعر أرملة الشهيد الزميلة الأستاذة« إيناس عبد العليم ». فتحدث إليها عن تعويض مناسب وعن طلب تحقيق ينتهي إلى اتهام مجهول . لكنه رفض التضامن معها ضد قتلة زوجها وتوجيه الاتهام إلى وزارة الداخلية وقناصتها. وقال نصا :« لن أدخل في تحقيقات ضد الشرطة » ، فيما مرتكبو الجريمة واضحون وضوح الشمس وعليهم شهود.

لذا فإن النقيب واجهته عاصفة غضب من أعضاء الجمعية العمومية ترى في محاولته المشاركة في عزاء الشهيد رياء رخيصا من رجل شارك بأدائه النقابي و بكتاباته

في إطلاق النار على مواطنيه وزملائه. وأصبح واضحا حينها انه من المستحيل عليه الدخول إلى مقر النقابة مرة أخرى دون التعرض للمزيد من المواقف المحرجة ، فأضطر للتقدم باستقالة مراوغة تشبه ما كان من محاكمات « مبارك » في أيام حكمه الأخيرة . وهكذا أرسل لوكيله وزميله في الحزب الحاكم الأستاذ «عبد المحسن سلامة» بخطاب يطلب «إعفاءه من مهامه النقابية لأسباب صحية» . ويقترح في الوقت نفسه نقل اجتماعات مجلس النقابة إلى مقر إتحاد الصحفيين العرب (بمبني هيئة الاستعلامات الحكومية بشارع طلعت حرب) كي يتمكن من حضوره ورئاسته (!) .

واللافت أيضا أن هذا الخطاب الظاهر الارتباك والتخبط ظل طي الكتمان . وثمة علامة استفهام إضافية هنا بشأن تجاهل الأستاذ « مكرم » لمهام السكرتير العام الزميل الأستاذ «حاتم زكريا » وبوصفه وفق التقاليد النقابية واللائحة التنفيذية لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ « الأمين على سجلات النقابة وأوراقها و المسئول عن إعداد محاضرها وحفظها ، وهو الذي يوقع على المحاضر إلى جانب النقيب .. » . وما حدث أنه لا الزميل الوكيل الأستاذ « عبد المحسن سلامة » أعلن خطاب الاستقالة المراوغة للصحفيين . ولا النقيب « المستعفي من مهامه » نشر نصه كاملا على الرأي العام ، أو حتى اهتم بضمان إرساله إلى زملائه أعضاء مجلس النقابة .ناهيك عن تجاهله لقانون النقابة الذي ينص في مادته الخامسة والأربعين على أنه « إذا خلا مركز النقيب اختار مجلس النقابة أحد الوكيلين ليقوم مقامه إذا كانت المدة الباقية له تقل عن سنة ، فإن زادت المدة على ذلك دعيت الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ خلو المركز لاختيار نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي». وكيف نعجب لاستهانته بقانون النقابة وقد اعتاد ورئيسه وحزبه انتهاك القوانين من قبل مرة تلو أخر و عاما إثر عام.

وجاء التقرير السنوي لمجلس النقابة في مارس ٢٠١١ و كأن الاستهانة بأعضاء الجمعية العمومية والاستخفاف بالعقول بات سلوكا مستقرا للنقيب والمجلس .ونكتفي هنا بتسجل ثلاث ملاحظات : الأولى أن التقرير خلا من أي إشارة إلى مخاطبات النقيب بشأن استقالته في ١٠ و ١٢ و ٢٠ فبراير و ١ مارس ٢٠١١ . والثانية

انه عنون بيان مجلس النقابة بشأن الثورة في ١٠ فبراير بـ« بيان النقابة القوي لتأييد الثورة» . في حين أن البيان المتأخر جدا جاء مشابها تماما لتوجه مقالات رؤساء التحرير المتحولين قبله بأيام ، وقد خلا من أي إشارة أو تحديد موقف من مطلب الثورة الأول: رحيل «مبارك» وإسقاط نظام حكمه . ولاشك أن بيان مجلس النقابة « القوي » يتوارى خجلا أمام بيان لنشطاء النقابات المهنية اجتمعوا بنقابة الصحفيين قبلها بعشرة أيام .وقد نص صراحة وبوضوح وفي ٣١ يناير ٢٠١١ على تحقيق مطلب إسقاط نظام الحكم وتنحية «مبارك ». وكان من بين المشاركين في صياغة هذا البيان والتوقيع عليه عضو مجلس النقابة الزميل الأستاذ « يحيى قلاش» ووكيل النقابة الأسبق الزميل الأستاذ « رجائي الميرغني». أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالموقف المشين للنقيب والمجلس والذي جاء تحت عنوان «شهيد الصحافة والثورة » .وقد تجاهل تماما أية إشارة إلى مسئولية قناصة الشرطة ووزير الداخلية ورئيسه « مبارك» عن قتل الشهيد ، رغم وضوح رواية زوجته وشهود العيان في تحديد هوية القاتل. وهكذا تمتد سلطة أمن الدولة على صحافتنا إلى نقابة الصحفيين أيضا . بل كيف نصف بحق بيان مجلس النقابة « القوي» وهناك اغتيال و جرح لزملاء و اعتداء على حرمة مقر النقابة إذا ما قارناه ببيان المجلس السابق برئاسة النقيب الإصلاحي المستقل الأستاذ « جلال عارف» في مطلع يونيو ٢٠٠٥ والمطالب بإقالة وزير الداخلية « حبيب العادلي » لاعتداء قواته على زميلات صحفيات وناشطات سياسات أمام مبنى النقابة في ٢٥ مايو ٢٠٠٥ يوم الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ؟.

وسط اختطاف وتغييب النقابة على هذا النحو إزاء حدث كبير وتاريخي بأهمية ثورة ٢٥ يناير يتعين التنويه بجهد أفراد من الجمعية العمومية حاولوا أن يملأوا ما استطاعوا هذا الفراغ . ويتقدم هذه المجموعة الزميل الاستاذ « قلاش» الذي كان بمثابة مركز الحركة وقبلتها. وهذه شهادة حق لا يجب إنكارها اختلفنا أو اتفقنا معه .وأنا شخصيا أختلف معه في أمور و أتفق في أخرى. وللمفارقة فإن الرجل بالأصل تقدم باستقالته من مجلس النقابة في ١٢ فبراير ٢٠٠٨ احتجاجا على غياب العمل المؤسسي والجماعي وامتنع عن حضور أي اجتماعات للمجلس ، فيما تجاهل النقيب والمجلس الاستقالة والرجل وكأنهما غير موجودين . فلا تحقيق في استقالة مسببة ولا قرار بشأنها . وهكذا

بدا عضو المجلس المستقيل وكأنه الوحيد الذي تكفل بالاضطلاع بمسئولية العمل النقابي كله في أيام الثورة . فدعا وشارك في صياغة بيان باسم الصحفيين المصريين في ٣٠ يناير ٢٠١١ يؤيد الثورة ويدين القمع البوليسي ويطالب مبارك بالرحيل . وأشرف على إقامة مركز دائم للصحفيين في ميدان التحرير أمام شركة « بنها للالكترونيات » على مقربة من مدخل شارع طلعت حرب باشا . و رعى رفع لافتات باسم الصحفيين المصريين للمرة الأولى في الميدان في اليوم ذاته تعيد أمام الثوار اعتبار الصحافة المصرية وشرف نقابتها المختطفتين لحساب الدولة البوليسية. وفي يوم ٧ فبراير بلغ الإلتحام بين هؤلاء الصحفيين المصريين والثورة ذروته بانطلاق جنازة الغائب للشهيد «أحمد محمود» من مقر النقابة إلى قلب ميدان التحرير لتمتزج بمئات الألوف من الثوار . وقد رددت جنبات الميدان في مشهد مهيب شعارات حرية الصحافة والوطن. وهو ما أخاله مشهدا لم تعرفه مصر منذ مظاهرات حرية الصحافة قبل ما يزيد على المائة عام ،وتحديدا في مارس ١٩٠٩ . كما شهد اليوم نفسه جمع توقيعات على مذكرة إلى النائب العام من نحو مائة وعشرين صحفيا بالمؤسسات القومية تطالب بمنع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير الحاليين وقتها والسابقين طوال عهد «مبارك» من السفر إحترازيا والتحقيق في مصادر ثرواتهم والحفاظ على الوثائق و المستندات في هذه المؤسسات ، فضلا عن المطالبة برد المبالغ التي تحصلت عليها قيادات الصحف القومية بغير وجه حق أو نص في القانون ،وذلك باستقطاع نسبة من إعلانات الصحف جلبت لها على مدى عشرات السنين مئات الملايين من الجنيهات.

ولم تقتصر جهود نفر من الجمعية العمومية على ذلك . بل طرحوا مسألة شرعية النقيب والمجلس على ضوء اختطاف النقابة و حكم المحكمة الدستورية في ٢ يناير ٢٠١١ ببطلان قانون النقابات المهنية رقم ١٠٠ . ولذا وقع نحو ثلثمائة صحفي في يوم ٨ فبراير على طلب عقد جمعية عمومية طارئة بهدف « التدارس في آثار حكم المحكمة الدستورية و النظر في سحب الثقة من النقيب ومحاسبة المجلس على أدائهم خلال الثورة و إزاء الاعتداءات على الصحفيين ». إلا أن مجلس النقابة تلاعب بطلب انعقاد الجمعية العمومية مستوفية الشروط القانونية . و تقاعس متعمدا عن الوفاء بالشروط القانونية الواجبة في الدعوة إليها .فلم يعلن عنها في صحيفتين يوميتين قبل انعقادها

بأسبوع على الأقل (نص المادة ٣٤ لقانون النقابة رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠) . و سارع إلى عقدها يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ بعد أربعة أيام فقط من قرار المجلس الدعوة إليها (!) . وهكذا منح المجلس النقيب «المخلوع» فرصة الظهور في الفضائيات مساء اليوم ذاته ليدعي بأن الجمعية لم تكتمل و أن معارضيه أقلية ، متجاهلا عدم استيفاء حلفائه ورجاله في المجلس للشروط القانونية لصحة الدعوة لانعقادها و تقاعسهم عن إعلام الصحفيين بها .والأكثر غرابة أن الأستاذ «مكرم» كتب إلى الأستاذ «عبد المحسن سلامة» رسالة موجزة قبل موعد الجمعية العمومية بيوم واحد (في ١٣ فبراير ٢٠١١) يطالبه برفع رغبته في الإعفاء من مهامه النقابية إلى مجلس النقابة بصورة عاجلة . لكنه عاد ليكتب إليه رسالتين في ٢٠ فبراير و ١ مارس ٢٠١١ وقعهما بصفة نقيب الصحفيين(!) يدعي فيهما «تزييف محاضر الجمعية العمومية الطارئة بالنسبة لإحصاء أعداد الحضور» . وهي بالأصل جمعية لم يجر الدعوة لها بالشروط القانونية الواجبة ، فضلا عن أنها لم تكتمل أصلا ولم يزعم أحد ما بأنها اكتملت (!) . بل أن الأستاذ «مكرم» ذهب في نص الرسالة الأخيرة إلى حد إنكار تقدمه باستقالته (!)، وذلك بعد نشر خبر قبول المجلس الاستقالة .

ومع ذلك تحول يوم ١٤ فبراير ٢٠١١ إلى مناسبة لعقد مؤتمر لمئات الصحفيين تداولوا خلاله أفكارا لاستعادة النقابة المختطفة والمفتقدة كسند لنضالات الصحفيين في مختلف المؤسسات بهدف تطهيرها من رموز وأساليب النظام الفاسد المستبد ولاستردادها من أيدي الحاكم الفرد وأسرته وحزبه و أجهزة أمنه ورجال أعماله،و كي تصبح خالصة للمهنة والشعب .وفي هذا السياق تقدمت شخصيا إلى المؤتمر بورقة عمل مكتوبة تتضمن ١٨ مقترحا وتوصية . إلا أن الزملاء المكلفين بصياغة بيان وتوصيات المؤتمر تقاعسوا عن إنجاز أي شئ !.و على أيه حال ، فقد جدد مجلس النقابة الدعوة للجمعية العمومية الطارئة يوم ٢٨ فبراير ٢٠١١ بذات التقاعس والإهدار للشروط القانونية للدعوة . وبالطبع لم يكتمل انعقادها . بل كان عدد الحضور أقل من اللقاء السابق .

وأتضح في الشهر التالي أمام أعضاء الجمعية العمومية ملامح تحالف في مجلس النقابة بين أعضاء في الحزب الوطني الحاكم و الإخوان المسلمين للإبقاء على حال

النقابة المشلول، فيما ارتفعت سخونة الحركات المطالبة بالتغيير في المؤسسات الصحفية القومية، بل والخاصة (صحف رجال الأعمال) كذلك. ولم يكتف أعضاء المجلس بالغياب عن هذا المشهد حتى في مؤسساتهم .بل امتنعوا عن تقديم أي دعم معنوي ، حتى ولو بإصدار بيان أو بعقد ندوة . وهكذا لم يشارك أي منهم بفاعلية ـ باستثناء الزميل الأستاذ يحيى قلاش ـ في أية أنشطة مطالبة بهذا التغيير .ومن بينها وقفات احتجاجية أمام مقر النقابة و « ماسبيرو » و في ميدان التحرير و حتى أمام بعض الدور الصحفية .

و اتجه خمسة أعضاء في المجلس إلى تقديم استقالتهم في محاولة لإقناع زملائهم السبعة الآخرين بالاتفاق على إعلان وتحديد موعد انتخابات النقيب والمجلس احتراما للشرعية الثورية التي توافقت مع الشرعية القانونية كما تمثلت في حكم المحكمة الدستورية . و لما فشلت جهود الأعضاء الخمسة الأساتذة الزملاء (يحيى قلاش و ياسر رزق وجمال فهمي وعلاء ثابت و عبير سعدي) على مدى اجتماعين للمجلس ،اضطروا لإعلان استقالتهم الجماعية يوم ٢ مارس ٢٠١١ . وقد بات واضحا أن التحالف بين الحزب الوطني والإخوان داخل المجلس مصمم على تجميد الأوضاع في نقابة الصحفيين و الاستمرار وكأن ثورة لم تقع في مصر وكأن حكما لأعلى محكمة في البلاد لم يصدر ليبطل شرعية المجالس المنتخبة للنقابات المهنية وفق القانون ١٠٠ .ولقد كنت شخصيا حاضرا وطرفا في نهاية اجتماع مجلس الصحفيين ٢ مارس . و شهدت بنفسي كيف يدافع بشراسة الزميل الأستاذ « صلاح عبد المقصود » القائم بأعمال النقيب الآن ـ وهو زميل دراسة ومهنة أكن له كل تقدير و إعزاز ـ وبمعاونة زملائه من «الإخوان» و«الوطني» في الاحتفاظ بمقاعدهم في المجلس وفي رفض إجراء الانتخابات . وأعاد هذا المشهد إلى الذاكرة ما كان في مارس ٢٠٠٤ بين الزميلين الأستاذ « عبد المقصود » و الأستاذ « أحمد موسى » عضو المجلس السابق و المتحدث غير الرسمي لسنوات بلسان وزارة الداخلية حينما انتقدت الأول أداء الأستاذ« موسى » و جريدة « الأهرام» في تحرض وزير الداخلية السابق اللواء « الحبيب العادلي » للهجوم على النقابة إثر قيام مرشد «الإخوان» السابق بإعلان مبادرة الإصلاح السياسي للجماعة من إحدى قاعاتها .و قتها استشاط الأستاذ« موسى » غضبا و صاح واصفا «الإخوان» بالجماعة المحظورة ، فبادره الأستاذ «عبد المقصود» بالكشف عن انه

اصطحبه خلال الاستعداد لانتخابات الصحفيين التي جاءت بكليهما للصلاة خلف « المرشد» (صيف عام ٢٠٠٣).

و متأخرا جدا في يوم ١٣ مارس ٢٠١١ تحرك مجلس النقابة المنقسم على نفسه والتقي وفد منه بالدكتور «يحيى الجمل» نائب رئيس مجلس الوزراء المكلف بملف الصحافة . وضم الوفد ١١ عضوا من أعضاء المجلس، في حين تغيب الزميل الأستاذ « علاء ثابت» لسفره . وقد انقسم وفد النقابة إلى أربعة مستقيلين من عضوية المجلس (الزملاء الأساتذة يحيى قلاش وياسر رزق وجمال فهمي وعبير سعدي) والسبعة المتمسكين بالبقاء (الزملاء الأساتذة صلاح عبد المقصود وعبد المحسن سلامة وحاتم زكريا ومحمد عبد القدوس و محمد خراجة وجمال عبد الرحيم وهاني عمارة) . بل و وجد الدكتور « الجمل » خلال الاجتماع أمامه مذكرتين اثنتين بمطالب الصحفيين تقدمت بها كل مجموعة. ومن يراجع المذكرتين يجد اختلافات في الرؤية حول كيفية تغيير القيادات الصحفية و حول الأولويات.

واقع الحال أن علاقة السلطة السياسية وأجهزة الأمن بجماعة «الإخوان» في النقابات المهنية وبخاصة نقابة الصحفيين بالغة التعقيد . فمع كل عمليات التضييق والإقصاء كانت هناك صفقات وتحالفات خفية تقوم على اقتسام المقاعد وضمان دعم إدارات الصحف القومية لمرشحي «الإخوان» المتفق عليهم . وكذا دعم أصوات «الإخوان» لمرشحي السلطة ، بما في ذلك النقيب الحكومي. ولعل في ذلك ما يفك الغاز تشكيلات المجالس المتعاقبة لنقابة الصحفيين في عهد « مبارك». و آخرها مجلس٢٠٠٧ ونقيبه الحكومي . وقد انخفض فيه تمثيل تيار الاستقلال النقابي واليسار إلى مقعدين اثنين، بعدما كان أربعة في المجلس السابق.وربما يفسر ذلك أيضا أن أعلى الأصوات للمراكز الخمسة الأولى في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٧ حصدها ثلاثة من المحسوبين على الحزب الوطني والحكومة وإدارة الصحف القومية ثم اثنان من «الإخوان» . وقد تصدر القائمة الزميل الأستاذ « عبد المحسن سلامة » عضو الحزب الوطني برقم مدهش هو ١٩٦١ صوتا.

المشهد الحالي لنقابة الصحفيين المختطفة مجددا يدعو للرثاء ولا يفيد بأن الثورة مست النقابة بعد . فلدينا نقيب «مخلوع » ارتبكت مواقفه بين «الإعفاء لأسباب صحية

وغير صحية» وبين إنكار الاستقالة . وهناك مجلس(نصفه + واحد) استقال من دون أن ينفذ فعليا استقالته و(نصفه الآخر ـ واحد) متشبث بالسلطة والكراسي على جثث الشرعيتين الثورية والقانونية . لكنه فعليا لا يمارس مهامه الأساسية دفاعا عن الصحفيين ومصالحهم . وبين هذا وذاك يلوح تحالف من « الوطني » و « الإخوان » لإبقاء النقابة في « ثلاجة» الشلل و الاختطاف . وهكذا مرت نحو ثلاثة أشهر لم يدخل خلالها النقابة « نقيب » .وأكثر من شهر ونصف الشهر من دون الإعلان عن اجتماع لمجلسها . بل انه حتى آخر اجتماع معلوم لم يصدر عنه بيان . أما جمهور الجمعية العمومية فقد بقي معظمه على سلبيته وانسحابه إلا من قلة مقاتلة مشاغبة ،لكنها واعية ومخلصة للمهنة و النقابة .و هكذا ذهب أدراج الرياح تحذير كاتب صحفي محترم ونقابي مخضرم هو الأستاذ «سمير تادرس» من خطورة تحكم رؤساء إدارة وتحرير الصحف في جدول العضوية بالدفع بالمزيد من الإداريين و العاملين بمهام السكرتارية ليصبحوا من «حملة الكارنيه». وفي ذلك ضمان آخر لسيطرة السلطة السياسية على النقابة والمهنة .وهو التحذير المسجل في محضر الجمعية العمومية للنقابة في مارس ١٩٧٥ .

.. وبعد ٣٦ عاما هذا هو حال نقابة الصحفيين ومصر في ثورة لم يعرفها تاريخا الحديث من قبل.

(١٩- أ)

مقترحات ومشروع قرارات لمؤتمر الصحفيين ١٤ فبراير ٢٠١١

أولاً .. موقف سياسي ومهني ونقابي

١- بيان يحي نضال وتضحيات الشعبين المصري والتونسي من أجل الحرية . كما يحيي البيان الصحفيين المصريين والأجانب بما في ذلك الزميل الشهيد أحمد محمد محمود ، ويدين جرائم الاغتيال والقتل بأيدي الجهاز الأمني وبلطجة الحزب الوطني ورجال أعماله ، ويطالب بمحاكمتهم عقابهم . ويتضمن البيان محورين : الأول يشدد على مطالب الثورة المصرية وأبرزها الإسراع ببناء دولة مدنية ديمقراطية ترعى حقوق الإنسان والحريات بما في ذلك حرية الإعلام والصحافة وكذا العدالة الاجتماعية وسياسة وطنية في الإقليم. ويدعو المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى الإسراع ودون تلكؤ بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية انتقالية تهيئ البلاد لنظام ديمقراطي جديد . وكذا إطلاق سراح المسجونين السياسيين المدنيين المحكومين بأحكام القضاء العسكري ، والتأكد على ضمان حرية الصحافة ورفض فرض أي رقابة عسكرية أو غير عسكرية على الصحف (ويقترح أن يصدر من الصحفيين نداء خاص للجيش » . كما يدعو البيان إلى التحقيق في الإنباء عن تورط الجيش في أعمال اعتقال وتعذيب مدنيين خلال الثورة . وكذا المطالبة بمحاكمة مبارك وعائلته ورجاله على جرائم قتل وتعذيب واعتقال بغير وجه حق وإفساد الحياة السياسية والعامة وتكوين ثروات غير مشروعة . أما المحور الثاني المهني فيحيي انتقال روح الثورة إلى الصحف والمؤسسات الصحفية ومساعي إعادة الاعتبار للمهنية والكفاءة والاستقلالية ، ويدين استمرار نفس الوجوه والأساليب الغير ديمقراطية والفاسدة في إدارة هذه الصحف . كما يستنكر التغطية غير المهنية وغير الأخلاقية لأحداث الثورة والمحاولات الجارية من زبانية النظام القمعي الفاسد في

الصحافة للتلون واحتضان الثورة من أجل طعنها.

٢- مشروع قرار بتطلع الجمعية العمومية للصحفيين إلى قوانين ديمقراطية للنقابة والصحافة في ظل برلمان ما بعد الثورة ، وعلى أن تشكل النقابة لجنة من خبراء قانونيين وصحفيين مخضرمين لوضع مشاريع قوانين تتقدم بها النقابة إلى البرلمان الجديد

٣- مشروع قرار بتنظيم مسيرة للصحفيين يوم الجمعة المقبلة ١٨ فبراير ٢٠١١ من مقر نقابتهم إلى ميدان التحرير للانضمام جماعيًا إلى التظاهرة المليونية .وترفع هذه المسيرة لافتات بمطالب حرية الصحافة والإعلام . وإلقاء البيان الصادر عن هذا الاجتماع أمام التظاهرة .

٤- مشروع قرار بتنظيم وقفات احتجاجية ومطلبية متزامنة أمام مقار الصحف القومية كافة يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر تدعو لإنهاء عصر الاستبداد والفساد في هذه المؤسسات .

٥- مشروع قرار يدين تدخل السلطة التنفيذية ورموزها من رئيس وزراء ووزراء في انتخابات نقابة الصحفيين على مدى الدورات السابقة ، بما في ذلك وقائع من قبيل أن يخص رئيس الحكومة أحد المرشحين بالمقابلة والوعد ببدل نقدي للصحفيين أثناء الحملات الانتخابية ويوصف هذه الممارسات مشينة وتسيء لاستقلالية النقابة . ويدعو المشروع لاعتماد قرار من الجمعية العمومية بشطب أي مرشح من خوض الانتخابات المقبلة يتورط في مثل هذه الممارسات .

٦- مشروع قرار باستئناف نضال النقابة من أجل لائحة أجور كريمة وعادلة للصحفيين وتوفير موارد مالية تضمن استقلال النقابة بما في ذلك حصة إعلانات الصحف والتمغة الصحفية .

٧- مشروع قرار يطالب إدارات الصحف بإيداع نسخ من اللوائح الداخلية المنظمة لعلاقات العمل و الشئون الإدارية والمالية (التي ظلت سرية إلى حينه) لدى النقابة لمراجعتها وتعديلها بما يتفق مع قواعد الشفافية والديمقراطية .

ثانيًا .. إجراءات تنظيمية :

٨- سحب الثقة من النقيب الحالي والدعوة إلى انتخاب نقيب ومجلس نقابة

جديدين وفق القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ، استنادا إلى حكم المحكمة الدستورية في ٢ يناير ٢٠١١ الذي اسقط القانون ١٠٠ للنقابات المهنية (القانون غير الديمقراطي) وما يترتب عليه من بطلان مجالس هذه النقابات . وهناك خيار آخر هو سحب الثقة من النقيب والمجلس معا وتفويض لجنة من الجمعية العمومية بإدارة النقابة والانتخابات ، ولتكن من أقدم مائة عضو بالجمعية ، كما يقترح الزميل الأستاذ « يحيي قلاش » .

٩- مشروع قرار بإعلان تجميد عضوية النقابة المصرية في اتحاد الصحفيين العرب لمواقفه الداعمة للدكتاتوريين العرب . وذلك حتى الإطاحة بقيادته المرتبطة بنظام الاستبداد والفساد وفي مقدمتها رئيسه وأمينه العام .

١٠- مشروع قرار يدعو للإسراع بتشكيل لجان للصحفيين في كل المؤسسات والصحف تكون بمثابة فروع للتنظيم النقابي (نقابة الصحفيين) وعلى أن تفتح هذه اللجان حوارا مع العمال والإداريين في الصحف تمهيدًا لتأسيس تنظيمات نقابية ديمقراطية بمختلف الدور الصحفية . ومن المقترح أن تشرف النقابة على انتخاب هذه اللجان .

١١- تشكيل لجنة من كبار الصحفيين المشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية تتلقى شكاوى الزملاء بشأن الجرائم المهنية التي ارتكبت بالمخالفة للقانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ وميثاق الشرف الصحفي ويحق الشعب و القراء والزملاء ، تمهيدًا لإحالتها إلى لجنة التأديب التابعة للنقابة ، وعلى أن تقترح لجنة كبار الصحفيين العقوبات من الإنذار إلى الشطب من الجدول والمنع من ممارسة المهنة وفق نصوص قانون النقابة المواد ٧٥ إلى ٨٨ .

١٢- قرار بتشكيل لجنة متابعة تنبثق عن الاجتماع تضم ممثلين عن مختلف الصحف للسهر على تنفيذ قراراته .

ثالثا .. بشأن الصحافة القومية

١٣- مشروع قرار بأن تسارع النقابة إلى دعوة مجموعة من القانونين المحترمين لوضع تصور بقواعد وآليات استرشادية للمرحلة الانتقالية في المؤسسات الصحفية القومية .

١٤- مشروع قرار يطالب رؤساء إدارة وتحرير الصحف القومية إلى الاستقالة بوصفهم

من ميراث عهد بائد وطالما اختيروا بمعايير فاسدة وغير ديمقراطية وجزاء ما اقترفوا من جرائم مهنية على مدى عشرات السنين وإزاء زملائهم وتجاه ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

١٥ - مشروع قرار يدعو لإعادة تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس إدارات الصحف والتحرير في الصحف القومية بالانتخاب ، وعلى أن تقود هذه الهيئات المؤسسات والصحف مؤقتا إلى حين وضع تشريع ديمقراطي ينظم شئون هذه المؤسسات . كما يدعو القرار الزملاء في هذه اللحظة التاريخية إلى الارتفاع إلى مستوى الثورة وتضحياتها والإبتعاد عن تصفية الحسابات الشخصية والدخول في مهاترات لا تليق بالمهنة وحقوق الزمالة .

١٦ - بلاغ جماعي من الصحفيين المجتمعين ينضم إلى البلاغ المقدم من أكثر من مائة صحفي إلى النائب العام رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ بشأن منع رؤساء مجالس الإدارة والتحرير الحاليين والسابقين في الصحف القومية من السفر والتحقيق في مصادر ثرواتهم .. إلخ ومطالبة النائب العام بالاستجابة فورًا لمطالب هذا البلاغ . وتكليف محامي النقابة بمتابعة البلاغ واتخاذ الإجراءات التي تفيد انضمام النقابة ككيان معنوي إلى هذا البلاغ .

١٧ - مشروع قرار يدعو إلى وضع آليات فعالة لمنع تهريب أو التخلص من الوثائق والمستندات والأرشيفات التي تدين عهد الفساد والاستبداد في الصحف القومية .

١٨ - مشروع قرار يدعو لإنهاء احتكار نفر من المرتبطين بنظام الاستبداد والفساد الذين طالما كانوا مدعومين من الحاكم الفرد وأسرته وحزبه وأجهزة أمنه لمساحات النشر في الصحف القومية وإطلاق حرية التعبير للعديد من الزملاء الذين ظلوا «محرومين مهنيًا» .

كارم يحي

في ١٤ فبراير ٢٠١١

(١٩- ب)

مذكرة لنقابة الصحفيين

الزملاء أعضاء الجمعية العمومية

الزملاء أعضاء مجلس النقابة

تحية طيبة وبعد

أتقدم بهذه المذكرة بعدما لاحظت وزملاء في الجمعية العمومية الاستهانة التي تعامل بها مجلس النقابة مع الجمعية العمومية وشئون النقابة ، وبخاصة منذ بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . و أطالب بالتحقيق في ثلاث وقائع على وجه التحديد:

١ ـ المسئولية في توقف العمل و تعطيل أنشطة النقابة وخدماتها الضرورية بين يومي ٢٨ يناير و ٩ فبراير ٢٠١١ ، بما في ذلك عدم انعقاد المجلس في جلسة طارئة لمناقشة الأحداث و الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون على أيدي قوات الأمن وبلطجية الحزب الوطني الحاكم.

٢ ـ المسئولية عن التزوير الواضح في صياغة الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية الطارئة و فق الطلب المقدم من أعضاء الجمعية العمومية والذي نص على مناقشة سحب الثقة من النقيب و النظر في إجراء انتخابات المجلس والنقيب بمقتضى حكم المحكمة الدستورية ببطلان القانون ١٠٠ . فضلا عن التحقيق في عدم استيفاء الشروط القانونية لانعقاد الجمعية الطارئة وفق المادة ٣٤ من قانون النقابة ومنها الإعلان بالنشر مرتين في جريدتين يوميتين تصدران في القاهرة قبل أسبوع من الانعقاد على الأقل . وكذا التحقيق في تغيب غالبية أعضاء المجلس عن اجتماعي ١٤ و ٢٨ فبراير ٢٠١١ بدعوى انهما جمعية عمومية طارئة.

٣ ـ التحقيق في إخفاء نص استقالة النقيب من منصبه عن الجمعية العمومية بوصف

هذا الإجراء يهدم الشفافية و وينتهك حقوق أعضاء الجمعية وينطوي على استهانة وإساءة لها.

وأنني على قناعة بأنه لا يمكن إجراء انتخابات نزيهة لاختيار مجلس جديد بدون إعلان نتائج هذا التحقيق الذي اقترح تشكيل لجنة خاصة له من قدامى الصحفيين النقابيين يرأسها قاضى سابق مشهود له بالاحترام والاستقلالية ،لكي تستطيع الجمعية العمومية محاسبة من خان الأمانة وأخل بمسئولياته وواجبات موقعه المنتخب واستهان بالجمعية وأساء إلى مكانه النقابة.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير و الاحترام

كارم يحيى

عضو الجمعية العمومية

في ٢ مارس ٢٠١١

(٢٠)

« غاغة »

النقيب المخلوع

تعففت ـ في البداية ـ عن الكتابة ردا على الأستاذ «مكرم محمد أحمد» نقيب الصحفيين المخلوع . أشفقت عليه وهو في هذه السن وبعدما أفقدته ثورة ٢٥ يناير الاتجاه وأصبح ضائعا بلا «بوصله» أمنيه أو حزبيه . وهذا حال من ظلوا طوال رحلة صعودهم على سلالم صحافة الدولة البوليسية أشبه بـ « عرائس الماريونيت » تحركها خيوط تمسك بها أيادي غير مرئية .يكتبون بـ «تعليمات » .و يهاجمون ويدافعون بـ«تعليمات ».

لكن ما جرى من شأن الأستاذ « مكرم » دفعني للكتابة ، بعدما منحنى متعة تأمل لحظة الانخلاع من المقاعد وما يصاحبها من أعراض ارتفاع ضغط الدم و هبوط لغة الحوار و تدهور في المنطق والحجة وانهيار في الملكات المهنية إن وجدت. ولقد أتيح لي ـ للمصادفة ـ مراقبة هذه اللحظة عند الرجل مرتين . الأولى عندما كتب مستدرا عطف رئيسيه في الحزب «حسني مبارك » وفي المجلس الأعلى للصحافة « صفوت الشريف ». قال : « لم يعد في العمر بقيه » في مقال نشره « المصور بعدد ٢٤ يونيو ٢٠٠٤ ، وهو على أعتاب إحالته ودفعته من قيادات الصحف القومية إلى «الاستيداع القيادي» ،بعدما دأسوا لسنوات ومعهم نظام «مبارك» بأحذيتهم على القانون . ولقد كان لافتا أن هذا الاستيداع جاء مصحوبا بالاحتفاظ لهم بحق احتكار نشر الرأي هنا وهناك وتلقى المكافآت السخية من أموال المؤسسات الصحفية ، فيما أجيال من الكتاب المحترمين والصحفيين المهنيين محجوبة عن النشر و الضوء .

(*)نشر في موقع «البديل » الإلكتروني بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١١ ، كما قمت بتعليقه في مدخل نقابة الصحفيين ليومين ، بعدما عجزت عن نشره في جريدة « الأهرام ».

ولحظة الانخلاع الثانية التي استمتعت بمراقبتها جاءت عندما دفعته الثورة إلى «التخلي» عن منصب نقيب الصحفيين في شهر فبراير الماضي (٢٠١١) . فنالت منه أعراض «فقدان السلطة» ، وأخذ يدور على الفضائيات منفعلا ساخطا وهو يهذي بكلمات لا نفهم منها إذا كان استقال أو لم يستقل . وقد وضع نفسه تماما في حال رئيسه وولي النعم والمناصب « مبارك المتخلي » بلا سند في دستور . وقد أوكل هو الآخر سلطاته النقابية إلى سلطة خارج النص (الأستاذ عبد المحسن سلامة). وعلى أي حال فقد امتدت بالرجل الأعراض ـ وندعو له بالشفاء ـ إلى أن نشر في عاموده اليومي بجريدة الأهرام ـ « نقطة نور » أو «نقطة ظلام» لا أدري ـ هياجا تحت عنوان « غاغة المؤسسات الصحفية » ،وذلك يوم ٢١ مارس ٢٠١١. وقد حاول أن يستبكى القراء على حاله وحال دفعته ممن احتكروا مساحات النشر بسيف المناصب والتقرب للسلطة. كما أخذ في امتداح نفسه وأقرانه ، ولا يمدح نفسه إلا الشيطان . ويبدو أن « النقيب المخلوع » استشعر مع الثورة خطر أن يفقد ميزته الاحتكارية ، وأن تفسح الصحف مكانا لأجيال طالما جرى حجبها على يديه وأيدي دفعته و أبنائها من القيادات الجديدة التي أخلصت لشعار « نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس».

أعرف أن هناك زملاء أعزاء انخدعوا في الأستاذ « مكرم» بوصفه الأفضل مهنيا بين دفعته من القيادات الصحفية المنتقاة بعناية لأغراض نهاية عهد « السادات » و بداية عهد « مبارك » . لكن على هؤلاء الزملاء أن يعودوا بالذاكرة أو يسألوا : وهل كان الرجل وقتها الأكثر استحقاقا من بين زملاء تميزوا بالاستقلالية والمهنية والمحترمين سياسيا ونقابيا ؟ . وأين الرجل ودفعته ـ كتابه ونقابة ـ من الأستاذين« أحمد بهاء الدين » و «كامل زهيري» ، و غيرهما ممن فرض عليهم النسيان كي يجرى احتكار مساحات النشر و منصب نقيب الصحفيين لرجال الحزب الوطني « المطيعين الطيعين » ولكتبه التعليمات والتقارير غير الصحفية .

الطريف أن النقيب المخلوع وبعدما أهان مكانة وموقع النقيب وخلطه بانتمائه الحزبي السياسي (كما فعل في واقعة منع الدكتور البرادعي من دخول النقابة في ديسمبر ٢٠١٠) وبعدما صمت دهرا عن انتهاك حقوق زملائه في الكتابة والنشر بصحفهم بما

في ذلك « الأهرام » والى الآن ، يشكو في مقاله « الغاغة» من غياب الكفاءات في المؤسسات الصحفية القومية . وكأنه لم يكن مسئولا هو ودفعته من قيادات هذه المؤسسات وعلى مدى نحو ربع قرن كامل عن سياسة توظيف فاسدة وعن تصعيد «الأسوأ مهنيا وأخلاقيا » من أتباع مدرسة « نافق رئيسك الذي ينافق الرئيس ». وكأنه لم يكن أيضا مسئولا عن إلحاق الإداريين و السكرتارية بنقابة الصحفيين وبالمهنة . وكأنه لم يكن ودفعته القادة في حملة استبعاد وتهميش الكفاءات التي تتمتع بالاستقلالية والمهنية ،و لاعتبارات لا تخلو من السياسة وتقارير الأمن ؟.

النقيب المخلوع في « غاغته » على صفحات «الأهرام » التي مازلت لا تنشر لكتابها وصحفييها المحترمين و المستقلين ينصح بالتريث في تغيير قيادات الصحف القومية . وهو في ذلك يدافع عن مصالحه الشخصية الضيقة ومعها مصالح من يمنحونه احتكار مساحات النشر و المكافآت المالية السخية والامتيازات الخاصة . وهو في ذلك يدافع أيضا عن استمرار ارتكاب جرائم مهنية مخجلة كخلط الإعلان بالتحرير كما كان يحدث في عهده بمؤسسة دار « الهلال » وعن تدهور توزيع هذه الصحف ونهبها اقتصاديا . ولتذهب إلى الجحيم حقوق القراء و زملائه الصحفيين ومعها مستقبل البلد .

بالقطع لا أتصور أن الرجل بإمكانه التعلم ـ «على كبر» ـ فضيلة الديمقراطية والرأي والرأي الآخر وتحمل النقد . ومع أنني سأسلم مكاتبه المتعددة والمعلومة بالنسبة لي في كل من « الأهرام » و « الهلال » نسخا من هذا المقال .لكنني لا أتوقع أن يتفضل بنشره . ببساطه لأنني حاولت معه في ديسمبر الماضي (٢٠١٠) . وكانت النتيجة «صفرا كاملا » حصل عليه في اختبار الاختلاف في الرأي (راجع مقال « مكرم نقيب حظر نشر » على موقع جريدة « البديل ») . وببساطة أيضا لأنني لم افقد بعد والقراء الذاكرة . وكيف ننسى مثلا مقاله بـ «أهرام» ٢٦ يناير الماضي (٢٠١١) دفاعا عن قمع المتظاهرين « المؤامرة لن تمر ؟» .

لكن لعله يرى وسط أعراض وأوجاع الانخلاع الثاني له إنها حقا ثورة ، وستصل إلى صحافة الشعب.

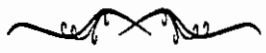

(٢١)

برنامجي كناخب في نقابة الصحفيين

عزيزي المرشح ـ

ـ لا تطلب صوتي إذا لم يكن لك موقفا من اضطهاد زميل في حريته أو رزقه إداريا كان هذا الاضطهاد أو سياسيا . ولا تطلبه أبدا إذا لم يكن لك موقفا من هذا الاضطهاد تحديدا داخل صحيفتك وفي مواجهة رؤسائك.

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تكن قد رفعت صوتك في زمن الشمولية ضد الجمع بين سلطة الإدارة والثواب والعقاب و بين التمثيل النقابي للصحفيين . فوقفت يوما تؤيد اغتصاب نادي رؤساء مجالس الإدارة والتحرير لمناصب النقيب وعضوية المجلس منافقا رئيسك و اختياراته .

ـ لا تطلب صوتي بالطبع إذا كنت عضوا بالحزب الحاكم المنحل الذي أذاق المصريين الهوان و مستفيدا من رعايته و امتيازاته ومغانمه ومسايرا لاستبداده وفساده .

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تكن لديك شجاعة المجاهرة والتحرك ضد جرائم خلط الإعلان بالتحرير وعمل الصحفيين بجلب وتحرير الإعلانات أو كمستشارين لدى جهات حكومية أو رجال الأعمال و السفارات والشركات عامة أو خاصة . لأن في كل ذلك ما يقوض « استقلالية الصحفي » روح المهنة وينسف مصداقيتنا، قبل أن يكون انتهاكا صارخا لقانون الصحافة وميثاق الشرف الصحفي.

ـ لا تطلب صوتي أبدا إذا لم تطرح في برنامجك وخطابك الكشف والتصدي للفساد السياسي الصحفي المهني النقابي ، الذي قبض على عنق الصحافة المصرية منذ أربعين

(*)نشر باختصار في « الأهرام » تحت العنوان ذاته في ١٠ أكتوبر ٢٠١١.

عاما وما زال.

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تطرح يوما والآن السؤال : لماذا لم تقدم مجالس نقابة الصحفيين عضوا واحدا بالنقابة على مدى عقود إلى التأديب في جرائم و مخالفات واضحة جلية لقانون النقابة و مواثيق وآداب المهنة ؟ . ومع أن مخالفات و جرائم الصحافة منشورة وموثقة على صفحات الصحف ،وطالما رصدتها تقارير دورية للمجلس الأعلى للصحافة ، وعقوباتها التأديبية عند النقابة تتدرج من الإنذار والغرامة إلى الشطب من الجدول و المنع من مزاولة المهنة.

ـ لا تطلب صوتي إذا كنت مرشح خدمات .تبذل الوعود بالشقق و العقارات و بأراضي البناء والزراعة و بالامتيازات وغيرها . تخدع الناخبين . تستغل معاناة البعض وجشع البعض و تفشى غياب الوعي بأن النقابة هي بالأصل من أجل علاقات عمل أفضل وأجور عادلة و حرية التعبير ،وليست لتنشئة ورعاية « الصحفي الريعي » الذي يتاجر في العقارات والامتيازات .

ـ لا تطلب صوتي مطلقا إذا ما كنت عضوا سابقا بمجلس النقابة ولم تفعل شيئا من أجل لائحة أجور عادلة تصون كرامة الصحفي وتدعم استقلاليته . ولا تطلبه أبدا إذا لم تكن منتبها إلى حق الصحفيين والعاملين بالدور الصحفية في لوائح عمل وإدارة ومالية معلنة وشفافة لا تركز السلطات في أيدي فرد أو عصابة نفع خاص.

ـ لا تطلب صوتي إذا كنت قد حرضت على أي فئة تحريضا على أساس الطائفة أو الجنس بما في ذلك الأقباط أو ساهمت في التحريض على المتظاهرين السلميين المطالبين بالتغيير في هذا البلد على مدى سنوات طوال.

ـ لا تطلب صوتي إذا تفاخرت في دعايتك الانتخابية بأنك صاحب عمود أو مقال دوري أو من ذوي المناصب . لأننا ـ أنت وأنا و الزملاء ـ يعلمون جيدا جناية تراتبية (هيراركية) الاستبداد والفساد والنفاق على مدى عقود الدكتاتورية على هرم السلطة في كل صحيفة ومؤسسة وعلى فرص النشر و صناعة القرار التحريري والى الآن . وكيف تحكمت معايير لا صلة لها بالمهنية وإجادة العمل بل والأخلاقيات العامة في بناء هذه التراتبية .

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تكن مدركا وناقدا لتدخل الحكومة و الوزارات في انتخاباتنا السابقة بأن تخص مرشحا لمنصب النقيب أو مرشحين لعضوية المجلس بوعود ومزايا للناخبين . فكل ذلك لم يكن إلا تدخلا في استقلالية العمل النقابي ينتهك دستور ١٩٧١ ، وبمثابة ممارسات فساد سياسي نقابي تسقط حكومات في أي بلد ديموقراطي بحق.

ـ لا تطلب صوتي إذا لم تكن واعيا بأن استمرار الدعم الحكومي للنقابة من أموال وزارة الإعلام و الدعم الرسمي لدخول الصحفيين من خلال بدلات المجلس الأعلى للصحافة وصمة عار تشين استقلالية المهنة والنقابة و الصحفيين أمام مواطنينا وفي العالم .وأنه لا بديل عن قطع هذا «الحبل السُرِّي» بعد ضمان أن نحصل بكرامة وبقوانين جديدة على حقوقنا المسلوبة في نسبة محترمة من الإعلانات وفي التمغة الصحفية وفي لائحة أجور محترمة عادلة .

عزيزي المرشح

تقدمك لعمل عام أمانة ومسئولية وبخاصة بالنسبة لكيان بمعنوية نقابة الصحفيين وتحديدا بعد ثورة ٢٥ يناير . وتتطلب تحديات المرحلة المشاركة في صياغة دستور جديد للبلاد يضمن حرية التعبير والصحافة و قوانين صناعة نشر ومهنة ونقابة تحرر صحافتنا من عقوبات الحبس و تبرئها من كافة أوجه الفساد وتعيد إليها الاعتبار والثقة. تحتاج هذه اللحظة الفارقة إلى زميلات وزملاء أصحاب رؤى عامة واسعة . تحتاج إلى أفق الساسة لا إلى ضيق أفق « التكنوقراط» . الذين يفكرون ويتحدثون بلغة الماضي البغيض أو لا يرون مشكلاتنا إلا وكأنها مسائل فنية ومالية ليس إلا .

اللهم بلغت اللهم فأشهد

(٢٢)

أي اتحاد وأي صحفيين وأي عرب؟

عندما يجتمع اتحاد الصحفيين العرب الآن في القاهرة يحق لجموع الصحفيين ومعهم شعوبهم من المحيط إلى الخليج ـ وهم يسعون إلى تغيير مصيرهم ومصير المنطقة ـ التساؤل عن أي اتحاد وأي صحفيين وأي عرب ؟.

فالإتحاد ظالما منح درعه وتكريمه و بذل نفاقه لقائمة طويلة من الدكتاتوريين العرب أعداء حرية التعبير والصحافة ، نهاية بالتونسي «زين العابدين بن علي» في إبريل الماضي(٢٠١٠) . و كان منطقيا ألا ننتظر من هذا الإتحاد أي موقف جدي ، نهاية بصمته المتواطئ لأيام طالت على قمع مظاهرات الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية وملاحقة الصحفيين في كل من تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وغيرها .

لقد جاءت لحظة الحقيقة. وعلى من ظل مخدوعا في هذا الإتحاد وفي قيادته المزمنة أن يفتح عينيه ليرى. أين يسكن مقر الإتحاد ؟.. في مبنى لهيئة الاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام المصرية . ومن أين يجرى تمويل ميزانيته وإغداق الأموال على أنشطه الترفيهية في الفنادق الفاخرة ؟.. أليس من عطايا الحكومات الدكتاتورية .ومن يتولى قيادته ؟ .. أليسوا هم أنفسهم كتبه الاستبداد والفساد والتمديد والتوريث و «بارونات» الخلط بين الإعلان والتحرير وانتهاك كل ما هو مهني ترعاه صحافة محترمة .

و أي اتحاد للصحفيين العرب ـ وهو بالأصل اتحاد للنقابات والجمعيات لا للصحفيين مباشرة ـ في ظل نقابات مختطفة لحساب بلاط الملوك والأمراء والقادة الرؤساء و الأحزاب الحاكمة وأجهزة الأمن ،وبفضل انتخابات نقابية طالما جرت في

(*)نشر في جريدة « الأخبار » بعدد ٩ مارس ٢٠١١.

أجواء إفساد مهني وسياسي ومع اعتياد تدخل السلطة التنفيذية و إدارات الصحف في هذه الانتخابات. فيخص رؤساء الوزراء والوزراء مرشحهم باللقاءات أثناء فترة الدعاية الانتخابية و يمنحوه الرشاوى الجماعية الرخيصة في متاجرة لمعاناة الصحفيين المعيشية وعلى حساب خوض نضال نقابي من أجل أجور عادلة وحرية التعبير . بل أن قيادة هذا الإتحاد لم تتورع في خدمة بلاط الدكتاتور « بن على » أن تشرف على اختطاف نقابة الصحفيين التونسيين العام الماضي (٢٠١٠) .

نظرة إلى النظام الأساسي للإتحاد كفيلة بأن تكشف طابعه الاستبدادي . وعلى الأقل فان هذا النظام لا يعترف بتداول السلطة ، فيطلق فترات البقاء في مقاعد رئاسته وأمانته العامة بلا حدود. وبالفعل فإن رئيس الإتحاد بدأ ولايته الرابعة على التوالي في نوفمبر ٢٠٠٨ .

ونظرة إلى المؤسسة الصحفية التي كان يرأس مجلس إدارتها ورئيس تحرير صحيفتها الرئيسية رئيس الإتحاد تكشف إلى أي حد تجرى الأمور لاعتبارات شخصية محضة . فوقت أن كان الرجل في موقعه القيادي بالمؤسسة كانت أنشطة الإتحاد تحظي بتغطية مميزة ومبالغ فيها على حساب اهتمامات القراء . فتتصدر أخبار الإتحاد مع صوره الصفحات الأولى و تشغل مساحات كبيرة . وبعدما غادر موقعه إنزوت أخبار الإتحاد أو كادت تختفي تماما.

ونظرة إلى رئيسه وأمينه العام كفيلة بان تفضح استمراء التعايش بين الشئ ونقيضه . وهل هي صدفة أن يصدر الإتحاد الوثائق والبيانات ضد التطبيع مع إسرائيل فيما اقترف رئيسه و أمينه العام زيارة إسرائيل . وهل صدفة أن يدعو الإتحاد إلى احترام القانون ، فيما الرئيس والأمين العام شاركا نظامهما المستبد الفاسد بمصر في وضع القانون تحت أحذيتهم ، بما في ذلك البقاء لسنوات في مقاعد رئيس مجلس إدارة و تحرير المؤسسات الصحفية القومية بعد بلوغهما سن التقاعد.

لقد كان مؤلما أن يكون في قيادة الإتحاد نقابي وصحفي محترم من طراز المرحوم الأستاذ« صلاح الدين حافظ ». و لقد صرح لى الرجل و أسر قبل رحيله بأنه متألم أيضا لبقائه في هكذا إتحاد . وكشف في حديث نشرته جريدة « الوقت » البحرينية في ٧ مايو

٢٠٠٧ ـ التي كنت أرسلها من القاهرة ـ انه قدم استقالته مرتين . وانتقد زيف التقارير السنوية عن الحريات الصحفية الصادرة عن الإتحاد ، وكأن النقابات المسئولة عن تقديم هذه المعلومات المضللة «تعيش في سويسرا». كما انتقد كون العديد من "النقابات والجمعيات التي نشأت تحت ضغوط الإصلاح في السنوات الأخيرة تبدو كجمعيات شكلية ليس إلا.

إتحاد الصحفيين العرب على ما هو عليه الآن وبقيادته هذه ركن من أركان نظام عربي رسمي يأفل نجمه و تعصف به ثورات عام ٢٠١١. ولأن هذا الإتحاد لا يمثلنا ، فإنه قد أن للصحفيين العرب بحق أن يؤسسوا إتحادهم . هذا إذا لم يحدث شيء خارق يجعل منه اتحادا للصحفيين العرب بحق .

شيء خارق يبدأ بأن ترحل قيادته فورا و تتغير لائحته و يصبح ديمقراطيا و مستقلا . وهو ما لن يتحقق فعلا إلا بنقابات و جمعيات صحفيين ديمقراطية ومستقلة في كل قطر عربي.

(٢٣)

النقابة والاتحاد وورطة بغداد

أكتب للمرة الثانية في غضون أقل من تسعة أشهر تحت العنوان نفسه : «أي إتحاد .. وأي صحفيين .. وأي عرب ؟». في المرة الأولى كنت ممنوعا من النشر في جريدتي «الأهرام». وهذا أمر اعتدته وآخرون من دون قرار مكتوب أو معلن .وإن لم يكن مألوفا وقتها أن تنفضل صحيفة قومية أخرى بكسر الحصار فتنشر « الأخبار» في مارس ٢٠١١ المقال ، بنصه وعنوانه دون أي حذف . وهذه المرة أكتب وأنا ممنوع بقرار مكتوب ومعلن بدعوى الإصرار على كسر الحصار المفروض على القارئ في أن يعرف ما الذي يجرى في تونس بعد ثورتها . أكتب وأنا لا أعرف أين بإمكاني ـ هذه المرة ـ أن أنشر العنوان نفسه ؟ .!وببساطة لأن ما كان بإمكان « الأخبار » نشره في مارس ٢٠١١ ربما لا تستطيعه في ديسمبر ٢٠١١ .

أكتب وأجرى على الله مع مجلس النقابة الجديد بنقيبه . فقد خيرت نفسي بين الصمت تحسبا لتأثير على دعم النقابة في مسألة منعي من النشر بـ«الأهرام» وبين شجاعة قول الحق . فجاء اختياري اقتداءً ببسطاء المصريين ، ممن لا يهابون الموت طلبا لحياة كريمة . وفي اختيار أي كاتب إلى جانب قول الحق ـ غير عابئ بالعواقب والتكاليف ـ ما يتواضع خجلا مع تضحيات بسطاء شعبنا وشبابه الجسور .

مايدعو اليوم لتجديد الحديث عن إتحاد الصحفيين العرب أن الزميل النقيب وأربعة زملاء مدعوون إلى زيارة بغداد منتصف شهر ديسمبر الجاري على الجناح الملكي الذهبي لضيافة الإتحاد . وهذه الاستضافة تمد حبال الكرم ومعها أذرع إخطبوط حول نقابة الصحفيين المصريين . فالإتحاد كما قلت في مارس الماضي على ما

(*)نشر هذا المقال في جريدة « الأخبار » بعدد ١٢ ديسمبر ٢٠١١ تحت عنوان « من جديد .. أي إتحاد وأي صحفيين وأي عرب : فضيحة بغداد وحبال نافع ومكرم ».

هو عليه الآن وبقيادته هذه ركن من أركان نظام عربي يأفل نجمه وتعصف به ثورات عام ٢٠١١ . ولم يعد بأي حال يمثل الصحفيين ولا العرب .وأضيف إلى حيثيات عددتها في المقال السابق مايلي:

ـ لمست شخصيا من خلال زيارتي لتونس وما سمعت من زملاء زاروا بلادا عربية أخرى كيف أصبح إتحاد الصحفيين هذا بقيادته هذه سيء السمعة إلى أقصى حدود السوء . وتفضل زملاء مهنة و قيادات نقابية محترمة عارضت الدكتاتور «زين العابدين بن علي» في عنفوانه وأوانه بإطلاعي على أدلة دامغة مكتوبة ومسجلة بالصوت والصورة على تورط رئيس الإتحاد و أمينه العام وأمين صندوقه في الاصطفاف إلى جانب الدكتاتور وهو يطيح بقيادة النقابة التونسية ويستبدلها بأخرى مطواعة ، و يسحل أمام مقر النقابة النقيب الشرعي «ناجي البغوري». وكل هذا ليس بمستغرب على المصريين في قيادة الإتحاد من أعضاء حزب الدكتاتور «مبارك» شبيه « بن علي». و لا هو بالأمر المستغرب على أقرانهم من قيادات صحفية في دول عربية جرى فرضها ـ هي الأخرى ـ على صحافتها ونقاباتها بسطوة السلطان و مماليكه وحرسه ومخابراته وعائلته . وقد أخلصت حتى الرمق الأخير والى ما بعد سن التقاعد والصلاحية في خدمة الملوك والأمراء و القادة الملهمين و الحزب الواحد و معهم أجهزة الأمن .

ـ الحديث الجاري في أكثر من عاصمة عربية يستدعى فتح ملف ميزانية الإتحاد تمويلا وإنفاقا. أي من أين ينفق الإتحاد ؟ ..ومن يدفع له ولرجاله ؟ ..وعلى أي شئون تذهب الأموال ؟ ..ومعها ملفات الهدايا الثمينة والموبيلات فائقة التطور وحقائب الهدايا والبدلات و الإقامات والرحلات والمهام الخمس نجوم..وغيرها . وخصوصا أن رئيس الإتحاد (السيد إبراهيم نافع) على مدى أربع دورات متتالية ـ من دون أي تداول للسلطة أو محاسبة ـ مازال تحت طائلة التحقيق في بلاغات تتهمه بالفساد وإهدار المال العام .

ـ كان وظل الإتحاد بقيادته المزمنة هذه يقول الشئ ويفعل عكسه . يصدر البيانات عن الديمقراطية وحرية التعبير ، وهو عمليا إلى جانب كل حاكم دكتاتور يقمع شعبه ويحبس الكتاب والصحفيين و يضيق على حرية الصحافة . يدعو الإتحاد إلى تداول السلطة ، ورئيسه لا ينزاح عن موقعه لأربع دورات متتالية ، مقتديا بكل الدكتاتوريين العرب . وربما يطمح في خامسة بحلول نهاية العام المقبل . ويبذل في ذلك ما أعتاد من

ميزانية الإتحاد الغامضة لتأمين الاستمرار في الرئاسة ومعه تابعه الأمين العام الأستاذ «مكرم» . تشدد بيانات الإتحاد على مقاطعة إسرائيل والإسرائيليين ، ورئيسه وأمينه العام كانا من زائريها في معية سلاطين التطبيع .

أما استضافة الإتحاد «المسمومة» لنقيب الصحفيين المصريين وأربعة من أعضاء مجلسها بما في ذلك السكرتير العام والوكيل الأول فمن شأنها أن تلحق العار بالنقابة وبالصحفيين المصريين . إذ كيف لنا أن نتصور زيارة ممثلي النقابة المصرية لبغداد عاصمة العراق ، وهو ما زال رهن الاحتلال الأمريكي ،و كي يشاركوا في اجتماع الأمانة العامة للإتحاد ينعقد ببلد عربي تحت الاحتلال الأجنبي ؟ .و لو وقع النقيب ومجلس النقابة في هذا الفخ ـ لا قدر الله ـ فكأنهم انقادوا إلى فضيحة تسئ إلى التاريخ الوطني لنقابتنا .

فاتحة هذا التعاون بين أول مجلس للنقابة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبين الإتحاد بمقره الكائن في مبنى الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لوزارة الإعلام (والرحمة على استقلالية الصحافة) تفيد بأن قيادة الإتحاد المزمنة من رموز الإقطاع الصحفي السياسي لعهد مبارك تمد المزيد من حبالها حول رقبة نقابتنا . وفي ذلك ما يثير الشكوك من الاستمرار في الامتناع عن فتح ملفات الفساد الكبير في المهنة والمؤسسات الصحفية والنقابة ذاتها. وهي النقابة التي لم تجرؤ إلى حينه عن محاسبة عضو واحد انتهك القانون وأخلاقيات المهنة بالعمل بجلب الإعلانات وتحريرها و في خدمة رجال السلطة والأعمال والشركات المحلية والأجنبية والسفارات .وهي النقابة التي لم تفتح إلى حينه ملفات نهب مئات الملايين من أموال الصحف لحساب القيادات ذاتها وإدارتها كعزب خاصة بالمخالفة للقوانين ومن دون لوائح أو اعتبارات موضوعية . و معها ملفات تلقى الأموال والامتيازات والاستيلاء على آلاف الأفدنة من الأراضي بأبخس الأثمان .

للأسف حالت ظروف السفر حضوري انتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة في شهر أكتوبر الماضي(٢٠١١). لكنني استمعت من زملاء أعزاء إلى شهادات عن أصابع رئيس إتحاد الصحفيين وأتباعه في إدارة الانتخابات ويومها . و هي شهادات محل تصديق ، لأنني لمست بنفسي في فترة الدعاية الانتخابية داخل مؤسسة «الأهرام» كيف يتحرك أتباع الأستاذ «نافع»وماكينة دعايته القديمة الممولة بسخاء لخدمة مرشح بعينه لمنصب النقيب وفي

تحالف سافر مع « الإخوان» .وكيف يتحركون أيضا لصالح مرشحين بعينهم طالما ظلوا محسوبين على إدارات صحف وأجهزة أمن تقاتل للاحتفاظ بنفوذها على النقابة حتى بعد ثورة ٢٥ يناير . وأتذكر جيدا أنني سألت النقيب الحالي (*) وقت ترشحه للمنصب وفي مناسبتين عن صحة زيارته لرئيس إتحاد الصحفيين العرب قبل إعلان ترشحه ، فلم يجب . و المناسبتان كانتا خلال ندوته بمؤسسة «الأهرام» وندوته التالية بمقر النقابة .

ولأسباب عددتها في مقال مارس الماضي وفي هذا المقال فإنني أرى درءا لشبهات الارتباط مع إتحاد للصحفيين العرب هذا حاله فإنني أدعو الزملاء في الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين الحريصين على سمعة نقابتهم وعلى مستقبل أفضل لها بعد ثورة ٢٥ يناير إلى مخاطبة النقيب والمجلس جماعيا برفض الانسياق إلى فضيحة بغداد و بفك حبال قيادة الإتحاد عن رقبة نقابتنا .ولقد أصبح ملحا الآن اتخاذ قرار بتعليق عضوية النقابة في الإتحاد إلى حين عودته إتحادا بحق وللصحفيين بحق وللعرب بحق . ولعل من أولى الشروط التنظيمية لذلك أن يتولى الزميل نقيب الصحفيين المصريين ـ بلد المقر ـ رئاسة الإتحاد . وإذ لا يمكن تصور بقاء رئيس لم يعد له صلة بالعمل النقابي ، فضلا عن أنه محل مساءلة أمام جهات تحقيق في اتهامات فساد وإهدار مال عام .

وأظن أن النقيب الجديد لو فعلها لكان بذلك يكفر ويعتذر عن خطيئة منح من لا يستحق (رئيسه في العمل بمؤسسة الأهرام) رئاسة الإتحاد في نوفمبر عام ٢٠٠٤ على حساب نقيب الصحفيين المصريين وقتها الزميل الأستاذ «جلال عارف» .وراجعوا أرشيف الصحيفة وصفحتها الأولى في ٤ نوفمبر ٢٠٠٤ . وراجعوا أيضا مقال « أي إتحاد وأي صحفيين وأي عرب» بجريدة « الأخبار» في ٩ مارس ٢٠١١. وذلك حتى لا تدركنا المزيد من الفضائح بفضيحة بغداد هذه المرة .. وحتى لا تلتف المزيد من حبال الأستاذين « نافع» و« مكرم » ـ أبرز رموز الإقطاع الصحفي السياسي وانتهاك القوانين في عهد الاستبداد العظيم والفساد الكبير للدكتاتور مبارك ـ حول رقبة نقابتنا .

(*)الأستاذ ممدوح الولي.